مجلة الصحافة

العدد (25) | السنة السابعة | ربيع 2022

"اخترت الصحافة كي أكون قريبة من الإنسان"

شيرين أبو عاقلة

معهد الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

4 السرد الصحفي لا ينبت في البلدان السياسية القاحلة
محمد أحداد

10 الأدب والأيديولوجيا و«فساد» السرد الصحفي
شادي لويس

16 نزول الكتابة إلى الميدان
أحمد سعداوي

22 السرد الصحفي في المناهج الدراسية.. الحلقة المفقودة
عبد الوهاب الرامي

28 السرد الصحفي في الميدان
زينب ترحيني

34 هل السرد الصحفي مضلل؟
بلال خبيز

40 يوميات مراسل حرب في أوكرانيا
عمر الحاج

46 حذار من الصحفيين الناشطين!
إيليا توبر

52 هل فشل الدعم الأجنبي للصحافة في اليمن؟
أصيل حسن

58 قضية براندون.. تحقيق استقصائي ينقب في جذور العنصرية بأمريكا
جيرمي يونغ

64 التغطية الصحفية للبرلمان.. الجندي المجهول في جبهة الديمقراطية
يونس مسكين

72 أن تكون صحفيا فلسطينيا في وسيلة إعلام غربية
ليلى عودة

76 عن أسباب تعثر الصحافة الاستقصائية في العالم العربي
مصعب شوابكة

84 جنوب السودان.. أكثر من خاسر في معركة حرية الصحافة
ملوال دينق

كتّاب المجلة

محمد أحداد

صحفي في معهد الجزيرة للإعلام. أصدر كتاب «يد في الماء ويد في النار» حول الصحافة الاستقصائية.

شادي لويس

كاتب صحفي وروائي، حاصل على درجة الماجستير في علم النفس من جامعة إيست لندن.

أحمد سعداوي

صحفي وروائي عراقي. حائز على جائزة البوكر العالمية للرواية العربية. اشتغل في العديد من المؤسسات الإعلامية الدولية.

عبد الوهاب الرامي

أستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، حاصل على دكتوراه من جامعة باريس الثانية. أصدر الكثير من الأدلة حول الممارسات الصحفية.

بلال خبيز

صحفي وكاتب لبناني مقيم في واشنطن.

عمر الحاج

صحفي بشبكة الجزيرة. غطى الكثير من الحروب منها الحرب في سوريا إلى حدود 2014 ، قبل أن يختطفه تنظيم الدولة لمئة يوم.

إيليا توبر

صحفي إسباني متخصص في شؤون الشرق الأوسط. يعمل منذ العام 2011 في إسطنبول مراسلاً لوكالة الأنباء الإسبانية (EFE).

أصيل حسن

صحفي ومنتج تلفزيوني يمني.

جيرمي يونغ

منتج استقصائي أول في شبكة الجزيرة.

يونس مسكين

صحفي وباحث مغربي خريج المعهد العالي للإعلام والاتصال، شغل سابقا منصب مدير نشر صحيفة «أخبار اليوم».

ليلى عودة

صحفية فلسطينية، مراسلة قناة فرانس 24 في القدس. حاصلة على بكالوريوس في اللغتين الروسية والإنجليزية من جامعة فولغوغراد.

مصعب شوابكة

منتج استقصائي في قناة الجزيرة.

ملوال دينق

صحفي وكاتب من جنوب السودان يشغل حاليًا منصب مدير التحرير والمحرر الثقافي بصحيفة «الموقف». حاصل على زمالة معهد الجزيرة للإعلام 2021.

معهد الجزيرة للإعلام

زينب ترحيني

صحفية لبنانية وحاصلة على ماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتاريخية.

شيرين أبو عاقلة.. شهيدة السرد في الميدان

كنا قد أنهينا كل مواد العدد، في انتظار الحسم في الغلاف والعنوان قبل أن تخترق رصاصة غادرة أطلقها جيش الاحتلال جسد شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة الجزيرة بفلسطين.

والصدفة أن ملف العدد يحث الصحفيين على تمثل السرد الصحفي كقيمة تجد قوتها في الميدان. وشيرين اغتيلت في الميدان ونذرت حياتها للميدان.

في مسيرتها الصحفية، تاريخ كامل من قصص المظلومين والسجناء والأحرار في سجن كبير، والمحتل كان يخشى السرد من الميدان لأنه يقوض سرديته التي يقدمها للعالم.

حول ملف العدد، كانت البدايات الأولى للصحافة العربية سياسية مناهضة للاستعمار ومناصريه. وَلَجَ أدباء وفقهاء ووطنيون المهنة من بوابة النضال، وحين غادر المستعمر بقيت مرتهنة بخط سياسي وأيديولوجي يوظف لغة العواطف للتجييش والتعبئة.

لم تتطور الصحافة كمهنة، بل كأداة للاحتجاج والصراع حول السلطة. غرقت المهنة في الإنشاء، فتحولت الصحف المكتوبة في مواجهة خطاب رسمي إعلامي موغل في التقليدانية، إلى منصات للخطابة لا تختلف عن المظاهرات والبيانات الحزبية.

ضمن هذه البيئة المشحونة بالصراع حول اقتسام السلطة نمت الصحافة العربية ونما معها سرد صحفي مشوّه. لقد ساد تصور أن الصحافة هي مهنة السياسيين والأدباء لمدة طويلة، واستحكمت هذه العقلية، حتى مع ظهور المنصات الرقمية التي جعلت السرد في الصحافة متحررا من الأعباء التقليدية الثقيلة.

إنها قضية عقليات في المقام الأول، داخلَ وسائل الإعلام التي قاومت انبثاق ممارسة سردية صحفية تؤمن بالإخبار والدقة، وداخل كليات ومعاهد الصحافة التي جاء الكثير من أساتذتها من الحقل السياسي والأدبي.

في الغرب - لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية - حسموا في النموذج الصحفي السردي بسنّ تقاليد صحفية ومواثيق تحريرية، تفصل في الكثير من الأحيان حتى في حضور ضمير «الأنا»، كما فعلت صحيفة نيويوركر. نُظر إلى السرد في الصحافة - كما يقول المحرر في مجلة نيويورك تايمز دافيد صامويل - على أنه «الأدب الأمريكي الأصلي الوحيد» الذي أحدث التغيير في المجتمع.

هذا العدد هو تكريم لشيرين أبو عاقلة التي «اختارت الصحافة كي تكون قريبة من الإنسان».

مجلة الصحافة

العدد (25) | السنة السابعة | ربيع 2022
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
محمد أحداد
ملاك خليل
محمد خمايسة

مراجعة لغوية
سيد احريمو
إبراهيم منصور
أحمد تحسين

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
/http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

السرد الصحفي لا ينبت في البلدان السياسية القاحلة

محمد أحداد

يتهم الصحفيون دائما بأن قصصهم جافة وتفتقر للسرد المعزز بالمعلومات دون فهم عميق للسياق الذي يدفعهم إلى ذلك: بيئة سياسية معادية لحرية التعبير، ترسانة تشريعية ضد الولوج إلى المعلومات، إرث طويل من التلقي، غياب مرجعية صحفية، والنتيجة، ممارسة سردية مشوهة تحتفي بالأدب الأيديولوجيا على حساب القيمة الأصيلة للصحافة المتمثلة في الإخبار بدقة.

قبل ست سنوات من الآن كنت أحرر قصة استقصائية عن تهريب الآثار الثمينة من المغرب تشمل هياكل ديناصورات ولقى أثرية نادرة تؤرخ لحضارة متوسطية عريقة. بدأت الرحلة من متحف سرّي يبيع قطعاً أثريةً بأثمنة "فلكية"، وانتهت في مكتب متخصص في الآثار. كنت قد حصلت على معطيات ووثائق وشهادات وأدلة لا يمكن أن يرقى إليها شك، أو أن تُدحَض في أيِّ محكمة.

أتذكر أنّ من بين الأدلة الحاسمة في التحقيق تورط دبلوماسيين عرب وغربيين في عملية التهريب، لكن قبل أن تستوي القصة كانت الرقابة الذاتية قد أسقطت أسماء المتهمين وتفاصيل جوهرية في التحقيق لتحلّ الزخرفة اللغوية محل المعلومات الدقيقة. كتبت: "عملية بيع الآثار معقدة جدا، تنطلق من مدينة مغربية، ثم تُشحن للزبائن الذين من بينهم دبلوماسيون، والسلطة تتفرج". تبدو بنية الجملة السردية مشوهة بالتعميم والتعويم الذي يفقد السرد وظيفته الفطرية في نقل الوقائع بدقة. مثل هذه الجمل والعبارات المبتورة والمبهمة استخدمتها في مسيرتي المهنية مئات المرات إما بشكل لا واعٍ في البدايات الأولى لممارسة المهنة أو بشكل واعٍ جدا خوفاً من تأويلات القضاء والخطوط الحمراء للسلطة.

في قصص صحفية أخرى كنت ألجأ إلى سرد البطولات الشخصية أو إلى تمطيط المقابلات بجمل لا تضيف أي معنى. ما الذي يهم القارئ- مثلاً- وهو يقرأ هذه الجملة من قصتي "العلبة السرية لأباطرة البحر": "الساعة تشير إلى الثامنة مساءً، مركب صغير يذكرني بقصة الشيخ والبحر لهمنغواي، يبحث عن احتمال ضئيل في الحياة وسط هدير الأمواج". ما القيمة الصحفية

لاقتباس من رواية ما لم يعضد الفكرة الأساسية للقصة الصحفية وفق تسلسل سردي.

في كل القصص تقريبا (باستثناء حب الاستعراض الذي رافق البدايات) لم تكن تعوزني المعلومات، ولا الأدلة، إنما قدر كاف من الحريات السياسية، لا تدفع الصحفي إلى انتقاء الجمل السردية، وتحديد المعلومات التي ينبغي نشرها ولو كانت قطعة أصيلة في القصة.

> **ما الذي يهم القارئ، وهو يقرأ هذه الجملة من قصتي «العلبة السرية لأباطرة البحر»: «الساعة تشير إلى الثامنة مساءً، مركب صغير يذكرني بقصة الشيخ والبحر لهمنغواي، يبحث عن احتمال ضئيل في الحياة وسط هدير الأمواج».**

مع مرور الوقت، أصبحت لهذه الممارسة "السردية" قواعد مؤسسة مثل توظيف الأفعال المبنية للمجهول (التي تبطئ السرعة السردية وتقتل أفعال الحركة)، إخفاء الأسماء والأماكن، تجهيل الشهادات والمصادر واعتماد قاموس الأدب للتغطية عن الضعف المنهجي في البناء القصصي.

ألم يتطور السرد الصحفي في العالم العربي بسبب البيئة السياسية المغلقة؟

في هذا التحقيق يظهر كيف أن الرقابة تؤثر على دقة السرد وبنية الجملة السردية (المصدر: صحيفة المساء المغربية).

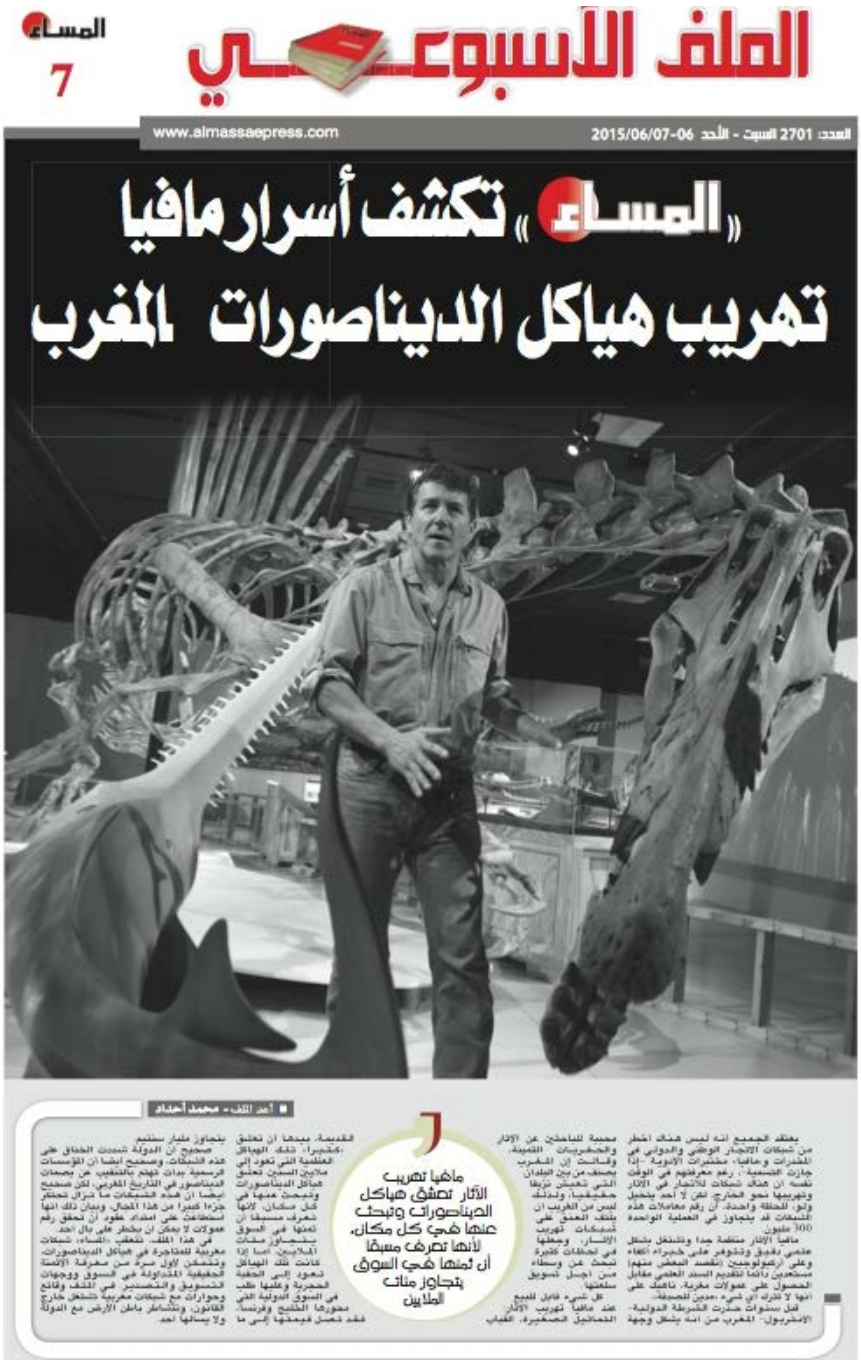

المساء 7

الملف الأسبوعي

www.almassaepress.com

العدد: 2701 السبت - الأحد 2015/06/07-06

«المساء» تكشف أسرار مافيا تهريب هياكل الديناصورات المغرب

ماذا تهرب الآثار تعشق هياكل الديناصورات وتبحث عنها هي كل مكان، لأنها تعرف مسبقًا أن ثمنها هي السوق يتجاوز مئات الملايين

سرد أيديولوجي

حين تقمص غسان كنفاني شخصية "أبو العز"، أو حتى عندما أعلن عن نفسه كاتبا صحفيا مناهضا للاحتلال الإسرائيلي، كان يحمل في وعيه تجربة عربية طويلة من الصراع بين السلطة السياسية التي تحتكر شرعية استعمال العنف وبين طليعة من المناضلين السياسيين أسّسوا صحفاً مكتوبة تحولت إلى منصات سياسية احتجاجية.

في اعترافات محمد عابد الجابري، أحد أشهر المفكرين العرب، يستعيد تجربته المريرة في صحيفة "المحرر" اليسارية أيام "العصا الغليظة" للسلطة: "المحرر ليست صحيفة، إنها آلية للصراع مع النظام". في هذا الجو السياسي المشحون بالصراع حول السلطة، تطور السرد الصحفي، ولم يستطع - فيما بعد - أن يتخلص من "الزوائد" ومن نغمته الأيديولوجية التي ترى في الصحافة - أمام انهيار السلطتين التشريعية والقضائية - خط الدفاع الأخير في مواجهة الأنظمة.

ومع ذلك فلا يمكن أن نربط بين ضعف السرد الصحفي في العالم العربي وبين تسرب الأيديولوجيا في مراحل تاريخية معينة بنوع من الاستدلال البسيط، ذلك أن التجربة الفرنسية على سبيل المثال بدأت بنفس المسار مؤمنة بالثورة ثم تخلصت من هذا الإرث الثقيل في بدايات التسعينيات من القرن الماضي.

ترى الكاتبة ماري فانوست صاحبة كتاب "السرد الصحفي": "في أمريكا كانوا قد قطعوا أشواطاً كبيرة في السرد الصحفي الذي أصبح تقنية سحرية للتأثير على الرأي العام العالمي. لا تركزوا فقط على ما فعلته في العراق، بل تأثيرها على شعوب أمريكا الجنوبية، وعلى عادات ومعيشة الناس في كل العالم، هنا فهمت أوروبا أنه بعد الحرب الباردة، فإن السلاح الجديد هو الإعلام المسنود بالسرد". (1)

> **في كل القصص تقريبا، لم تكن تعوزني المعلومات، ولا الأدلة، إنما قدر كاف من الحريات السياسية، لا تدفع الصحفي إلى انتقاء الجمل السردية، وتحديد المعلومات التي ينبغي نشرها ولو كانت قطعة أصيلة في القصة.**

يلجأ الصحفيون إلى التعويم والتعميم وتجهيل المصادر والاستعارات الأدبية للهروب من الرقابة (المصدر: إنفاتو إيليمنتس).

للفرنسيين تاريخ طويل في السرد الصحفي المشحون بالخطاب السياسي من قضية "دريفوس" لإيميل زولا إلى المقالات النارية لجون بول سارتر على صحيفة "ليبيراسيون" والكتابات الممهدة للثورة الطلابية سنة 1968 لبيير بورديو، بيد أن سقوط جدار برلين أسقط معه أيضا هذه "التقاليد الصحفية المرعية" في السرد أمام حالة الانبهار بالتغطية الأمريكية لحرب العراق.

أثرت المدرسة الفرنسية في دول المغرب الكبير، بيد أن الذي جرى أن المعاهد في الضفة الشمالية من المتوسط غيرت مناهجها لتنسجم مع التصور الأنجلوسكسوني المنتصر لـ "القصة" (2)story دون أن يحمّل الصحافة أكثر من طاقتها.

التجربة العربية في السرد الصحفي لا تقدم نموذجا واضحا يصلح للدارسة، ففي بلدان المشرق العربي التي احتلها الإنجليز، أسست نموذجا للسرد في الصحافة يعتمد على الأدب والأيديولوجيا دون تنازلات كبرى.

ورثت الصحافة العربية تركة ثقيلة من السرد الذي أدى وظيفة النضال السياسي، كما أنه أدى ضريبة "الأبواب

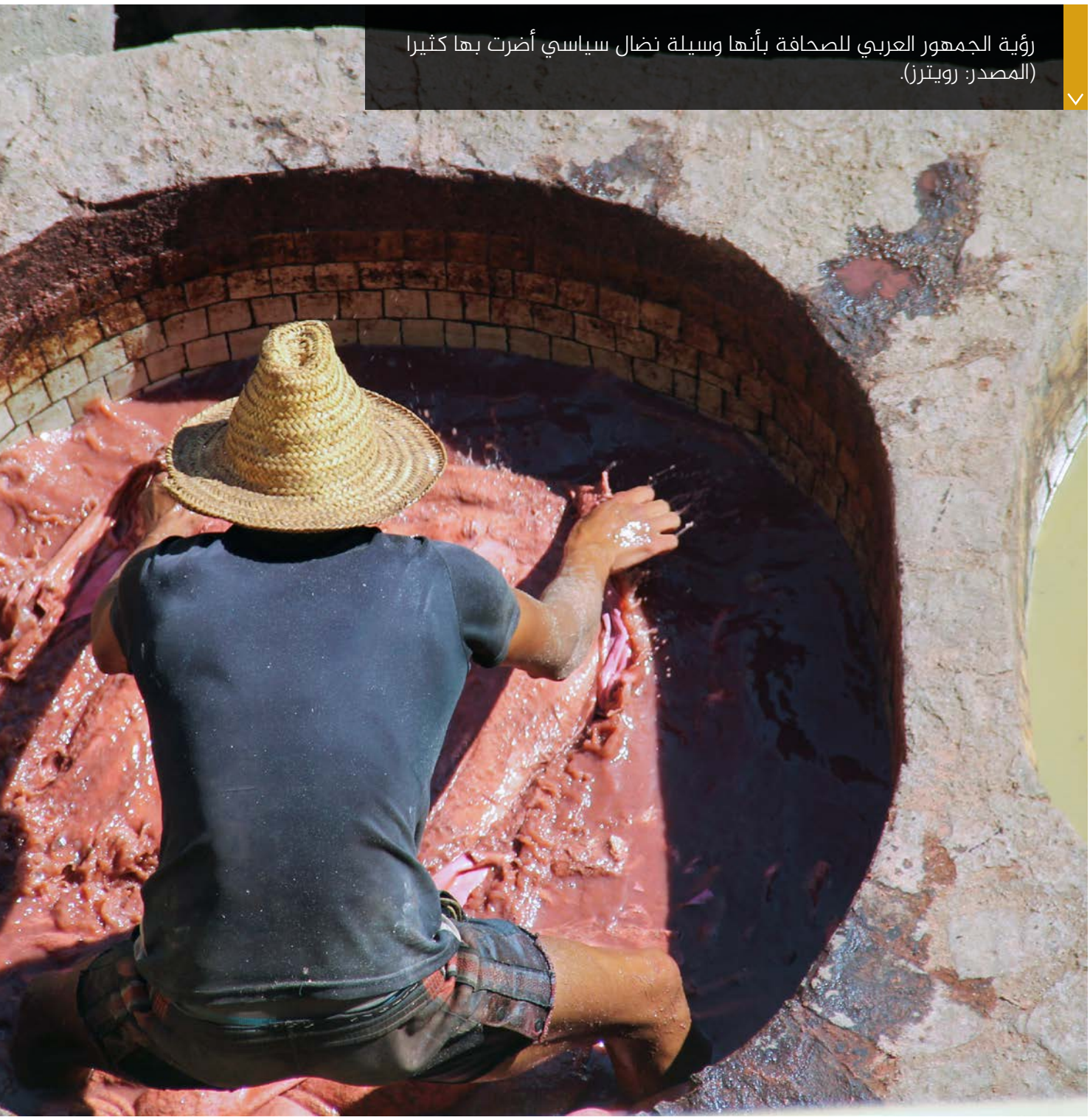

رؤية الجمهور العربي للصحافة بأنها وسيلة نضال سياسي أضرت بها كثيرا (المصدر: رويترز).

المشرعة" للولوج إلى المهنة لاسيما من الحقل الأدبي، فترسخ الاعتقاد أن الصحافة الجيدة هي التي تكتب بأدب جيد، وأن الصحفي الحاذق هو من يتمتع بملكة الإبهار اللغوي وتوظيف الزخرفة ولو على حساب المعلومات.

لم تنعتق الصحافة العربية من قبضة "حراس الأدب" ومن النظرة الكلاسيكية بأن الصحافة مهنة للنخبة موجهة للنخبة. لقد قالها الروائي بارغاس يوسا قبل ثلاثين سنة: "الصحافة فكرة نخبوية".

ربت سنوات من التلقي جمهورا يميل أكثر إلى اللغة الفخمة المفرغة من محتواها الصحفي.

والأيديولوجيا بجيل شاب يملك رؤى وتصورات مختلفة للعالم، بيد أن المعضلة الكبرى أن كلفة إحداث التغيير كانت فادحة. "ربت" سنوات من التلقي جمهورا يميل أكثر إلى اللغة الفخمة المفرغة من محتواها الصحفي.

ورثت الصحافة العربية تركة ثقيلة من السرد الذي أدى وظيفة النضال السياسي، كما أنه أدى ضريبة «الأبواب المشرعة» للولوج إلى المهنة لاسيما من الحقل الأدبي.

إنه تراكم طويل ورثه الجمهور من عقود من التلقين يحتاج إلى تربية ذائقته من جديد، ويحتاج كذلك إلى تغيير النظرة إلى مفهوم الصحافة بشكل عام. تعتقد شرائح واسعة من المجتمع أن النضال السياسي ضد الأنظمة المستبدة بالرأي والعواطف واللغة من صميم وظائف الصحافة.

هذا التصور الذي يمتلكه الجمهور عن الصحافة، أضر كثيرا بالمهنة. في سنة 2014 أعددتُ قصة صحفية عن مسؤول بارز بالدولة، وأثبتّ بلغة سردية أزعم أنها سلسلة كيف تحايل على القانون كي لا يدفع للدولة 500 ألف دولار من الضرائب. في اليوم التالي كنت أنتظر بغير قليل من الحماس، أن يقول مسؤول الحسابات إن الصحيفة بيعت بالكامل، قبل أن تنطق الأرقام بأنه كان أسوأ رقم حققه ملف لعدد نهاية الأسبوع، في حين كان يعج البريد الإلكتروني بمئات الرسائل تمجيدا لمقال رأي أو لعمود مكتوب بلغة سياسية.

في الثامن من ديسمبر/ كانون الأول 1982 افتتح غابريل غارسيا ماركيز خطابه في حفل تسلم جائزة نوبل متذكرا بيكافيتا الملاح الفلورنسي، الذي كتب، وهو يعبر أمريكا "سجلا صارما، ومع ذلك يبدو وكأنه مغامرة من الخيال". ما تحتاجه الصحافة العربية اليوم هو هذا السجل الصارم من المعلومات في قالب جديد، يستعين بالأدب، لكن يتحرر منه في آن.

إرث ثقيل

حاولت بعض المنصات الرقمية الجديدة أن تؤسس لصوت سردي عربي جديد متحرر من القوالب التقليدية ومن الأعباء الثقيلة التي فرضها الأدب

المراجع:

- Vanoost, Marie. «Journalisme narratif: proposition de définition, entre narratologie et éthique.» Les Cahiers du journalisme 25 (2013): 140-161. p25,26
-LALLEMAND Alain (2018), les promesses de journalism narratif, Gallimard page 189

الأدب والأيديولوجيا و«فساد» السرد الصحفي

شادي لويس

اللغة وعاء الفكر، هكذا يقول الفلاسفة، لكن في الممارسة الصحفية العربية تحولت المعلومات إلى وعاء للغة. يرجع الاحتفاء باللغة في الصحافة العربية إلى تأثرها بالأدب في فترة أولى وإلى تسرب الأيديولوجيا والنضال السياسي إلى صفحات الجرائد في فترة لاحقة.

رغم أن الصحافة السردية تعرف بأنها استخدام أدوات الأدب لوصف الواقع، فإن التداخل مع الأدب، بالإضافة إلى عوامل أخرى، قد يسعف في فهم لم طغت اللغة على جوهر الصحافة: البحث عن المعلومات. في مسار هذا التداخل، أغرقت الصحافة بالأدب، وارتبط السرد في الصحافة بالقدرة على الإبهار اللغوي.

في العام 1958، انتهى الصحفي والروائي الأرجنتيني، رودولفو والش من تدوين كتابه المعنون، "العملية مذبحة"، الذي وثق فيه عمليات الإعدام الجماعي التي نفذت ضد أنصار الرئيس بيرون في العام السابق على نشر الكتاب، أثناء فترة من الاضطراب السياسي تحت الحكم العسكري. جرت العادة على تصنيف هذا العمل الشهير تحت وسم الرواية، لكن ولأنه قد اعتمد في تفاصيله على جهد استقصائي تتبع بشكل مدقق شهادات سبعة من الناجين من المذبحة، لم يكن من المستغرب اعتبار الرواية عملاً "غير خيالي"، أو إضافة صفة الاستقصائي إليها. كان تجاوز والش للحدود بين التوثيقي والأدبي، واستخدام أدوات الأول داخل قوالب الثاني، والعكس، كفيلاً بتتويجه كأحد رواد الصحافة الاستقصائية، وكذا اعتباره أبا للرواية غير الخيالية أو الصنف الأدبي الأوسع الذي سيعرف لاحقاً باسم "الواقعي الإبداعي". ولاحقاً، وبداية من مطلع الثمانينات، سيتم العودة إلى تراث والش، وأعماله الصحفية الاستقصائية ذات الأسلوب البلاغي والوصفي المفعمة بالجماليات اللغوية، واعتبارها أحد النماذج الرائدة لأسلوب في الكتابة الصحفية سيعرف في الولايات المتحدة والصحافة الأنجلوسكسونية عموماً باسم "الصحافة السردية" التي حملت أيضاً اسم "الصحافة الأدبية".

وبإيجاز يمكن القول إن الصحافة السردية، تتضمن بيانات ومعلومات دقيقة، وتسعى في الوقت ذاته إلى إثارة الاهتمام والعواطف، بتقديم القصة الشخصية وراء الأخبار الكبرى، وعبر مزج التقرير الصحفي بالأسلوب الأدبي، بحيث يلعب الصحفي وتلقيه الذاتي والانطباعي والمباشر للحدث، وكذا شخصيات قصته

تفاعل الصحافة والأيديولوجيا والأدب أفضى في النهاية إلى ممارسة سردية صحفية «مشوهة» (تصوير: جون مور، غيتي).

الخبرية، أدوارا مركزية في النص. وفي تعريف آخر، تستلزم الصحافة السردية توفر العناصر التالية: تعيين مشهد الأحداث ووصفها لنقل الحالة إلى المتلقي، شخصيات، صوت الراوي بخصائص شخصية يمكن تعيينها والتفاعل معها، بناء علاقة مع الجمهور، بالإضافة إلى وجهة للأحداث يقود إليها موضوع عام أو هدف نهائي أو منطق حاكم.

بالطبع تعود التداخلات بين الأدب والصحافة، إلى ما قبل والش وروايته، فالعناصر المشتركة بينهما لا تحتاج إلى تدليل، اللغة بوصفها المادة الخام لكليهما، والغرض أيضاً، أي مهمة بناء المعنى ونقله إلى جمهور واسع عبر وسيط مطبوع ومعد للقراءة. أما السرد فليس مجرد عنصر مشترك بين الصحافة والأدب، بل يعد العمود الفقري لهما، فبحسب التعريف اللغوي، السرد هو التتابع أو التسلسل في الحديث أو الكتابة، واصطلاحاً فهو نقل الحدث أو الخبر سواء كان واقعياً أو خيالياً أو جمعاً ما بين الاثنين، ضمن إطار زمني ومكاني، وبالاستعانة بعناصر الشخصيات والوصف والحوار والحبكة، بطريقة تجذب انتباه المتلقي وتحثه على متابعة الأحداث المسرودة. ومن ذلك التعريف الأساسي، تتأكد تلك العلاقة الجذرية التي تربط الأدب والكتابة الصحفية وبالأخص ما يطلق عليه "القصة الصحفية".

ممارسة الصحافة والأدب كانت أكثر وضوحاً في مناطق أقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، مثل العالم العربي حيث لا يسمح حجم السوق الرأسمالي المحدود ولا عمقه، بتكثيف عمليات التخصص المهنية وتوسيع المسافات والحدود بينها.

لكن وحسب المدارس الكلاسيكية، فإن الفارق الواضح بين النصين الأدبي والصحفي هما العلاقة التراتبية بين القالب والمضمون في كل منهما. فبينما يعطي الأدب الأولوية للقالب على المحتوى

وللأسلوب على المضمون، يركز العمل الصحفي على المحتوى، بينما تأتي البنية والجماليات اللغوية في مرتبة لاحقة من حيث الأهمية، بحيث يكون دورها هو خدمة المضمون. وضمن هذا السياق، ترسم الدقة والوضوح والحياد أركان الكتابة الصحفية، وعلى الجانب الآخر تتقدم الجماليات بوصفها هدفا في حد ذاته داخل الحقل الأدبي.

والحال أن تلك التمايزات المفترضة لا تصمد طويلاً، لا أمام النقد النظري، ولا أمام الواقع العملي. فمن الناحية النظرية، تم تفنيد ثنائية القالب والمضمون واعتبارها مصطنعة أو شكلانية، فصياغة واقعة خبرية بأسلوب تهكمي كفيلة بإضفاء معنى مغاير تماماً عليها مقارنة بصياغات لنفس الواقعة جادة أو متأسية أو حماسية. وبالقدر نفسه من الشك تم الطعن في القيمة النظرية لمفهوم "الحيادية" الصحفية، ففي العالم الحقيقي تمر المادة الصحفية عبر سلسلة طويلة من العدسات "الذاتية"، بداية من شهود العيان والمصادر، مروراً بالصحفي وحتى تصل إلى يد المحرر ومنسق الصفحات، ويلعب في تلك السلسلة مدى واسع من التفاعلات تتقاطع فيها العوامل الشخصية والانطباعية والجمالية والقناعات الأيديولوجية وتضارب المصالح وسوء الفهم والذوق والميول الفردية والسياسات المؤسسية. ومن حيث الواقع العملي، فإن التوسع الهائل في صناعة الصحافة عالمياً منذ مطلع القرن العشرين، مع ارتفاع معدلات التعليم ومستويات الدخل، قد خلق مساحات متعددة للمنافسة في المجال الصحفي، ومدى واسعا من الإصدارات المتخصصة والنوعية، ومعها حاجة ملحة لإشباع أغراض متنوعة لدى قطاعات متباينة من المستهلكين كانت الدقة والحيادية أحدها كما كانت المتعة والجماليات والبحث عن الإثارة أيضاً. ومع ظهور الشاشات، لم تتداع الحدود بين الصحفي والأدبي فقط، بل وبينهما وبين السينمائي (حتى وقت ليس ببعيد كان يسبق عرض الأفلام في قاعات السينما نشرة إخبارية سينمائية مقتضبة)، ولاحقا ومع التمدد التلفزيوني والشاشات المنزلية والشخصية بأنواعها، غدا من المعتاد توظيف الأعمال الوثائقية المرئية لخليط من التقنيات الصحفية والدرامية وجماليات الفنون التشكيلية معاً.

لا تعد الحالة العربية استثناء في تداخل الصحفي والأدبي وتشاركهما معينا وحيدا من الأدوات والتقنيات. وبالتركيز على الصحافة المطبوعة، فيمكن القول إنه وبشكل تقليدي احتوت الجرائد والدوريات بالعموم على خليط من النصوص، الخبري ومقالات الرأي والتقارير الصحفية جنباً إلى جنب مع رسائل القراء والقصص القصيرة والمقاطع الروائية مع القصائد والزجل بل وأحياناً النكات والنوادر وعرائض الشكوى والإعلانات التجارية. إلا أن عددا من العوامل ساهم في إرساء تقاليد تسيدت فيها القيم البلاغية والأدبية على المضمون الخبري والتقريري والتحليلي.

هيمنة أنظمة الحكم السلطوية على بلدان المنطقة منذ الاستقلال، قيد إمكانية العمل الصحفي التقريري والخبري والاستقصائي أو التحليلي بشكل جاد، وعوق تطور مؤسساته وكوادره، وغطي على ذلك النقص بوسائل بلاغية في معظمها.

فمن حيث السياق التاريخي، كان ارتباط ظهور الصحافة وانتشارها بحركة النهضة العربية، وبالعكس أي أرتباط عصر النهضة العربية بالجرائد والمجلات المطبوعة، قد حمّل الصحافة أدواراً سياسية وأيدلوجية عديدة، فالدعوة إلى التحديث والاستقلال وإحياء التراث، تجاوزت مجرد التقرير والتحليل والإعلام، إلى الترويج والحث والإقناع والتحريض، مما تطلب أدوات بلاغية وتقنيات خطابية متنوعة داخل النص الصحفي.

وكان من شأن صحافة النهضة أن تساهم أيضاً بدور جذري في إنتاج فصحى حديثة وعملية، وجدت طريقها بشكل عكسي من الجرائد لتغذي لغة الأدب. على هذا الأساس، ليس من

ارتباط الصحافة بعصر النهضة العربي أضفى طابعا سياسيا على الصحافة السردية (المصدر: غيتي).

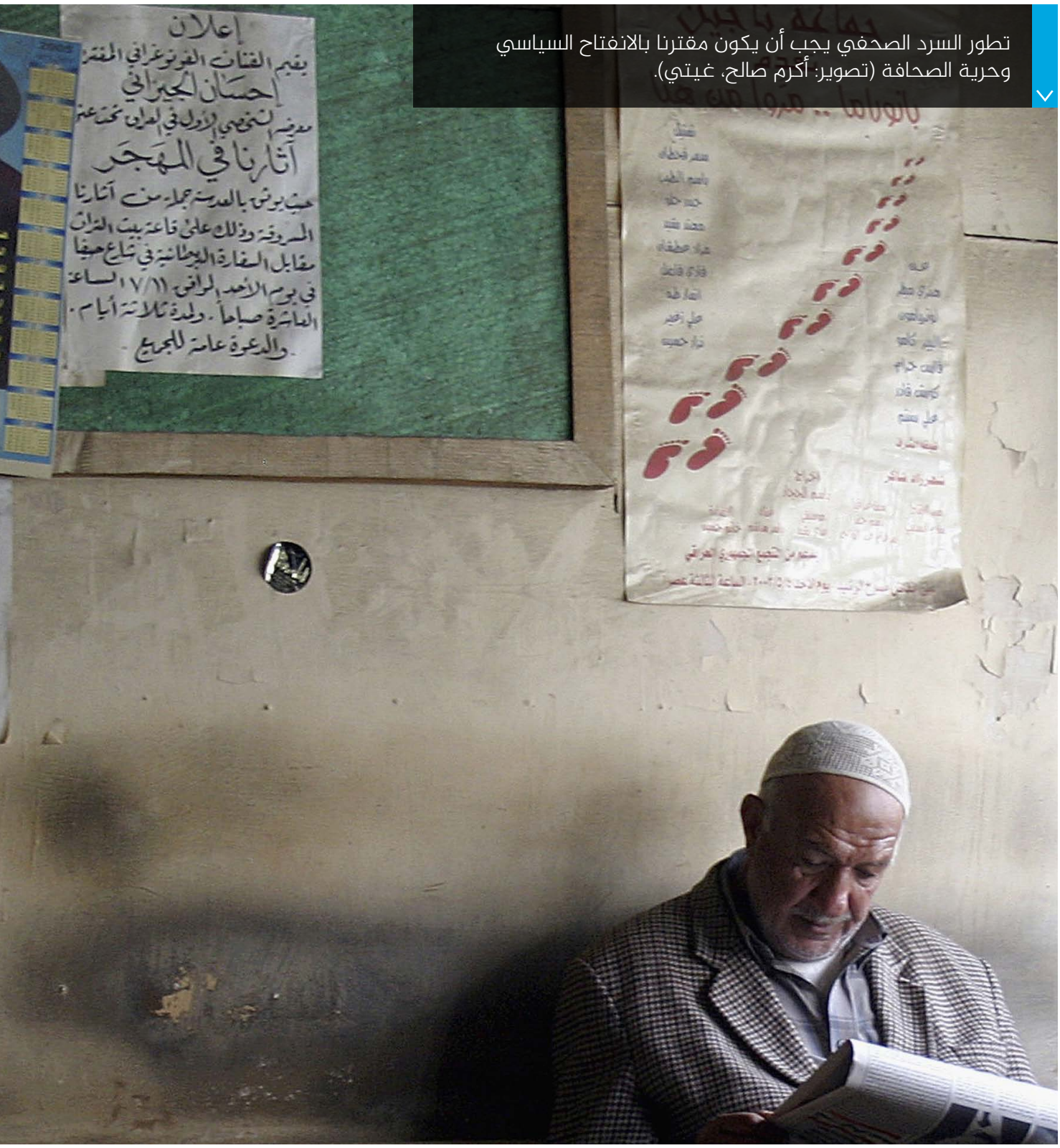

تطور السرد الصحفي يجب أن يكون مقترنا بالانفتاح السياسي وحرية الصحافة (تصوير: أكرم صالح، غيتي).

المستغرب أن رواد الصحافة العربية بداية من عصر النهضة امتهنوا إلى جانب العمل الصحفي الإبداع الأدبي، وهو تقليد يجد مقابله في المجتمعات الغربية، لكن يبدو حضوره أكثر وضوحاً في مناطق أقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، مثل العالم العربي وأمريكا اللاتينية حيث لا يسمح حجم السوق الرأسمالي المحدود ولا عمقه، بتكثيف عمليات التخصص المهنية وتوسيع المسافات والحدود بينها. وكان لتلك التقاربات المهنية أن تلقي بظلالها على التداخلات بين الصنوف الكتابية، صحافة وأدباً.

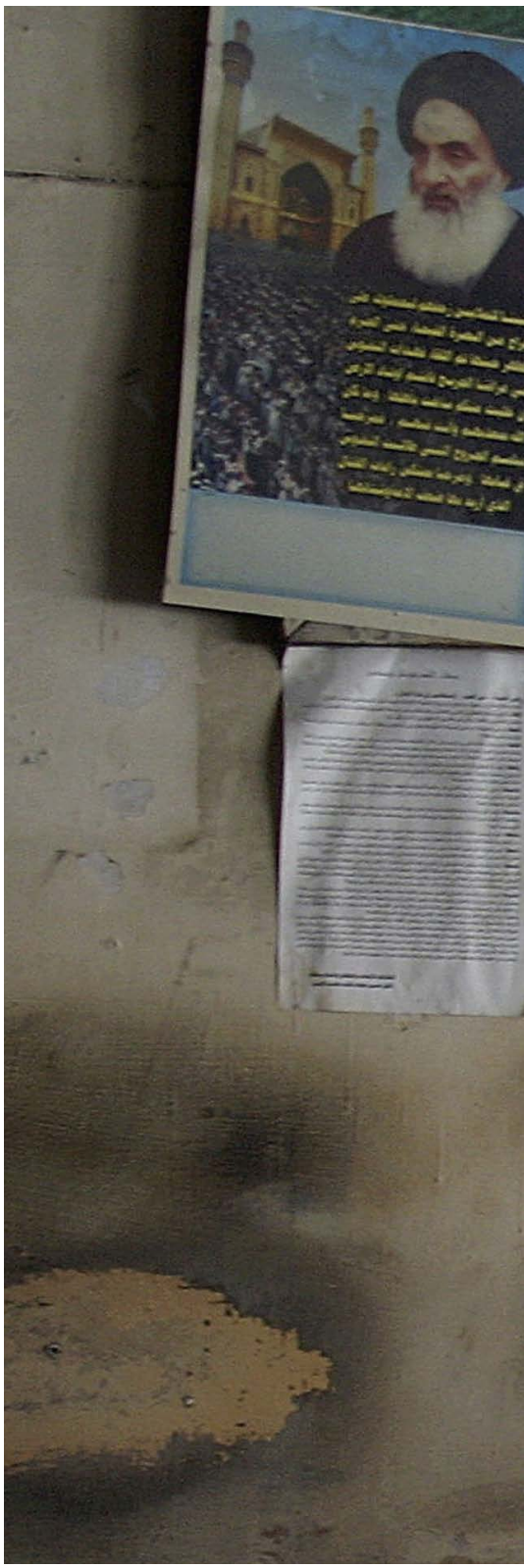

تبدو مهمة التأريخ للتأثيرات المتبادلة بين الصحافة والأدب في السياق العربي مهمة ضخمة لا تسعى هذه المقالة للتعرض لها، ولا حتى إيجاز مسارها بشكل تقريبي أو في إطار خط زمني في عدة نقاط، وإن كان يمكننا الإشارة إلى ملاحظة أو اثنتين فيما يخص تطورها التاريخي.

تبنت الجرائد المستقلة أو المحسوبة على المعارضة أدوارا حزبية وحقوقية، لعبت فيها الأدوات الخطابية والجمالية الدور الرئيسي في عمليات الإقناع والتحريض والتجنيد السياسي.

النقطة الأولى هي أن هيمنة أنظمة الحكم السلطوية على بلدان المنطقة منذ الاستقلال، قيد إمكانية العمل الصحفي التقريري والخبري والاستقصائي أو التحليلي بشكل جاد، وعوق تطور مؤسساته وكوادره، وغطى على ذلك النقص بوسائل بلاغية في معظمها. وفي الحالات أو الفترات التي سمحت فيها بعض الأنظمة للصحافة المطبوعة بقدر من الحرية المحسوبة والمقيدة، تبنت الجرائد المستقلة أو المحسوبة على المعارضة أدوارا حزبية وحقوقية وتوعوية، لعبت فيها الأدوات الخطابية والجمالية مرة أخرى الدور الرئيسي في عمليات الإقناع والتحريض والتجنيد السياسي.

النقطة الثانية والأخيرة الواجب التوقف عندها، هو ظهور ما يمكننا التجرؤ على تسميته بـ "الكتابة الجديدة" في الصحافة الرقمية العربية خلال العقد الأخير. تجد تلك الصحافة جذورها في عالم المدونات، وتدين بصعودها إلى انطلاق الثورات العربية، ومساحات الحرية التي أتاحتها وتضمينها للمزيد من الفاعلين داخل منظومة الإنتاج الصحفي وتغييرها لقواعد التمويل ووسائل النشر والتفاعل. تقدم منصات رقمية مثل "مدى مصر" و"حبر" الأردنية و"الجمهورية" السورية اللبنانية و"متراس" الفلسطينية و"خط 30" وغيرها، تقارير استقصائية محكمة وتحليلات متأنية وعرضا خبريا شديد المهنية، بحسب معايير الصحافة التقليدية، وبالتوازي تقدم فيضا من نصوص الصحافة السردية، بمسحة ذاتية وجماليات وأدوات تغلب عليها الأدبية. تبدو تلك الكتابة الجديدة شديدة الشبه بنصوص رودولفو والش، وبالقدر نفسه وارثة لجماليات صحافة عصر النهضة العربية ونوايا لغتها وبلاغتها. ومع أن تلك الكتابة تحمل إمكانيات واعدة وملهمة، إلا أن الظرف السياسي الارتكاسي، وارتداد المنطقة مرة أخرى تحت حكم الأنظمة السلطوية، الأكثر شراسة، وما استتبعه من انحسار فرص ممارسة العمل الصحفي الاستقصائي بل وحتى الخبري في حده الأدنى، يمثل تهديداً لها، وربما كان أكثر أعراضها خطراً هو انكفاؤها على نفسها، أي الإغراق في ذاتيتها وبلاغتها.

نزول الكتابة إلى الميدان

أحمد سعداوي

لا قيمة للمادة الصحفية والأدبية دون النزول إلى الميدان والبحث عن الحقيقة التي قد تكون متناقضة للأحكام المسبقة. في تجربة أحمد سعداوي، تقاطعات كثيرة بين الصحافة والأدب، لكن حتى وهو يكتب روايته «فرانكشتاين في بغداد» الحائزة على جائزة البوكر العالمية للرواية، ظلت صلته وثيقة بالميدان.

1 ـ كان «نزول الكتابة إلى الميدان» - إن جاز لي القول - في تجربتي الصحفية والأدبية قبل عشرين عاماً تقريباً، أمراً حاسماً ومحورياً في طبيعة فهمي وتعاملي الشخصي مع «الكتابة» و«الميدان»، إن كنّا نقصد ميدان الواقع الحيّ المتحرّك. على الرغم من أنني لم أكن أعي هذه الأهمية في وقتها، وتكشفت لي بالتدريج فيما بعد.

كانت خبرتي الأساسية مع الكتابة ومعالجة الكلمات حتى ذلك الوقت قادمة من تماريني المنتظمة على الكتابة الأدبية، وليس من دراسة أكاديمية لفنون الكتابة الصحفية، أو ممارسة متدرجة كصحفي متدرّب يرتقي شيئاً فشيئاً في العمل الصحفي.

لم أكن لأدخل لعالم الصحافة أصلاً لولا شيئان أساسيان؛ الأول: حاجتي للعمل ومصدر للعيش، والثاني: معرفتي أن الكثير من نجوم الكتابة الأدبية حول العالم، وفي العالم العربي أيضاً، زاولوا الصحافة بشكل دائم أو مؤقت خلال مسيرة حياتهم الأدبية. فكانت هذه الحقيقة تعطيني إشارة أمان إلى أنني لا "أخون" الكتابة الأدبية.

الشيء الذي تكشّف لي سريعاً هو ما سيغدو الدرس الأساسي في الكتابة الأدبية والصحفية على حدٍّ سواء؛ أن القضية كلّها تتعلق بتحويل مقنع لوقائع وتجارب على أرض الواقع إلى كلمات.

لقد قضيت وقتاً طويلاً في حيرة أمام قصاصات ورقية كثيرة تتضمن إفادات لأشخاص وملاحظات وأوصاف لأمكنة كنت جمعتها لإنجاز قصصي الصحفية الأولى. كيف يمكن أن تتحوّل هذه القصاصات إلى نسيج مترابط، وأن يتضمن المكتوب أيضاً إحساسي الشخصي بالتجربة، وما علق في ذهني من أشياء لم أدوّنها في دفتر الملاحظات؟

تبرز هذه الحيرة طبعاً أمام القصة الصحفية الطويلة، الربورتاج، ولا تتضح مع كتابة الأخبار القصيرة أو تحريرها، والربورتاج هو المجال الذي استهواني أكثر، وفيه كانت تتوفّر تجربة فعلية لمواجهة مع أماكن وأشخاص واكتشاف أشياء جديدة. وهنا نفعتني خبرتي مع الكتابة الأدبية، فالربورتاج يحتاج إلى مثل هذه الخبرة، تحديداً قدرة الخيال على اختلاق شكل للنص المكتوب. كيف تبدأ؟ وبماذا تبدأ؟ وكيف تقود القارئ في رحلة تعرّف واكتشاف ولكن مع يقين هذا القارئ أنك تنقل له حقائق ووقائع، وليس نصاً متخيلاً بالطبع؟

سرعان ما أيقنت أن "تحويل الوقائع والتجارب إلى كلمات" هو أيضاً عصب الكتابة الأدبية، وتحديداً في نقطتين:
الأولى: تتعلق بتنمية حسّ الفضول تجاه العالم الخارجي، والانتباه إلى التفاصيل،

والانجذاب لشهوة التعرّف على الأشياء، والشعور بالعوز والنقص تجاه معرفة العالم، وعدم الاكتفاء بما يعلق في الذاكرة، والمرويات التي تسمعها عرضاً من الناس بجوارك. فالكتابة الأدبية - وتحديداً القصة والرواية والنص الدرامي والسينمائي - يتعلق بـ "الآخرين" وليس "الذات". فهذه الأخيرة صوتها الأدبي هو "الشعر"، كما أن الذات الخالصة المتمحورة على نفسها لا تحوي شيئاً أبداً، فكل ما في الذات هو شبكة علائق مع العالم والآخرين.

الثانية: أن أكثر النصوص الأدبية تحليقاً في الخيال يحوي في نهاية المطاف شيئاً من العناصر الواقعية، فالإيهام الضروري للأدب لا يمرّ إلا عبر الواقع، حتى في رواية مثل "الأمير الصغير" لاوكزوبري، هناك خبرة حياتية ما يمرّرها الكاتب من خلال نسيج القصّة الخيالية. كما أن هناك أعمالا شهيرة اعتبرت مجازاً وكناية عن حقائق اجتماعية/سياسية، كما هو الحال مع "مزرعة الحيوان" لأورويل. فرغم خياليّتها إلا إنها تعود بقوّة إلى الواقع بشكل رمزي، وهي صدرت أصلاً عن خبرة الكاتب مع وقائع محدّدة اجتماعية ونفسية وسياسية.

2 ـ حتى مع انتقالي إلى النصّ التلفزيوني الوثائقي، كانت لوثة الفنّ والأدب حاضرة؛ فأنت هنا تريد عملاً تلفزيونياً يجذب المشاهد، يكثّف له المعلومات، ويشدّه ولا يشعره بالملل، ولا يكون ذلك إلا بالعناية بعناصر جمالية وتقنية/فنية تحيل - في كلّ الأحوال - إلى الأدب والسينما.

أعظم النصوص المكتوبة للتلفزيون يمكن أن يعرّضها الإنتاج للتشويه القادم من الاختزال بسبب سقفه الواطئ.

لم يكن غريباً بعدها أن استثمرت هذه الخبرة مع الصورة وتقنيات إنتاج الفيلم الوثائقي في مجال جديد هو الكتابة الدرامية للتلفزيون؛ حيث المطالب تكاد

التجربة الشخصية للصحفي يجب أن تكون محور السرد في الصحافة (المصدر: شترستوك).

تكون واحدة من المحتوى التلفزيوني - إن كان وثائقياً أو درامياً خيالياً - التكثيف، والإبهار، والتشويق، ونقل خبرة ما مع الواقع والمجتمع.

رغم ذلك فإن التحديات أمام النص المكتوب كي يكون "مكتملاً" وفق ما يريده الصانع والمنشئ - إن كان عملاً صحفياً أو أدبياً - تبقى أقل من تلك المتعلقة بالتلفزيون؛ فأعظم النصوص المكتوبة للتلفزيون يمكن أن يعرّضها الإنتاج للتشويه القادم من الاختزال بسبب سقفه الواطئ، أو سوء الفهم والكسل وضعف الموهبة والحماسة والإخلاص للعمل لدى العناصر الأخرى المتعلقة بالإنتاج التلفزيوني.

في الكثير من الحالات لا تبدو النتائج مرضية دائماً أو بشكل كامل للكاتب الذي يعمل في التلفزيون، وغالباً عليه أن يرضى بالتسوية مع عناصر العمل الأخرى، والتي منها ـ بالإضافة إلى ما ذكرته ـ التوجهات والتصورات السياسية والفكرية لمالكي القناة التلفزيونية، والتي تعمل عمل المشرط على العمل الوثائقي أو الدرامي، إن لم ينتبه كاتب النص لحدود هذا المشرط مسبّقاً.

3 ـ زرت في صيف 2011 معبد لالش، أقدس أماكن العبادة للديانة الأيزيدية في العراق، لإنجاز وثائقي قصير عن المعبد، وكانت فرصة ثمينة للتعرّف على تفاصيل هذه الديانة، والتواصل مع مجتمعها بشكل مباشر، ولم يكن لي قبلها سوى تواصل سطحي مع هذا المجتمع، بالإضافة إلى ما قرأته في الكتب وبعض المقالات عن هذا المجتمع الخاص وشبه المغلق على نفسه حتى أحداث غزو الموصل من قبل تنظيم الدولة.

شروط ملاك وسائل الإعلام قد تقتل وظائف السرد الصحفي (تصوير: علي حشيشو - رويترز).

بعد هجوم "داعش" على سنجار في آب/أغسطس سنة 2014، وأحداث التهجير والقتل وسبي النساء وغيرها من الفظائع تحوّل المجتمع فجأة إلى بؤرة الضوء الإعلامي عالمياً. أنتجت العشرات من القصص الصحفية والأخبار، ثم لاحقاً الأفلام الوثائقية والبرامج عن الأيزيديين والسبي

والتهجير وما إلى ذلك، ثم بعد سنة أنتجت أعمال درامية عراقية وعربية تتناول جزئياً محنة السبي. وظل هذا الموضوع حاضراً بشكل دائم في الفضاء الإعلامي العراقي والعربي والعالمي لوقت طويل، خصوصاً بعد تنظيم الأيزيديين لخطابهم الإعلامي وفضح ممارسات تنظيم الدولة، وتحريض العالم والمؤسسات الدولية على مساعدتهم. ليتوّج ذلك بحصول نادية مراد على جائزة نوبل للسلام في 2018 لدورها في التوعية بمأساة شعبها الخاصة، وأيضاً إصدارها كتاب مذكرات باللغة الإنجليزية، ترجم لاحقاً إلى العربية بعنوان "الفتاة الأخيرة" تروي فيه محنتها مع تنظيم الدولة.

"الشيء الذي تكشّف لي سريعاً هو ما سيغدو الدرس الأساسي في الكتابة الأدبية والصحفية على حدٍّ سواء؛ أن القضية كلّها تتعلق بتحويل مقنع لوقائع وتجارب على أرض الواقع إلى كلمات."

أسوق هذه القضية لأنها مفيدة في الإشارة إلى أمرين: الأول: في تلك الفترة كنت أنا نفسي في دائرة الضوء، بعد فوزي بالجائزة الدولية للرواية العربية "البوكر" سنة 2014. وكان من الصعب لدى الكثير من القرّاء والمتابعين أن يفصلوا ما بين رواية "فرانكشتاين في بغداد" والحدث السياسي والأمني الأبرز في العراق والعالم في تلك الأوقات؛ ألا وهو تنظيم الدولة وانهيار القوات الأمنية العراقية أمام تقدمه الكاسح وتشكيل تحالف دولي لمواجهته. هذا الربط كان يحاول أن يفسّر ما يجري من خلال قراءة العمل الأدبي، رغم أن الرواية كتبت ونشرت قبل حدث تنظيم الدولة.

كان هناك نمط مريح، وقد أقول "كسول" من القراءة، لا يرى العمل الأدبي جاذباً للاهتمام إلا بإشارته المباشرة إلى الحدث الواقعي، وكأنه "تعليق صحفي"!

لقد واجهت ذلك في اللقاءات الصحفية المباشرة مع جمهور القرّاء إن كان في العالم العربي أو في حفلات التوقيع للطبعات الأجنبية المختلفة في أوروبا وآسيا.

لقد طلبت مني صحفية ألمانية تعليقاً مناسباً حول اعتزام حكومة أنجيلا ميركل تزويد إقليم كردستان العراق بالسلاح من دون المرور بالحكومة العراقية المركزية ببغداد، وكان هذا خلال حفل أدبي أقيم لي ببرلين أواخر 2014. بالنسبة لي كان الأمر أشبه بقفزة مؤلمة وطويلة من موضوع الجلسة إلى مجال تقني ودبلوماسي يمكن أن يجيب عليه وزير الخارجية العراقي وليس أنا!

الشيء المهم الذي اتضح لي في تلك الفترة أن هناك ضغطاً قوياً تمارسه التغطيات الإعلامية على الأديب كي يتابع القضايا الأكثر حضوراً في الفضاء الإعلامي. يكتب وينشر روايات حول الحدث الأبرز في الساحة الآن.

بينما كنت أنا أتحدث في روايتي "فرانكشتاين في بغداد" عمّا بدا لي تجربة من التاريخ القريب؛ أحداث العنف الطائفي ببغداد في 2005-2006. كنت مؤمناً أنني حصلت على مسافة كافية من هذه التجربة التي كنت جزءاً منها، تتيح لي تحليلها وإعادة انتاجها أدبياً.

كان من الواضح أنه من المناسب في تلك الأجواء أن أكتب رواية عن محنة الأيزيديين. ستكون مناسبة لدائرة الضوء المزدوجة؛ تلك التي على هذا الحدث الإنساني الصادم، والأخرى المسلّطة عليّ كنجم أدبي صاعد.

لكن كانت هناك مشكلة جوهرية بالنسبة لي: فأنا لن أتمكن من ركوب الموجة سريعاً، لأنني أقضي وقتاً طويلاً في الكتابة الأدبية [روايتي "باب الطباشير" اللاحقة على "فرانكشتاين في بغداد" استغرقت فيها 4 سنوات حتى اكتملت]، ثم أين تجربتي الشخصية مع هذه المحنة الإنسانية الصادمة؟ لقد حصلت - مثل آخرين غيري - على انطباع وردّة فعل من التغطيات الإعلامية، وفي بعض الحالات من خلال التواصل بالبريد مع بعض الضحايا، عرَضاً ودون

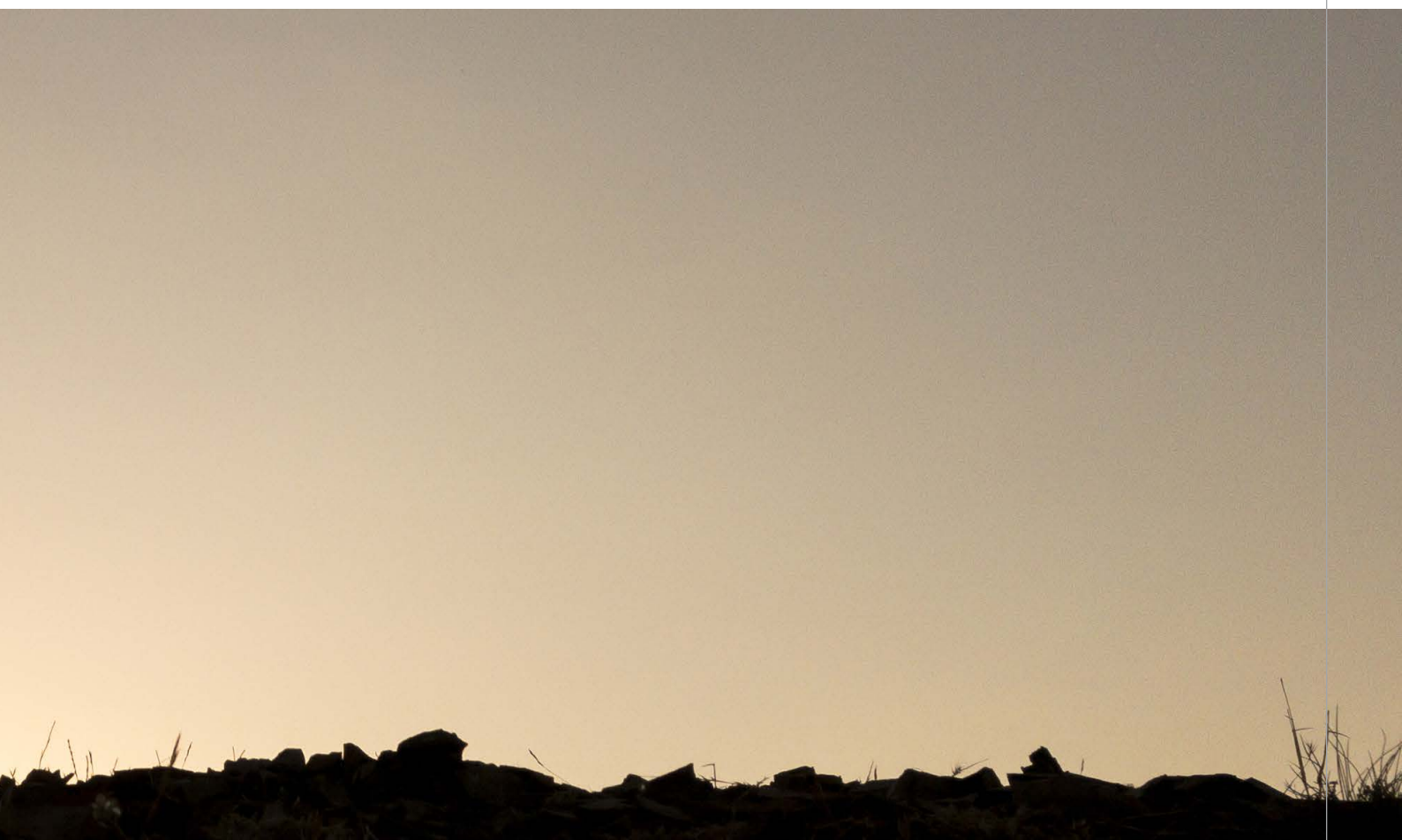

تخطيط. وهذا الانطباع يحمل تقديراً لجهد الآخرين الإبداعي والصحفي، وليس حصيلة تجربة شخصية لي.

> **كان عليّ أن أخوض في تفاصيل المحنة ومجتمعها المحلّي الخاص بمبضع الصحفي لبضع سنوات، كي أكون مؤهلاً للكتابة بصدق عنها.**

كان عليّ أن أخوض في تفاصيل المحنة ومجتمعها المحلّي الخاص بمبضع الصحفي لبضع سنوات، كي أكون مؤهلاً للكتابة بصدق عنها، ثم في نهاية المطاف سيطلب الضحايا ومجتمع القراءة المتضامن مع هذه المأساة أن أصوّر عالماً من الأبيض والأسود، وهذه منطقة غير مغرية أدبياً، لأنها تبنى على مسبّقات أخلاقية وفكرية، ولا تعطي تصوراً واقعياً عن التجربة الإنسانية المعقدة، وحتى أصل إلى هذه المنطقة من فهم التجربة ستكون قد مضت سنوات طويلة، أزالت الحدث نفسه من "تريد" الأخبار والتغطيات الإعلامية! وللمفارقة فإن الكاتب اليوم في وضع أفضل للتعامل مع هذه التجربة الإنسانية، بعد زوالها من "الترند"، إن كان قادراً على انتزاع استعارات إنسانية منها، لا تتعلق فقط بعرض محنة فئة ومكوّن، وإنما الجوهر الإنساني للتجربة الذي ينعكس على كل النوع البشري أياً كان وفي أي مكان.

4 ـ الأمر الثاني؛ يتعلق بحيثيات الصياغة الصحفية والأدبية كما تحقق فعلاً لهذه المحنة، وأبرز مثال عليها هو كتاب نادية مراد "الفتاة الأخيرة".

وهذا يستدعي عدّة ملاحظات:
1 ـ إننا في ثقافتنا العراقية والعربية نفتقر لهذا النوع من الكتب. أو ربما ليست بذلك الحضور الذي لكتب مماثلة في مناطق أخرى من العالم. أقصد كتب الربورتاج، والسير الشخصية، والرحلات والمذكرات. إن لدينا تسيّداً واضحاً للكتب الأدبية وبالذات الرواية على النوع السردي. وهذا ليس أمراً سيئاً بحد ذاته، ولكنه يشير إلى نقص في مناطق أخرى من رفوف المكتبة العربية.

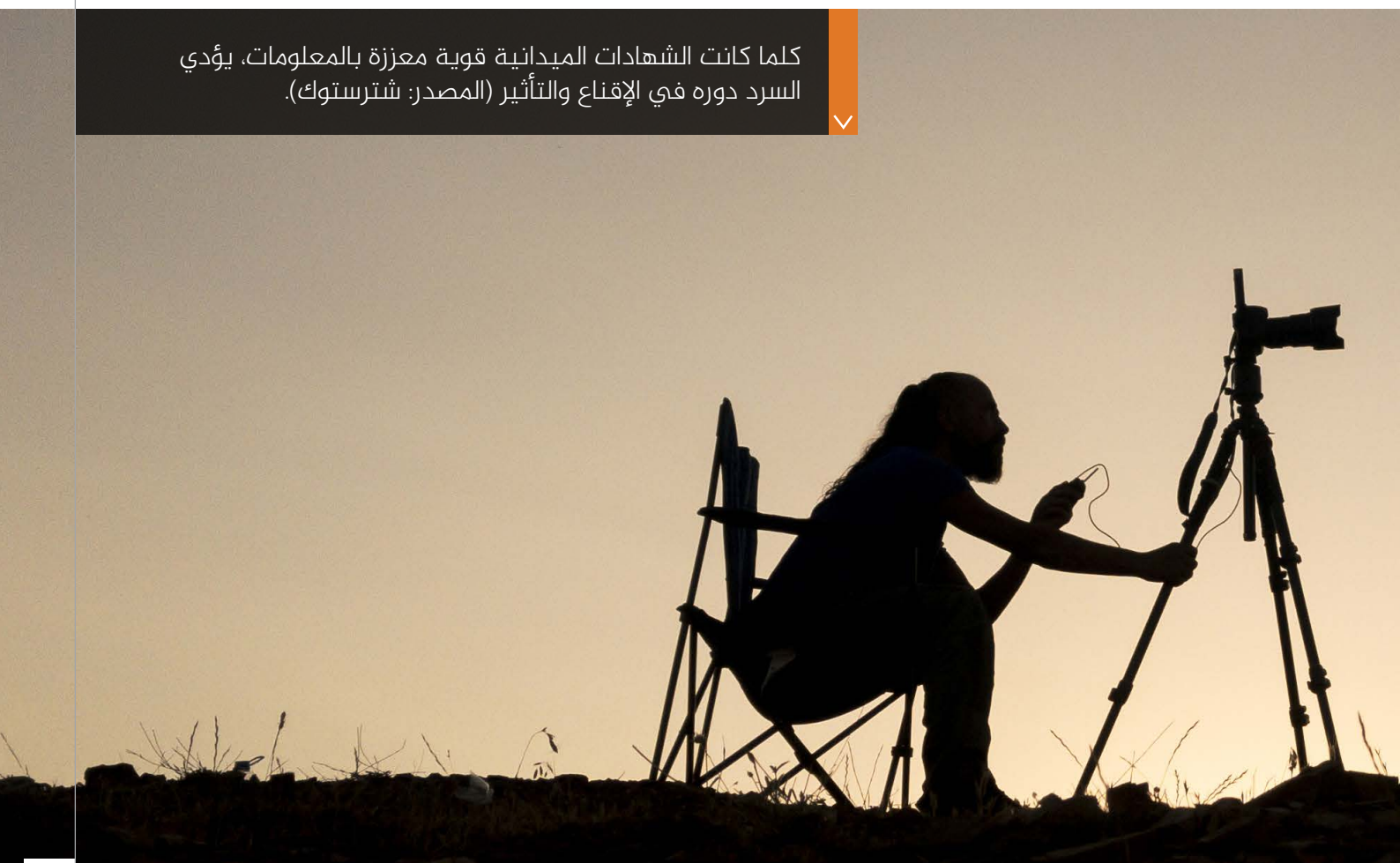

كلما كانت الشهادات الميدانية قوية معززة بالمعلومات، يؤدي السرد دوره في الإقناع والتأثير (المصدر: شترستوك).

2 ـ لن يحتاج القارئ إلى تدقيق كبير لكي يعرف أن نادية مراد لم تكتب هي بنفسها هذا الكتاب، خصوصاً وأنه في الأصل مكتوب باللغة الإنجليزية، وإنما هناك "بلاك رايتر"، كما هو معمول به في السياق الغربي؛ يسجّل المادة من صاحبة القصّة، ثم يعيد صياغتها بأسلوبه. وهنا سيذهب الذهن مباشرة إلى أن جزءاً مهماً من القوة والإثارة الموجودة في الكتاب آتية من بلاغة الكاتب، بالإضافة إلى الشحنة الدرامية الإنسانية للقصة الأصلية.

إن الكاتب، وخياله وبراعته الأدبية، جزءٌ أصيل من قوّة الرسالة التي حملها الكتاب. ولكنه خيال وبراعة أدبية يريد أن يخدم الحقيقة، لا المجاز والاستعارة عن الحقيقة، كما يفعل النص الأدبي الصريح. رغم أننا في نهاية المطاف مع هكذا نوع من الكتب لن نملك ما نجزم به للفصل الحاد بين الخيال والواقع.

3 ـ إن ما رسّخه عالم الصحافة والتواصل المعاصر اليوم هو أن السياق واستعداد الجمهور أمران مهمان للقصة المروية. إن كان الجمهور ينتظر منك قصة عن محنة الأيزيديين، أو الغزو الروسي لأوكرانيا اليوم مثلاً (فإنك بتجاهله ستخسر جمهوراً جاهزاً وينتظر، وبإمكانك دائماً أن تنتج شيئاً عظيماً أو سطحياً عابراً، فالأمر يتعلق بالموهبة وخصوبة الخيال ومهارات الكاتب التقنية ومجموعة ظروف أخرى متنوعة.

كما أن السياق - بسبب ضغط مواقع التواصل الاجتماعي، وثقافة الاستهلاك ما بعد الحداثية - يحرّض على الاختزال والتبسيط الذي يقود إلى التسطيح، وهو أمر يهدد الأعمال الأدبية بخسران خصوصيتها لصالح أعمال ذات طبيعة إعلامية وصحفية.

هذا أمر يمكن أن يخدم أعمالاً صحفية مركّبة، كما هو الحال مع كتاب "الفتاة الأخيرة" لنادية مراد، مكتوبة بروح الربورتاج، مع بلاغة الكتابة الأدبية وخيالها، تستكشف تجارب مجتمعية عديدة ما زالت بعيدة عن التوثيق والإضاءة.. وهذه حدود الواقع والخيال.

السرد الصحفي في المناهج الدراسية.. الحلقة المفقودة

عبد الوهاب الرامي

من الأسباب التي تفسر ضعف السرد الصحفي في العالم العربي، هو ضعف المناهج الدراسية في معاهد وكليات الصحافة التي ما تزال مرتكنة لرؤية تقليدية في تلقين المهنة للطلبة. أدى ذلك إلى تخريج جيل كامل من الصحفيين غير واعين بتطور السرد كممارسة ضرورية في الصحافة الحديثة.

السرد الصحفي مهما تطور يجب أن يبقى ملتصقا بالأجناس/ الأنماط الصحفية الخبرية (تصوير: أنغوس كروكليتيس - شترستوك).

وأنا أدرّس الصحافة منذ ثلاثين سنة ونيف، أو أشرف على تدريب الصحفيين في إطار ما نسميه في المغرب "التكوين المستمر"، درجت على أن أثير انتباه الطلبة والمتدربين المهنيين إلى أنه ليس في مقدور التواصل الإنساني أن يتجاوز الأفعال التواصلية التالية: النقل، والشرح، والتعليق. لأقفل ذلك بملاحظة مستفزة: "عبقري من يستطيع منكم أن يجد فعلا تواصليا إنسانيا خارج هذا الثالوث المقدس". كان منهم من يضحك، ومن يجتهد دون أن يفلح في الانفكاك عن هيكل التخاطب الإنساني المثلث الأضلاع، المشار إليه أعلاه.

لكن الأهم من هذا التمييز، هو موقع السرد الذي ينتفي تقريبا في النقل (تجنبا للتشويش على أمانته وموضوعيته، كما في الخبر الصرف أو الخام في مواجيز الأخبار التلفزيونية مثلا)، ويتسامى في الشرح (كما في الاستطلاع والتحقيق والبروفايل وفي جوانب من الاستجواب حين يهمز الصحفي المتحدث لعرض حكاية أو إعطاء مثل ملموس لتعويض التجريد بالحكي)، ويظهر باحتشام في التعليق (الافتتاحية، العمود الصحفي، مقال التحليل، مقال النقد).

وكنت، ضمن أدبيات المدرسة الفرنسية في الصحافة تحديدا، حين أفتح سجل الأجناس/ الأنماط الشارحة، خاصة منها الاستطلاع الصحفي الذي يقدم المعطيات والبيانات والوقائع ناظما إياها في ضفيرة حكي ممتع، أُشْرع على مصراعيها بوابة السرد في علاقته بالصحافة. وكنت مجبرا على تقديم بعض التوضيحات المبدئية عمادها أن الصحافة لا توظف من السرد إلا ما يخدم غاياتها، وهي لا تتماهى في ذلك مع السرديات الأدبية التي تستعمل للوصول إلى هدفها ملكة التخييل، وهو ما أسوقه تحت مسمّى "وظيفية السرد الصحفي".

وكنت أذكر دائما أن الصحافة، مهما استعملت من أساليب، فهي تؤثر الوضوح على أي مقوم آخر، متوسلة لذلك بعناصر أخرى يمكن إجمالها في الدقة، والملموسية، والاقتضاب، والاكتمال. طبعا كل هذا ينطبق على السرد كآلية لتوصيل الخطاب الأساس في العمل الصحفي الذي يعتمده. وعلى السرد، تأسيسا على ذلك، أن يكون موضحا للأفكار العامة المرتبطة بالخطاب الأساس لا أن يستحيل إلى ستار كلمات أو أن يخلق تداعيات لدى المتلقي تتجاوز حدود الموضوعية التي هي أسّ الصحافة وعمادها.

ومن جانب آخر، كنت دائما أمثل السرد الصحفي بالمائدة التي لا يمكنها أن تقف إلا على ثلاث قوائم على الأقل، وإلا سقطت. بمعنى أن السرد

يجب أن يعتمد في ثلثيه (كحدّ معقول) المعطيات الموضوعية (الأرقام، الإحصائيات، الشهادات، الاستشهاد، السرد التاريخي، عرض الوضعية، أسبابها ونتائجها، الوصف الموضوعي للحالات والظواهر والأحداث)؛ وأن يتم، في ثلثه المتبقي، توظيف ما يسمى "الملاحظات المَشْهدية" (الانطباعات حول الأجواء العامة مرتخية، متشنّجة، عادية...)، التعبير عبر عناصر الطبيعة (السماء صافية، مكفهرّة، سحابة عابرة، زهرة طرية على الجانب الأيسر من مكتب المدير...)، رصد الحالات والوضعيات والجزئيات الموحية بالنشاز وعدم الانسجام (ربطة عنق ذات لون فاقع لمتحدث خجول، نقابي ذو ساعة ذهبية، كلام بذيء يصدر عن شخصية عامة، صراخ في موقع الكلام الهادئ...)، توظيف الحواسّ الخمس (البصر، السمع، الشم، الذوق، اللّمس)، نقل الحركات والسّكنات الدالّة (متكلّم ينفث دخان سيجاره بشراهة، متحدّث متهالك على كرسيه، وجه عبوس، صوت متقطع...)، توظيف الطُّرَف والمواقف الهزلية أو الساخرة التي تدعو إلى التأمل (1).

> **على الصحفي أن ينأى بنفسه عن تمثل السرد الصحفي فقط كمصيدة للمتلقي، بهدف رفع «المبيعات» وخلق درجة وفاء معه تقوم على شكل المادة المعروضة لا جوهرها.**

أما القائمة الثالثة، فهي تتعلق بـ"سَنْيَرة" الموضوع/القصة (باللغة الفرنسية scénarisation)، من حيث البناء أساسا. وهنا لا بد من تبنّي تقنية قانون التعاقب الذي يكسر رتابة القصة، باعتماده تنويعا في طبيعة فقراتها التي يمكنها أن تنبني أساسا على شهادة، أو مشهد، أو إحصائية، أو سرد، أو فعل (action)، أو فكر (réflexion)، إلخ. وأذكر أنه حين كنت ألقي سؤال الفرق بين الوصف والسرد، يرتبك كثير من الطلبة المتكوّنين في إعطاء جواب شافٍ. لأضطر لتبيان أن الوصف جزء من السرد، وأن طبيعته سكونية، لكن لها ميزة تلوين القصة الصحفية وتكثيف محطات داخل مسار السرد الزمني، للتحسيس بها أكثر وخلق انطباعات خاصة عنها موردا الأمثلة التي توضح ذلك عبر عينات من الصحافة العربية والدولية.

طبعا، لا أظن أن مؤسسات التكوين في الصحافة تعلم المتكونين داخلها فنون التعامل مع السرد الصحفي خلال ورشات عمل حقيقية يتم فيها اكتساب آليات السرد الصحفي، وليس فقط عبر قواعد فضفاضة قد تسقط الصحفي السارد في أحابيل الحكي المجاني.

ومهما كان الأسلوب العام الذي تنتهجه الصحافة عبر العالم، وهو ما نتج عنه تمايز بين الصحافة الأمريكية والفرنسية مثلا، حيث تشتغل الأولى

وفق قواعد الأجناس الصحفية، والثانية بالاستناد المكثف إلى مفهوم القصة، فإن الاشتغال بمرتكزات آليات السرد يجب أن يظل فيهما هو نفسه.

وفي هذا الصدد، على الصحفي أن ينأى بنفسه عن تمثل السرد الصحفي فقط كمصيدة للمتلقي، بهدف رفع "المبيعات" وخلق درجة وفاء معه تقوم على شكل المادة المعروضة لا جوهرها. إذ يجب ألا ننسى، تماشيا مع هذا الطرح، أن "الصحافة الجديدة" التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية

دمج السرد الصحفي في المناهج الدراسية لا يمكن أن ينجح دون قراءة السياقات الثقافية والسياسية لكل بلد (المصدر: شترستوك).

في ستينيات القرن الماضي لم يكن همها أنسنة الصحافة فقط، بل كذلك توسيع قاعدة الجمهور المتلقي بضخ شحنات كبيرة من الدراما في المنتج الصحفي، وصولا - في حالات معينة - إلى نوع من "الهوليودية الصحفية". ولم يحظ هذا المنحى باهتمام الصحافة الأوربية عامة التي ظلت متشبثة، ولحد الآن بخيار الأجناس.

وتعلل ظروف التنافسية الشديدة على الجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية خيار السرد الصحفي المكثف فيها، حيث تظل أكثر ارتهانا بالإشهار والربح، مقارنة مثلا بالصحافة في فرنسا، البلد الذي تعتبر فيه مساعدات الدولة للصحافة الأكبر بعد إيطاليا.

وكان من بين أهم الانتقادات التي وجهت للصحافة السردية التي تؤسس تصورها على الشخصنة، أنها لا تستطيع من خلال ذلك القيام بالتحليل البنيوي للسياق الاجتماعي، ولا الإمساك بديناميات السلطات داخل المجتمعات، الأمر الذي يحتاج إلى إعمال آليات المنطق أكثر من توظيف نبض المشاعر، وغواية الدراما. مع اعتبار أن المنحى العام للصحافة السردية يجنح للوصف لا للشرح.

"حين كنت أسأل عن الفرق بين الوصف والسرد، يرتبك كثير من الطلبة في إعطاء جواب شاف، لأضطر لتبيان أن الوصف جزء من السرد، وأن طبيعته سكونية، لكن لها ميزة تلوين القصة الصحفية وتكثيف محطات داخل محطات السرد."

هناك فهم خاطئ لدى الصحفيين بأن السرد ليس إلا «هوليودية صحفية» (المصدر: شترستوك).

إن النهج الصحفي الفرنسي يوفر عناصر تجاوز «البعد الإنساني» للأفراد المهاجرين، لملامسة لماذا وكيف تتم الهجرة كعملية اجتماعية. إنه يدمج السرد لكنه لا يقتصر عليه.

طبعا هذا التصور ليس صائبا ولا خاطئا تماما. لأن من خصال الصحافة السردية أنها تفكر بمنطق الميدان والأنسنة والشخصنة. وتذهب نينا بيرنشتاين Nina Bernstein، الصحفية في نيويورك تايمز، المتخصصة في قضايا الهجرة إلى أن "القصص الفردية وسيلة قوية لملامسة رهانات أكبر" (2). وقد يكمن التمايز في أسلوب الصحافة الأمريكي والأوروبي عامة في منسوب السرد فيهما، لا في جوهر

الاشتغال بالسرد كمعطى خطابي لا مندوحة عنه، خاصة في المواد الصحفية التي يروم من خلالها الصحفي رفع درجة التحسيس حول موضوع ما، واستمالة وجدان المتلقين للاهتمام به.

ويقول رودني بينسون، عالم الاجتماع الأمريكي والمتخصص في شؤون الهجرة، في مقارنته لتغطية قضايا الهجرة في الصحافة الفرنسية التي تعتمد الأجناس الصحفية والأمريكية التي توظف السرد الصحفي (3) إنه على الرغم من أن النهج الفرنسي المتعدد الأجناس يحتوي أيضًا على عيوبه، إلا أنه يتغلب على الحدود التي ترتهن بها الصحافة السردية. إذ يتضح أن الصحافة الفرنسية، بتوظيفها للمعلومات وبيانات الخلفية والتعليقات والمقابلات مع الخبراء، مجهزة جيدًا لالتقاط التعقيد الهيكلي والتنوع الأيديولوجي والسياق التاريخي. إن النهج الصحفي الفرنسي يوفر عناصر تجاوز "البعد الإنساني" للأفراد المهاجرين، لملامسة لماذا وكيف تتم الهجرة كعملية اجتماعية.

إنه يدمج السرد لكنه لا يقتصر عليه. وهذا المنحى، دائما حسب بنسون، لا يقتصر على فرنسا ولكنه لوحظ أيضًا في وسائل الإعلام العامة في البلدان الأخرى (مثل خدمة البث العامة الأمريكية أو "PBS"). نخلص من هذا إلى أن السرد الصحفي سيظل عنصرا متميزا وحيويا في كل أساليب الصحافة عبر العالم، لكن الاهتمام به يجب أن يتجاوز الخيارات والأساليب الصحفية التي تختلف وفق سياقات تطور الصحافة في بلد أو آخر أو في منظومة بلدان أو أخرى، لينصبّ على وظيفية السرد الصحفي، وغاياته، وأنواعه، ومقوماته، وتداعياته، وأخلاقياته.

وهو الأمر شبه الغائب في مساقات التدريب داخل مؤسسات التكوين الصحفي في العالم العربي.

المراجع:

(1) "دليل الصحفي المهني: الاستطلاع الصحفي"، عبد الوهاب الرامي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، والنقابة الوطنية للصحافة، 2004.

(2) خلال ندوة "تغطية الهجرة"، المؤسسة الفرنسية الأمريكية، باريس، نوفمبر 2009.

(3) انظر دراسته الصادرة في "Politiques de communication"، 1/2015، العدد 4، ص. 187-209.

السرد الصحفي في الميدان

زينب ترحيني

لا يمكن أن ينجح السرد في الصحافة ما لم يرتبط بالميدان والاحتكاك المباشر بالقصة الصحفية. غاية السرد هي إحداث التأثير والتعاطف، ومحورها هو الإنسان. لكن تجربة الصحافة العربية استعاضت عن الميدان بالمكاتب، لتفرز سردا مفرغا من مضمونه الحقيقي.

تُشير لي بيدها نحو أشرطة الكاسيت قائلةً: "مش هيدا يا ستّي. إللي وراه". أُقلّبها بخفّة بين أصابعي، ومع عبور شريط جديد، ألتفت نحوها لملاحظة إيماءات وجهها. كانت جدّتي شغوفة بالتلاوات القرآنية، حافظة للكثير منها وصاحبة صوت بديع. أحببتُ، قبل رحيلها، قضاء الوقت معها. لم تكن كثيرة الكلام، ولكن متى ما بدأت الحديث لفّ المكان سحرٌ هائل. في نهاية يوم طويل، كنتُ أساعدها على التمدّد فوق السرير بينما أرمي بالقليل من جسدي إلى جانبها، تاركةً الباقي منه لتحكّم أسرع بالراديو. نستمع معا إلى القصص والتلاوات القرآنية. علّمتني الإنصات وحسن الاستماع، فصار القرآن أجمل، وصارت تحكي لي قصصاً بديعة عن حبّها الأبدي للتلاوة.

عرفت هذه المرأة كيف تروي، بارعة وممتلئة شغفًا، قبل موتها بأشهر، وكانت قد بدأت تفقد ذاكرتها تدريجيا. سألتها من أين أتت بكلّ تلك القصص التي سردت لنا؟

أشارت لي بيدها إلى جبل ممتدّ أمام شرفة منزل أهلي. كانت أمّي جالسة بيننا.

"الدني كبيرة يا ستّي. تفرّجي والقصص بتيجي".

المشاهدات.. بين المُخزّن والمُكتّف

الميدان، بالنسبة للصحفي هو مفهوم دائم أبديّ مستمرّ لا يرتبط بساعات عمل أو بمكان جغرافيّ مُحدّد. يعيش الصحفي في حالة من التخزين الدائمة، لمشاهد ومحادثات قد تبدو عاديّة أو روتينيّة في كثير من الأحيان. كلّ ما يجري من حوله حدث كامل، أو مشروع موضوع صحفي. بحثٌ مستمرّ عن قصّة مقبلة، أو تخزين لمشاهد ستسند يومًا ما قصّة صحفية لا ارتباط مباشر بينها وبين الموضوع الأصلي في أغلب الأحيان. يصير الأمر، مع الوقت، فعلاً أوتوماتيكيًا لا واعيًا. أمّا الفارق بين الميدان الآني وذاك الدائم، فهو التكثيف.

تبدأ عمليّة بناء القصّة الصحفية قبل الذهاب/الوصول إلى الميدان، من اللحظة التي يتّخذ فيها الصحفي قراره بالعمل على موضوعه.

لهذا تبدأ عمليّة بناء القصّة الصحفية قبل الذهاب/الوصول إلى الميدان، من اللحظة التي يتّخذ فيها الصحفي قراره بالعمل على موضوعه. يبدأ بناءه العشوائيّ لقصته، مُستعينًا بكل ما تيسّر له من مشاهدات وأحداث مُخزّنة. مخزن المشاهدات العبثيّة هذا كنز، لا بُدّ من تقليبه للخروج بشيء استثنائيّ. أمّا شكل توظيفها فسيأتي في مراحل لاحقة.

في مرحلة ما بعد تحديد الموضوع الصحفي، فلا محدوديّة جغرافية للمشاهدات. كل ما يسبق وما يلي الوصول إلى نقطة الحدث قد يكون جزءاً من الموضوع. سائق التاكسي وسيارته، المخبز في أول الحيّ أو حتى النسوة اللواتي ينشرن الغسيل. يلتقط الصحفي كلّ ما يدور من حوله، يُراقب ويُدوّن بشكل مُكثّف. تفاصيل لا بُدّ منها لبناء أي سرديّة. السؤال المحوريّ أساسي، ولكنه لا يكفي لصنع سرديّة صحفية متينة قابلة للقراءة أو المشاهدة. قد يبدو في مرحلة ما أنّ الكثير من المشاهدات، غير ذات فائدة أو في غير محلّها. تبدو كأشياء عادية يُمكننا رصدها يوميًّا. لا بأس، لأنه سيخضع لاحقا للترتيب وتاليًا للإقصاء. في مرحلة الكتابة، ستجتمع المشاهدات بتلقائية وتحذف تلك غير المفيدة ذاتها بذاتها. ولكن كيف يوظّف الصحفي مشاهداته؟ وكيف يتمكّن من الربط بين أشياء قد تبدو متباعدة؟ كيف ستكون هذه الرحلة التي سينتهي بها المطاف في عدد محدود من الكلمات؟ من يسرد القصة؟ المشاهدات هي بوصلة الوصول إلى صانعي القصّة الصحفية، أبطالها ومجموع الساردين لها. يأتي الإنصات مُرافقًا لرحلة صنع القصة الصحفية. الإنصات إلى الصمت (أو ملاحظته)، تمامًا كما الاستماع إلى القصص التي

الميدان بالنسبة للصحفي هو ذاكرة من التخزين والبحث الدائم عن القصص (تصوير: صلاح ملكاوي - غيتي).

ستُروى على طول الطريق. وهنا يأتي الطريق بمعناه الذي يقطعه الصحفي وصولاً إلى/ وفي الميدان. أبطال القصّة، ليسوا بالضرورة شخصيات الحدث المباشرين. قد تكون القصة على الضفاف، لهذا يجب تفادي الوقوع في فخّ "محوريّة الأبطال"، فالحدث قد يكون هناك حيث نظنّ ألاّ وجود له.

تتفاوت درجات حضور الأنا، وأشكالها، ولكن الثابت الوحيد أنّها هُنا ومن حولها يحدث كلّ شيء.

السرد الصحفي رحلة من المفاجآت، صندوق فرجة، لا سبيل إلى اكتشافه إلاّ بعينٍ وأذن لا تغيبان. شخصيات السردية الصحفية كُثر، ومع هؤلاء سيأخذ السؤال المحوري أشكالا كثيرة. مع كلّ تحوّل في السؤال سيُعاد توزيع أبطال الميدان، ما بين كومبارس وشخصيات أساسية وأخرى سنعتذر لها أثناء الكتابة عبر الاستبعاد. وخلال هذه المرحلة أيضًا، سيتمّ اكتشاف الشخصيات التي يحتاج الصحفي إلى

يستعين الصحفي في بناء قصته السردية بالمشاهدات والأحداث المخزنة في ذاكرته (تصوير: كريس ماكغراث - غيتي).

محاورتها والتعمّق في سؤالها. يسقط كثيرون مع فعل الاستماع، بينما يطفو كثيرون على السطح وتلحّ على الصحفي الحاجة إلى محاورتهم. تتضمّن المقابلات بدورها فعل الاستماع، ولكنها تحتاج في الوقت ذاته إلى أرضيّة أكثر صلابة وثباتًا من مجرّد حديث عشوائي. تحتاج المقابلة إلى مركزيّة، يدور حولها الصحفي بأسئلته ويجرّ معها محاوريه إلى الدوران في لبّ ما يبحث عنه.. تأتي المقابلات لملء الفراغات أو تقديم إجابات واضحة ومباشرة عن أسئلة الصحفي، وكذلك لتُساعد على الربط بين حلقات هذه الأحجية/السردية، التي تقوم على كل ما سبق.

ولكن كيف تتركّب عناصر هذه السردية؟ كيف يقوم الصحفي بجمع أوصالها ومن أين يبدأ بالبحث؟ وكيف يعرف أين يتوقّف؟

يحتاج كلّ سرد صحفيّ إلى خروج عن الآنيّة. زيارة الأرشيف، قبل وبعد العودة من الميدان، وجهة ضرورية. معرفة الصحفي لميدانه وفهمه والتعمّق في قراءته، سيجعل المشاهدات والشخصيات أكثر فعاليّة ودقة، كما أنّ الأرشيف قد يلعب دوراً مهماً في عملية الكتابة. إذا كان الصحفي محظوظاً، سيقع في الأرشيف على خبر سيصير مدخلاً لقصّته الصحفية لأن استحضاره حرفة سرد قائمة بذاتها، ودعامةٌ متينة لأيّ سرد صحفي.

بعد زيارة الأرشيف، والاكتفاء من الميدان، كيف يسرد الصحفي قصّته؟ كيف يفرز معطياته بين الأهمّ والأكثر أهميّة؟ ربّما يجب، بدايةً، التسليم بأنّ كُلّ قصّة صحفية تنطلق من الأنا. لا يُمكن تغييب الذات، ومن المهمّ تعلّم ترويضها لتسند أي نصّ بذكاء وخفّة. تتفاوت درجات حضور الأنا، وأشكالها، ولكن الثابت الوحيد أنّها هُنا ومن حولها يحدث كلّ شيء. الأنا محوريّة في صناعة القصّة الصحفية. وهنا لا ينحصر الحديث عن "أنا" الصحفي، بل يشمل أنواع أخرى من "الأنا" تتصارع (أو تجتمع) على صناعة القصة. وحده وعي الصحفي بحضورها، قادرٌ على لجمها ورسم حدود تدخّلها.

يتوسّط الصحفي تفاصيل قصّته. تكمن الموضوعية في شكل تعامله مع الأنا، فهو في النهاية جسر عبور للسرديّة وليس الأرض التي تقوم عليها. هو من يختار أسئلته، وهو من يختار شخصيّاته ومشاهداته وهو من سيقوم بتركيب تلك السردية. لذلك، من الضروري اعتماد مجموعة من القواعد (لا تنازل عنها تحت أي ظرف) لتأمين نقل دقيق وواقعيّ لكل ما عاينه في الميدان لأن قرارا واحدا بإسقاط بعض المعطيات، ورفع بعضها كفيل بتشويه القصّة الأصلية. ومن أجل حماية السرد الصحفي من الغرق في جدل الموضوعية، يحتاج الصحفي إلى الإدراك التامّ بأن القصّة ليست رحلته إلى الميدان، بل هي الميدان نفسه.

أبطال القصّة، ليسوا بالضرورة شخصيات الحدث المباشرين. قد تكون القصة على الضفاف، لهذا يجب تفادي الوقوع في فخّ «محوريّة الأبطال»، فالحدث قد يكون هناك حيث نظنّ ألاّ وجود له.

الكتابة أو الغربلة

ما يحمله الصحفي في طريقه ذهابًا إلى الميدان، ليس بالضرورة هو ما سيرافقه في مرحلة الكتابة ذلك أن محاولة اكتشاف الميدان من بعيد لا تُعادل تجربة اكتشافه المباشرة والحيّة. ستسقط الأسئلة أو يُعاد تركيبها بمجرّد الاحتكاك بالحدث، ومن المُفيد أن يترك الصحفي نفسه للميدان، وألاّ يتمسّك بسرديته التي رسمها قبل وصوله من دون التخلّي عن ثوابت مركزيّة، تختلف من موضوع إلى آخر. ولكن الميدان، أو الاحتكاك المباشر بالقصة، قادرٌ على رسم الأسئلة الأكثر آنيّة وأهمية، وكذلك على خلق تراتبية خاصة، وبالتالي سيحتاج الصحفي إلى جمع أقصى ما يمكنه جمعه. هذه المعطيات ستمرّ عبر مرحلة من الغربلة تسبق أو ترافق الكتابة. بعد العودة من الميدان، سيحمل الصحفي معه كومة من مشاهدات ومقابلات وأحاديث عشوائية. لنقل شبه وضوح

في الرأس بينما في الواقع وجودُ لمواد كثيرة تحتاج الى المعالجة. هي إذن، أحجية، يحتاج الصحفي فيها الى اختيار ما يُمكن له أن يسرد مجموع ما رآه وسمعه ودوّنه. هي سردية صحفية، لا دليل وعظيّا أو إرشاديا فيها، بل تراكميّة وتكثيف يتيحان للقارئ فهمًا تلقائيًا ومُعمّقًا للقصة المُراد سردها.

حكت لي جدّتي مرارًا قصة رجل من ضيعتنا، قتله الاحتلال الإسرائيلي بدم بارد بينما كان يتوجّه إلى حقله ذات صباح باكر. في كلّ مرة كانت تُعيد سرد القصة، كانت تُضيف إليها تفصيلاً صغيراً جديداً. في كلّ مرة، كنتُ أقول إنّ القصة الآن اكتملت: صراخ الزوجة، الدم الذي تناثر على وجهها وعلى أوراق التبغ، صراخ الزوجة الذي ملأ المكان، كلمات الجنود الإسرائيليين بعد تصفيته، توجّه أهالي الضيعة إلى المكان وغير ذلك. في كلّ مرة تفصيل، وفي كلّ مرة ظننت أنّي حصلتُ على كامل القصة. ماتت جدّتي، وإلى اليوم ما زالت أمي تُضيف أحداثًا على القصة ذاتها وتجعلها أكثر دراميّة ومأساويّة.

هكذا هي القصص. لا نهايات ولا حصر لها. تفاصيلُ وتشعّبات وكلام وصور...

وحده الراوي قادرٌ على كتابة القصّة. وحده بمعطياته التي يملك، يعرف أين يبدأ وكيف ينتهي.

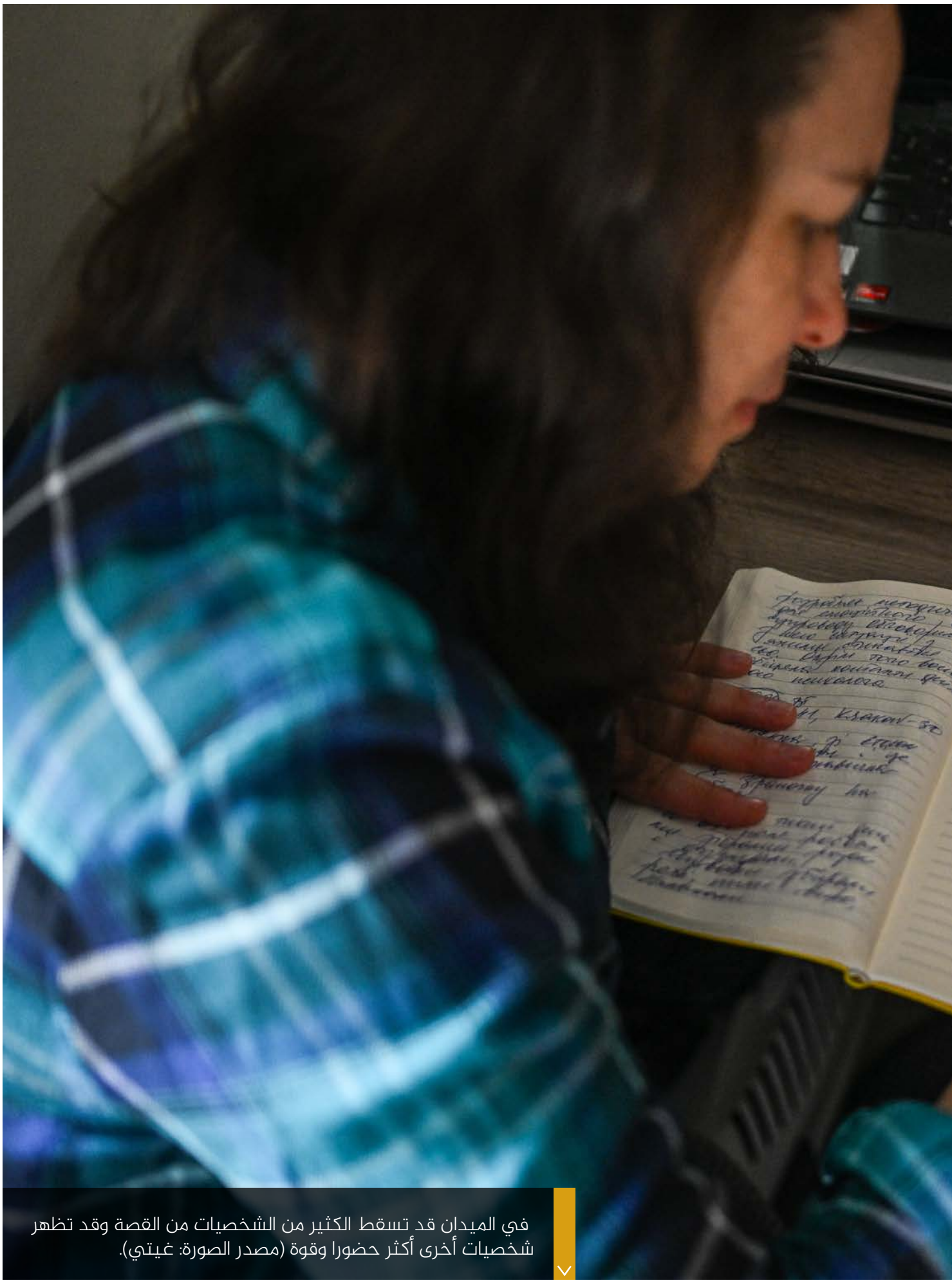

في الميدان قد تسقط الكثير من الشخصيات من القصة وقد تظهر شخصيات أخرى أكثر حضورا وقوة (مصدر الصورة: غيتي).

هل السرد الصحفي مضلل؟

بلال خبيز

تؤدي السرديات في الصحافة إلى ترسيخ الكليشيهات وأحكام القيمة التي تعج بالأكاذيب والخرافات. متى كانت لبنان «سويسرا» الشرق، ومتى كان بلدا مزدهرا؟ تتغذى هذه الأحكام باستعداد فطري لدى الجمهور للإيمان بالأفكار المتماهية مع انحيازاتهم.

هل كان دوستويفسكي أو مارسيل بروست يختلفان كثيرا من حيث وظيفة رواياتهما المتسلسلة المنشورة في الصحافة اليومية، عن الوظيفة التي تؤديها أخبار النجوم في صحافة اليوم؟ أحسب أن الوظيفة هي نفسها رغم اختلاف المتلقي واختلاف الدور الذي يقوم به الصحفي. هذا الاختلاف الذي يمكن تلخيصه بما يلي: دوستويفسكي نفسه كان الصحفي في زمنه، فيما النجم اليوم هو موضوع الخبر وليس الصحفي بطبيعة الحال. على الشاشات يبدو الأمر تكرارا لما سبق وخبرناه. مقدم البرامج هو النجم، فيما ضيوفه عابرون. حتى لو كان الضيف رئيسا للوزراء. البرامج التلفزيونية تسوّق مقدميها أكثر مما تسوق موضوعاتها. على الأرجح نحن لا نتذكر الكثير مما جاء في تلك البرامج، ولو أمعنا في التذكر ومحاولة ملاحقة ما أتت به، لربما وجب علينا أن نحاسبهم على خداعنا. كم مرة تنبأ مقدم برامج بهزيمة بشار الأسد؟ كم مرة ذهب أحد الصحفيين إلى التأكيد أن حربا ستشتعل بين الصين والولايات المتحدة قبل بداية الألفية الثالثة؟ مع ذلك ما زلنا نتابع هذه البرامج، مثلما يتابع المرء مسلسلا روائيا.

هل حقا يستطيع مقدمو هذه البرامج أن يعلمونا معلومات ذات فائدة؟ هذه نشرة تقول لك إن ثمة أمطارا في مكان ما على الكرة الأرضية، وثمة صحوا وحرارة مرتفعة في مكان آخر على هذه الكرة. لطالما كان الأمر كذلك، ولطالما كنا نعرف أن ثمة شتاء وصيفا على سطح الكرة الأرضية في وقت واحد. وإذا كانت هذه البرامج تهدف لإعلامنا بما يجري حولنا، فلماذا ترتدي مذيعة الطقس كل هذه الثياب الجميلة والمثيرة؟ أم إن ثمة خطابا آخر يجدر بنا تبين معالمه في هذه البرامج؟

هذا ضرب من السرد المتشابك والمعقد. الأمر لا ينطبق فقط على شاشات التلفزيون. إنه ينطبق بشدة على الصحافة المكتوبة أيضا وما بين المكتوب والمرئي.

الصحافة في أصل وظيفتها كانت وسيلة تواصل اجتماعي. ولدت مع ولادة المدن، حيث يعيش المواطنون الأفراد الذين لا يمتون بصلات قرابة أو منبت مع جيرانهم، أي لا مناص من وسائل عامة تعرّف الناس بما يجب أن يعرفوه. السلطات السياسية استخدمت هذه الوسيلة لبث رسائلها،

في الصحافة أيضا هناك مشكلة تلقي تتعلق بالجمهور (المصدر: غيتي).

لكنها في أصلها كانت تضطلع بوظيفة اجتماعية، وكثيرا ما يغلب عليها الثرثرة ويتوخى منها قارئها مساعدته على إضاعة وقته. ألبير كامو قال في الصحافة إنها الأدب في حالة هرولة. إنما ما هو الأدب أصلا؟ هل كان ثمة وظيفة أخرى يؤديها سوى التواصل الاجتماعي. وفي هذه الوظيفة هل ثمة مفر من المبالغات وإعمال الخيال وقول الحقائق والأكاذيب في وقت واحد. لا أرمي من هذه الإشارة إلى البحث في وجود الحقائق من عدمها. أو تبيان جوانب الحقيقة المختلفة والتي قد تتناقض فيما بينها بحسب الجانب الذي ننظر منه إلى حقيقة أو واقعة ما. إذ حتى المطر يمكنه أن يكون صحوا إذا كان الناظر إلى السماء يطير فوق الغيوم. إنما ما أرمي إليه في هذا السياق يتعلق بكون الوقائع التي تدعي الصحافة أنها تكشف عنها ليست واقعية أبدا. إنها سرد من نوع ما.

الصحافة في الأصل كانت وسيلة تواصل اجتماعي. ولدت مع ولادة المدن، حيث يعيش المواطنون الأفراد الذين لا يمتون بصلات قرابة أو منبت مع جيرانهم، أي لا مناص من وسائل عامة تعرّف الناس بما يجب أن يعرفوه.

لندقق قليلا: تدعي الصحافة اللبنانية مسنودة بالأدب والكليشيهات الفكرية، أن لبنان كان بلدا متحضرا، يشبه سويسرا الشرق. من أطلق هذه العبارة ليس مهما في حد ذاته، المهم أن اللبنانيين والمتحمسين لفكرة لبنان تلقفوها ولم تغادر ألسنتهم من يومها. والحقيقة أنني أستطيع أن أورد مئات الحجج والوقائع التي تؤكد أن لبنان لم يكن سويسرا الشرق مرة وأن الحقيقة المرة أيضا تقول إن سويسرا التي يتشبه بها لبنان ليست على الصورة التي يظنها اللبنانيون. هل ثمة من يشك اليوم في أن اقتراحات الحلول للأزمة اللبنانية الحادة تستند في جزء من سرديتها على شائعة أن لبنان كان ذات يوم سويسرا الشرق؟ لقد انهار القطاع المصرفي وانهارت ثقة المودعين بهذا القطاع.

«الوقائع التي تدعي الصحافة أنها تكشف عنها ليست واقعية أبدا. إنها سرد من نوع ما» (المصدر: غيتي).

على الشاشات يبدو الأمر تكرارا لما سبق وخبرناه. مقدم البرامج هو النجم، فيما ضيوفه عابرون.

مع ذلك لا أحد من المهتمين بالشأن اللبناني يقارب هذا الأمر الخطير من زاوية واقعية. الخلاصة التي تحفل بها الصحافة اللبنانية اليوم هي التالية: إذا حصل لبنان على مساعدات من الخارج فإن الازدهار سيتحقق من دون شك. نحن نتكلم عن بلد قامت خرافة الازدهار فيه في التسعينات على سرقة ودائع اللبنانيين بالعملة المحلية. وعلى نقلة صاروخية في سعر صرف العملات الأجنبية، جاوزت خلال سنوات قليلة مئة ضعف. قد يزدهر البلد مجددا أو يزدهر جزء منه، وقد تجد من يتحسر على تلك الفترة. إذا أراد المرء توخي الدقة في وصف قيامات لبنان المتعددة، يمكنه القول إن هذا البلد لا ينجح إلا في دفن مواطنيه تحت تراب الجوع والهجرات والحروب والاغتيالات، لينعم من تبقى من هؤلاء حيا بعد حفلة الدفن ببضع سنوات من الازدهار.

تدعي الصحافة اللبنانية مسنودة بالأدب والكليشيهات الفكرية، أن لبنان كان بلدا متحضرا، يشبه سويسرا الشرق. من أطلق هذه العبارة ليس مهما في حد ذاته، المهم أن المتحمسين لفكرة لبنان تلقفوها من وسائل الإعلام ولم تغادر ألسنتهم من يومها.

هذا الاستطراد يقع حتما في تفنيد حجج صحافة المعلومات. الصحافة، على ما أراها، وسيلة تواصل اجتماعي، أكثر تعقيدا وأشد عمقا من فيسبوك، وأكثر ثرثرة من تويتر. لكنها ليست أكثر من وسيلة تواصل اجتماعي. يحتشد في كنف الصحافة مئات النجوم الذين يشبهون في وظيفتهم نجوم تيك توك وإنستغرام، كما يحتشد فيها مئات الآلاف من الراغبين في إحداث تغيير في المجتمع. فضلا عن كثيرين ممن يستخدمون هذه الوسائط للإعلان عن أنفسهم أو أعمالهم.

لكن المتحمسين لصحافة المعلومات لا ينفكون يحسبون أنهم يؤدون رسالة سامية أقل ما يقال عنها إن دعاتها يزعمون أنهم يناصرون حق الجميع بالحصول على المعلومة من دون إضافات. لكنهم دائما يتناسون واقع أن الناس منحازون، وأنهم ينتقون من بين الوقائع والمعطيات ما يناسب انحيازاتهم. لنضرب مثالا: بدأ الغزو الروسي لأوكرانيا على أرضية انقسام عام في العالم أجمع، بين مؤيدين لإزاحة الهيمنة الأمريكية عن كاهل العالم ورفدها بقطب آخر على الأقل، كانت روسيا أحد المرشحين الكبار لتشكيل هذا القطب، من جهة أولى، ومؤيدين لبقاء الهيمنة الأمريكية على حالها، وتحجيم أدوار اللاعبين الطامحين لإزاحتها عن المشهد من جهة ثانية. المتحمسون للغزو الروسي قرروا سلفا أن كل ما تبثه وسائل الإعلام الغربية مبالغ فيه، وليس دقيقا، والمتحمسون للرد الغربي على الغزو الروسي لم يقبلوا أي تشكيك في مصداقية وسائل الإعلام الغربية وتلك المتضامنة معها. ومنذ بداية هذه الحرب، بل على الأرجح من قبل انطلاق شرارتها بزمن طويل، كان المشاهدون المنقسمون بين معسكرين يقاطعون وسائل إعلام الخصم، ويتابعون وسائل إعلام الحليف.

المشاهدون، لا يريدون الحقائق، بل يريدون من يشد على أيديهم ويؤيد أفكارهم ويبشرهم بقرب تحقيق أمنياتهم.

ما يعني أن المشاهدين، لا يريدون الحقائق، بل يريدون من يشد على أيديهم ويؤيد أفكارهم ويبشرهم بقرب تحقيق أمنياتهم. وعليه فإن مناصرا للغزو الروسي لأوكرانيا لن يحتمل تغطية سي أن أن لهذه الحرب، وسيشعر بالغضب والعجز لأنه لا يستطيع أن يغير

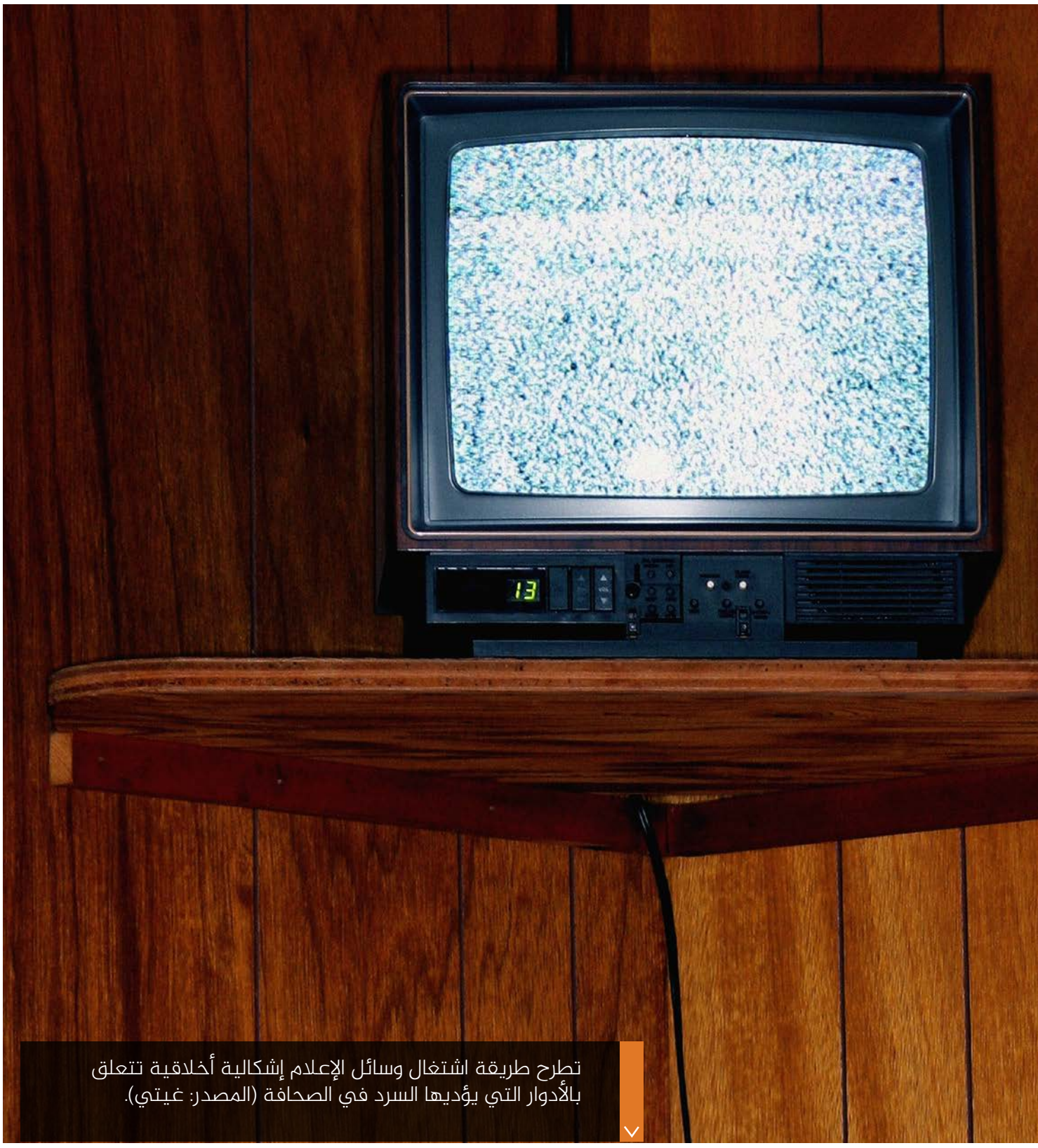

تطرح طريقة اشتغال وسائل الإعلام إشكالية أخلاقية تتعلق بالأدوار التي يؤديها السرد في الصحافة (المصدر: غيتي).

اتجاه المحطة وتوجهها. وعلى النحو نفسه فإن معارضا لهذه الحرب لن يتحمل تغطية روسيا اليوم أو سبوتنيك. أين هي الوقائع في هذا كله؟ كل معلومة هي رواية. الأمر ليس أقل من ذلك. وكل رواية هي انحياز. والبشر منحازون مسبقا، أو هم في طريقهم ليصبحوا منحازين. وما يتلقونه ويتابعونه ليس أكثر من تغذية انحيازهم وأوهامهم. وإلا لماذا يكون مقدم برنامج على قناة ما نجما لا يضاهى بالنسبة للمشاهدين المؤيدين لسياسة المحطة التلفزيونية ومتسلقا انتهازيا بالنسبة للمشاهدين المعارضين لهذه السياسة؟

يوميات مراسل حرب في أوكرانيا

عمر الحاج

غطى عمر الحاج، الصحفي بقناة الجزيرة، حروبا كثيرة، كان فيها شاهدا على فداحة الأزمات الإنسانية خاصة حينما نقل للعالم قمع الثوار في سوريا. بين الحرص على سلامته الجسدية وصعوبة الوصول إلى المصادر وشراسة المعارك، يوجد عمر اليوم على خطوط النار في أوكرانيا.

في العشرين من شهر فبراير/ شباط، الساعة العاشرة مساء وصلني الاتصال من مديري الأستاذ عبد العظيم محمد يطلب مني أن أتجهز للسفر غداً على أول طائرة باتجاه أوكرانيا لتغطية ما كان يعرف حينها بالتوتر بين أوكرانيا وروسيا. كنت مثل الكثيرين لا يستقر لي رأي حول ما إذا كانت هذه الأزمة ستمر دون توتر كما حدث العام المنصرم، إذ قيل إن فتيل الأزمة حينها نزعته وساطة تركيا بعد زيارة زيلنسكي ولقائه أردوغان في إسطنبول وتأكيده أن هذه الزيارة ليست لتشكيل جبهة ضد طرف ثالث (يعني روسيا) بل هي مبادرة لتخفيف التوتر بين روسيا وأوكرانيا وربما توطئة لحل شامل بين الدولتين. أتذكر ذلك لأنني غطيت الزيارة وكنت أضع نصب عيني ما جرى وما تلاها من أحداث أثناء تجهزي السريع لهذه المهمة.

خلال 11 سنة من عملي مع الجزيرة، وهي تعد قصيرة نسبيا، غطيت فيها عدداً لا بأس به من الحروب والنزاعات وفي مناطق تشهد توترات على رأسها الحرب في سوريا والعمليات العسكرية التركية الثلاث التي شنت ضد تنظيم الدولة أو من تسميهم أنقرة أذرع حزب العمال الكردستاني في سوريا إضافة إلى حرب أذربيجان ضد أرمينيا.

من كل هذه التجارب، رسخت تغطية الحرب في سوريا في وجداني، بكل ثرائها، وما يشوبها من اللغط الكثير والحروب الإعلامية، بل وأحياناً استغفال الأطراف المتصارعة للصحفيين بعلمهم أو بدون علمهم لترويج رواية على حساب أخرى.

وأنا أتجه لتغطية الأزمة التي

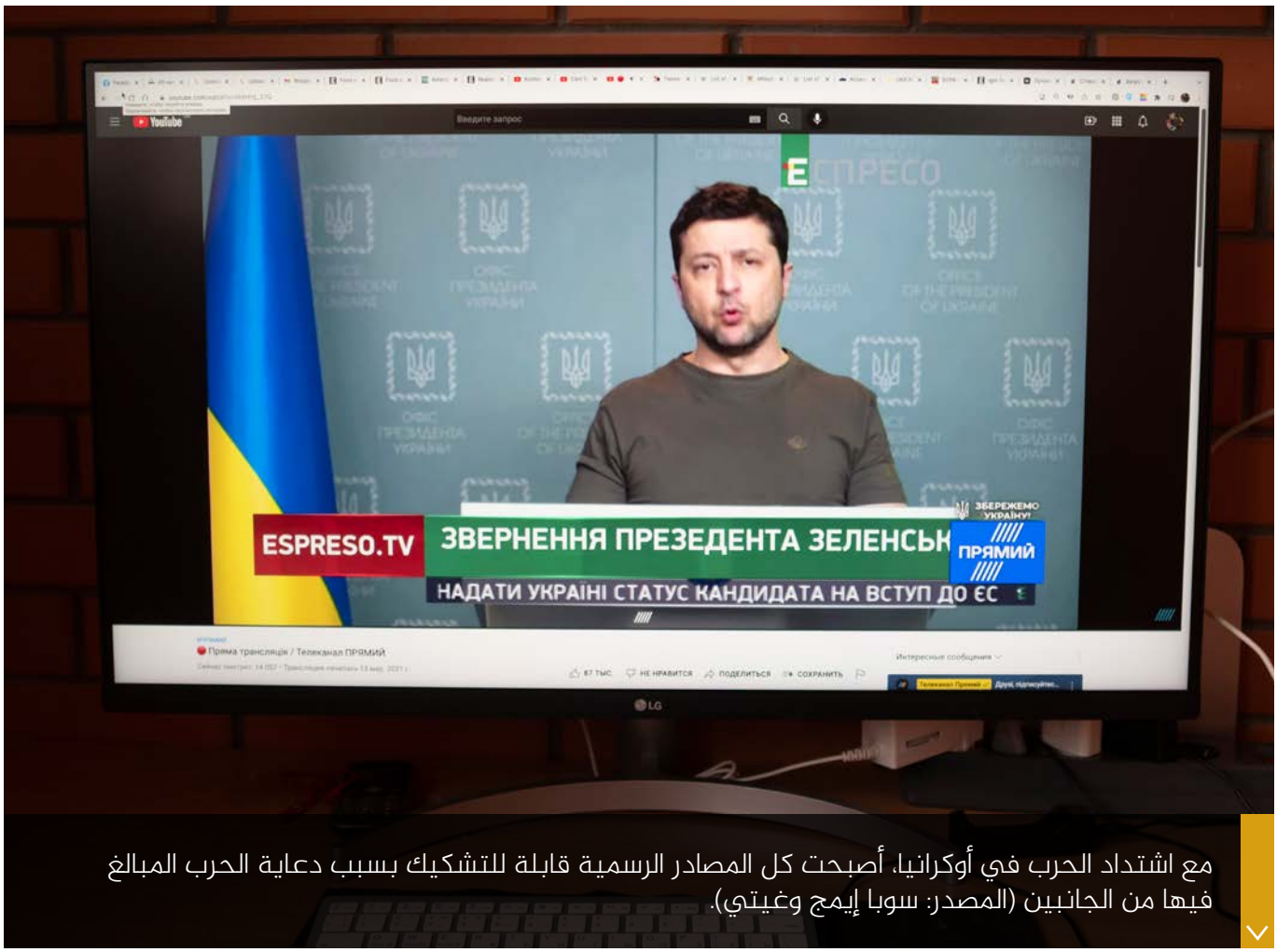

مع اشتداد الحرب في أوكرانيا، أصبحت كل المصادر الرسمية قابلة للتشكيك بسبب دعاية الحرب المبالغ فيها من الجانبين (المصدر: سوبا إيمج وغيتي).

تحولت إلى حرب عمدت إلى البحث عن المصادر التي علي أن أستقي منها الخبر، فكان أن استقرت وجهتي في البداية على وكالة الأنباء الرسمية الأوكرانية ونظيرتها الروسية ثم حسابات المسؤولين الفاعلين في كلا الجانبين، ولم يكونوا بالضرورة الأعلى منصباً. ففي أوكرانيا مثلاً كانت حسابات بعض المسؤولين الذين لا يتعدى وصفهم سوى مستشار في مكتب الرئاسة أنشط بل وأنفع من حساب رئيس الوزراء نفسه وأحياناً من وزارة الدفاع والخارجية بينما كان الأمر صارماً في وكالة الأنباء الروسية.

بيد أن ذلك لم يسعفني على الأقل في الجانب الأوكراني، فحساب وصفحة وكالة الأنباء الأوكرانية الرسمية يوكرانين فورم أو الوكالة الرسمية الأخرى يونان؛ كانت غاية في البطء فيما يخص الخدمة باللغة الإنكليزية وأسرع بدرجة منها باللغات الأوكرانية والروسية، وما كنت في بداية الأمر أحبذ استخدام مترجم غوغل لكنه حقاً أثبت جدارة ونفعاً خاصة أن الأيام بينت دقة الترجمة فعلياً وكانت مشكلته تقتصر على الصياغة غير المرتبة.

ولأنني لم أجد ضالتي في المصادر الرسمية، عمدت للبحث عن مصادر أخرى، ومما اكتشفته في أذربيجان أن هذا الجزء من العالم يعتمد كليا في التواصل وتناقل الأخبار على تطبيق التيليغرام والفايبر حتى إنك لا تسمع ذكراً للواتساب ومجموعاته أو حتى تويتر. وكنا في كثير من الأحيان ننقل ما تبثه كبرى هذه المجموعات من أخبار وفيديوهات بعد التثبت منها إلى درجة أنها أصبحت مصدراً يمكن الاعتماد عليه يسبق في كثير من الأحيان المصادر الرسمية. وهنا، أتذكر أن إحدى المجموعات، حين وصلت البلاد

كان عدد مشتركيها لا يتجاوز سبعين ألف، أما الآن فقد صار مليونا و300 ألف، أي أكبر من مشتركي قناة الجزيرة على التيليغرام.

رسخت تغطية الحرب في سوريا في وجداني، بكل ثرائها، وما يشوبها من حروب إعلامية، بل وأحياناً استغفال الأطراف المتصارعة للصحفيين بعلمهم أو بدون علمهم لترويج رواية على حساب أخرى.

ساعدتني تغطيتي للحرب في سوريا على توقع بعض المسارات وماهية ما سيحدث وخاصة عمليات الحصار لبعض المناطق والاستخدام المفرط للقوة حتى ضد المدنيين.

توقعت منذ البداية أننا سنكون أمام موجات نزوح كبرى خاصة مع بدء الهجوم فجر الرابع والعشرين من فبراير/شباط، وإن كان الهجوم قد باغتني شخصياً، إذ كنت في القطار حينها متوجها من كييف إلى ماريوبول لكن القطار توقف حينها ولم يكمل مسيره إلى هناك.

لم يحدث استخدام مفرط للقوة على الأقل كما كان الحال في سوريا باستثناء ماريوبول التي وصلت منها المشاهد التي تعيد إلى الذاكرة ما حدث في حلب، كما أننا لم نشهد قتال شوارع في المدن الكبرى على نطاق واسع لكن كنا شهودا على موجات النزوح الكبرى، حيث وصل عدد النازحين واللاجئين الأوكرانيين حتى تاريخ كتابة هذه السطور إلى أكثر من عشرة ملايين شخص.

الاعتماد في مثل هذه الحالات كان على الحواس؛ إما ما تراه العين أو ما نسمعه من انفجارات لم تكد تنتهي خاصة بعد انتقالي من حدود ماريوبول إلى زابورجيا ثم إلى دنيبرو ومنها إلى العاصمة التي كان دوي الانفجارات فيها يسمع بوضوح وبالإمكان تحديد جهته بسهولة مع اقتراب المعارك إلى مناطق لم تكن تبعد عن مركز العاصمة في بعض الأحيان إلا 17 كيلومترا.

بعد اليوم السابع من الحرب تقريباً لا سيما بعد بيان لوزارة الدفاع الأوكرانية تحدثت فيه عن مقتل 5000 مقاتل روسي منذ بداية المعركة أخذت عهداً على نفسي ألا أعتمد هذا النوع من المعلومات حتى وإن كان من الجهات الرسمية وهو ما ينسحب أيضا على الجانب الروسي الذي قال إنه دمر 289 منشأة عسكرية خلال الـ 24 ساعة الأولى من الحرب! حينها كان واضحاً بالنسبة لي على الأقل أن الأمر سيستمر على هذا المنوال وستطرح أرقام لا يستطيع أي صحفي محايد التثبت من صحتها. لذلك، تجنبتها إلى أقصى حد إلا ما تعلق بالخسائر في المدرعات التي تنشرها الأطراف المتصارعة (طبعا بعد التحقق منها).

كنت مثل باقي الزملاء حريصاً على المبالغة في الحياد -إن جاز لنا التعبير- وما يشهد للجزيرة أنها كانت من القنوات العالمية النادرة التي تملك شبكة مراسلين في كلا الجانبين الروسي والأوكراني بينما غابت فرق المحطات الكبرى كالبي بي سي وسي أن أن وسكاي نيوز وغيرها عن الجانب الروسي بل وأغلقت مكاتبها في موسكو.

الإعلام الغربي كان واضحاً في انحيازه للجانب الأوكراني، وكان يروج دائماً لكل ما يصدر منه ويأخذه كما هو، بينما كنا في الجزيرة نحرص على إعطاء المساحة الوافية الكافية لرواية الطرفين. في كييف مثلا، كنا نورد اسم المكان الذي تعرض للقصف، وإن كان هناك ضحايا لا نسهب في وصفه إلا حين نتأكد من ذلك ونقف عليه بأنفسنا ونتجنب ذلك في أماكن أخرى حتى لو كانت مدرسة أو مرفقاً آخر لأن الجانب الروسي كان يبث ما يثبت عكس ذلك بالصور. ولعل مبنى مركز رولیت للتسوق وسط العاصمة الذي سوي بالأرض خير مثال، إذ ليس الروس فقط من بثوا صوراً تظهر وجود آلات عسكرية فيه بل إن مدوناً أوكرانياً عبر التيك توك (ولا أدري إن قام بذلك متعمداً أم بهدف كسب الشهرة) صور بعض هذه الشاحنات العسكرية ونشرها على حسابه ليقصف بعدها المكان ويسوى بالأرض

كما ذكرت وها هو الآن يقضي حكما بالسجن لسبع سنوات.

الإعلام الغربي كان واضحاً في انحيازه للجانب الأوكراني، وكان يروج دائماً لكل ما يصدر منه ويأخذه كما هو، بينما كنا في الجزيرة نحرص على إعطاء المساحة الوافية الكافية لرواية للطرفين.

التزمت الجزيرة بالحياد، عكس غالبية القنوات العالمية المعروفة، التي راح بعض مراسلوها على الهواء مباشرة يشرحون للأوكرانيين ما هي نقاط ضعف الدبابات الروسية ومن أين يمكن تحقيق أكبر قدر من الضرر فيها، وكنت أتساءل لو أقدم صحفي عربي على فعل ذلك أيام الحرب في سوريا أو العراق، كيف سيكون مصيره؟

كمراسل غطى الحرب في سوريا كنت أستطيع القول بوضوح مرة أخرى إن المقاربة الروسية في استخدام القوة المفرطة كما شهدتها بأم عيني في عموم سوريا أو ما شهده العالم في الشيشان في أواخر التسعينيات ليست هي ذاتها المستخدمة في أوكرانيا، وقد تكون ماريوبول عاشت جزءا من ذلك، لكنها لم تجرب -على الأقل من وجهة نظري- "طعم" الصواريخ الفراغية التي كانت تدك أعتى الأبنية فتجعلها أثراً بعد عين، وحتى الغرب بشقيه العسكري والإعلامي أشار مرة واحدة فقط إلى استخدام مثل هذه الصواريخ في أوكرانيا، وربما شجعني أكثر للاقتراب من مناطق القصف والجبهات بقدر ما كانت تسمح لنا السلطات.

يحتل تطبيق تيليغرام أهمية خاصة في الحصول على الأخبار المتعلقة بحرب روسيا على أوكرانيا (المصدر: سوبا إيمج وغيتي).

بعد فترة أصاب الحراك العسكري تحديداً في كييف ومحيطها نوع من الرتابة وأصبحت القوات الروسية خاصة بعد 21 مارس/آذار محَاصرَةً لا مُحاصرة، وبدأت كييف وضواحيها بتنفس الصعداء ولم تمض أيام حتى أعلنت القوات الروسية انسحابها من العاصمة ثم تشرنيهف وأخيراً من سومي.

شكل الانسحاب فرحة غير مكتملة للأوكرانيين، فانسحاب القوات الروسية كشف عن جرائم بشعة. لم أكن أول الواصلين غير أني رأيت بأم عيني الجثث المتكدسة في بوتشا سواء في المقبرة المشهورة بجانب الكنيسة أو التي كانت في قبو للتحقيق أعده الروس في مكان قريب حيث كبلت الأيدي للخلف وربما قضى بعض هؤلاء أثناء التعذيب.

بعض مراسلي القنوات العالمية كانوا يشرحون على الهواء نقاط ضعف الدبابات الروسية وكيف يمكن استهدافها، وكنت أتساءل لو أقدم صحفي عربي على فعل ذلك أيام الحرب في سوريا أو العراق، كيف سيكون مصيره؟

لا يمكنك كإنسان أو كصحفي إلا أن تصف هذه المشاهد بالجريمة وما يجري من تحقيقات الآن وسط إنكار الجانب الروسي لن يغير من وصفها في شيء.

أنا الآن في كراماتورسك حيث يعتقد أنها وفقا لكل مراقبي الحرب ستكون ماريوبول جديدة إذا تمسك الأوكران بالدفاع عنها. لم أبتعد عن التغطية الميدانية ولكني أريد أن أتحدث في تغطيتي -وهكذا فعلت، عن الجانب الإنساني أكثر، عن كبار السكن الذين لا يريدون الذهاب والخروج من المدينة التي قتل فيها قبل أيام 57 مدنيا في قصف استهدف محطة القطار التي كانت تعج بالسكان. منهم من لا يريد الخروج لأنه مقتنع أن أحداً لن يلتفت لحاله في مهجره، ومنهم من يميل إلى الجانب الروسي مشيراً إلى ذلك تلميحاً لا تصريحاً ومنهم من لا يملك حقاً تكلفة الرحيل.

تحدثت عن هؤلاء وعن عائلات المصابين بالأمراض العقلية الذين أرسلتهم المستشفيات مرة أخرى إلى أهاليهم بعد أن أغلقت أبوابها، ومنهم من كان يتعالج لمدة ثمانية عشر عاماً، ولك أن تتخيل حالة أهله.

لم تنته الحرب بعد ويبدو أنها مستمرة. لم يحقق الروس مبتغاهم وهم عازمون على رد الصاع لما حدث في الشمال، أنا كصحفي وإنسان سأبقى ملتزماً بنقل الحقيقة رغم ما تنطوي عليه من مرارة وبرود في بعض الأحيان أعتقد أني بت معتادا على ذلك.

في سيرة عمر الحاج الصحفية الكثير من الحروب لكن تجربته لتغطية الحرب في سوريا كانت مختلفة، لأنه هو الذات والموضوع في نفس الوقت (المصدر: الجزيرة).

حذار من الصحفيين الناشطين!

إيليا توبر

تقود الحماسة الصحفية في بعض الأحيان أثناء الحروب والأزمات إلى تبني ثنائية: الأشرار والأخيار رغم ما تنطوي عليه من مخاطر مهنية. إرضاء المتابعين لم يكن يوما معيارا لصحافة جيدة.

قبل ما يقارب عقدين من الزمن، عملت محررًا للأخبار الدولية في أسبوعيّة إسبانيّة. وفي أحد الأيام، قدّمت صحفية شابة ومتحمسة فكرةً للعمل على قصة صحفية، إذ كانت تعتزم السفر إلى جنوب شرق تركيا والكتابة عن العمليات العسكرية ضد المسلحين الأكراد وعن الضرر الذي تلحقه بالمدنيين. وبما أنّنا كنا قد تناولنا الموضوع في المجلة سابقًا، فقد اقترحتُ عليها أن تبحث جيدًا في المسألة من جوانبها كافّة، لا سيما فيما يتعلق بالضغوط التي يمارسها المسلحون على السكان المحليين طلبًا للدعم، وأساليبهم في إغراء الشباب الصغار للالتحاق بصفوفهم. لكنّ الصحفية رفضت الاقتراح رفضًا قاطعًا، ليس لأنها تنكر أن ذلك قد يكون جزءًا من الحقيقة في تلك المناطق، بل لأنّها ليست على استعداد للخوض فيه والتطرق إليه في تقريرها. فهي ترى أن "المقاومة" الكردية، كما تصفها، تعاني الكثير من المحن، وأنّه لا ينبغي، من وجهة نظرها "إرهاق كاهلهم بالمزيد من المتاعب". وفي النهاية، رفضت الصحفية إعداد أية قصة صحفية تتضمن مساءلة للجماعات المسلحة الكردية وانتقادًا لممارساتها. وكانت تلك نهاية التعاون معها، لكن موقفها مفرط الحماسة آنذاك، ولّد لديّ رغبة في مساءلة كل قصة يعمل عليها صحفي شاب وغرّ، يسافر إلى مناطق نزاع نائية، وينشط بحماسة في عقد مقابلات مع الناس حول الظروف الصعبة التي يعيشونها: وأسأل نفسي: هل كان هذا الصحفي حريصًا حقًا على نقل القصّة كاملة من جميع جوانبها؟ أم إنه حاول تحييد بعض المعلومات كي يتجنب "إرهاق كاهل" المجموعات التي يعتقد أنها تقف في وجه أنظمة عاتية أو تقاوم آلة حرب عسكرية؟

تعجّ وسائل الإعلام الأوروبية اليوم بقصص بطولية عن المقاومة الأوكرانية ضد الاجتياح الروسي، يرويها غالبًا مراسلون عرّضوا حياتهم للخطر من أجل ذلك. لكن ثمّة سؤال حسّاس ودقيق، ويبدو أننا نتجنب طرحه خوفًا من منح مصداقية لوسائل إعلام روسية تهيمن عليها الدولة، ألا وهو: هل يخبرنا هؤلاء المراسلون بكل ما يلزمنا معرفته في الصراع الدائر، أم أنّهم يقدمون رواية يرونها تتسق مع موقفهم المتضامن مع الدولة التي تعرضت للغزو من قبل جارٍ أشدّ قوّة وبطشًا؟

تحدثنا مع المراسل لويس ميغيل هورتادو، وهو على متن قطار في أوكرانيا، للتعليق حول هذه المسألة، فقال لنا: "الحرب دومًا تضعك في مأزق سؤال الحياد. فالمراسل الحربي يعاين أحداثًا ذات وقع شديد عليه، مثل قصف المدنيين في سوريا، أو لحظة استقبال القتلى في مستشفى في خاركيف، حيث كنت قبل ساعات. فالمراسل قد يجد صعوبة بالغة أمام كل هذه المآسي في الحفاظ على موقف محايد". غير أن لويس يقرّ في المقابل بأن الصحفي في سياق الحرب ينطلق من موقف سياسي ما، سواء كان يغطي موضوع أكراد سوريا، أو الصراع في أوكرانيا. وفي هذا السياق، تغدو محاولة الكتابة بحياد عمّا يجري في الميدان ورطة حقيقيّة. ففي أوكرانيا اليوم، يتّهم الصحفي الذي يحاول تغطية الحقيقة من مختلف جوانبها بكونه جاسوسًا.

أما لورا فيرناندیز بالومو، وهي صحفية مختصة بشؤون الشرق الأوسط، فترى أن ثمّة "نزعة إنسانية لتبني سردية الأخيار مقابل الأشرار، دون محاولة سبر الجوانب المتعددة من الواقع كما هو. ففي الحالة السورية، فضّل بعض الصحفيين غضّ النظر تمامًا عن التحوّل الأيديولوجي الراديكالي داخل الجماعات السورية المسلحة، التي كان ينظر إليها باعتبارها قوى مقاومة شرعية ضد نظام لا يرحم". وتضيف لورا أن الصحفيين كثيرًا ما يجدون أنفسهم غير قادرين عن الحديث حول الأمور السيئة التي يرتكبها أولئك الأخيار، وهي نزعة سلبية كما ترى لورا التي تقول: "هذا ما يحدث الآن في أوكرانيا غالبًا، إذ ثمة ميليشيا عسكرية من النازيين الجدد ضمن القوات المسلحة الأوكرانية".

> **الحرب دومًا تضعك في مأزق سؤال الحياد. فالمراسل الحربي يعاين أحداثًا ذات وقع شديد عليه مثل قصف مدينة خاركيف، وقد يجد صعوبة بالغة أمام كل هذه المآسي في الحفاظ على موقف محايد.**

يجد الصحفي تحديا أساسيا في الميدان للالتزام بالحياد أمام نقص المعلومات وصعوبة الحصول على المصادر (المصدر: رويترز).

هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، بحسب هورتادو. فهو يرى أن "تأييد الرأي السائد أسهل دومًا. وفي عصر شبكات التواصل الاجتماعي، يصبح إرضاء المتابعين غاية متوقّعة. صحيح أن العمل سيكون أسهل لو كان المسؤول عنك راضيًا عن التغطية التي تقدمها، لكنّ الضغط من المؤسسة التي تعمل معها قد يكون العامل الأدنى أهمية: فالإدارة استعانت بك لأنها تريد أن يكون لديها صحفي مهني في الميدان، وهي تتوقع منك عادة أن تقدم تغطية محايدة. لكن الضغط الأكبر يأتي من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يقع الصحفي في مصيدة البحث عن الإعجاب ومضاعفته، وهو لا يتحقق بدون التعبير عن موقف قطعيّ من حدث ما. وهنالك العديد من الحالات التي شهدنا فيها الصحفيين يركبون الموجة ويتجاوزون الكثير من المحاذير المهنية حتى تماهى دورهم مع دور الناشطين". ويضيف هورتادو الذي غطى الحرب السورية والقضية الكردية في تركيا خلال الأعوام العشرة الماضية: "ثمة مراسلون يعبّرون عن موقف قاطع من الأحداث، ولا يكتبون إلا لإرضاء المتابعين، دون إبداء أي اكتراث للحقيقة على الجانب الآخر".

ثمّة نزعة إنسانية لتبني سردية الأخيار مقابل الأشرار، دون محاولة سبر الجوانب المتعددة من الواقع كما هو.

العديد من المراسلين الأجانب المطوّقين بالدعاية الإسرائيلية، يشعرون بأن عليهم تحقيق شيء من التوازن أمام تغطية غير محايدة تنقل وجهًا واحدًا من الحقيقة (تصوير: نيكولا شيكالين - غيتي).

لا شكّ أن التغطية المتحيّزة عادة ما تكون مظهرًا مرافقًا لنقص المعلومات وصعوبة الوصول إليها. فعلى المستوى النظري، يطلب من الصحفي دومًا أن يقدم وجهات النظر المتباينة حول أي موضوع يغطيه، لكن الأمر ليس بهذه السهولة على المستوى العملي. فقد يكون من السهل التواصل مع جهة حكومية أو متحدث باسم المعارضة وأنت جالس في مكتبك للحصول على تصريح أو تعليق، إلا أن ذلك قد يكون شبه مستحيل عند محاولة الوصول إلى "الطرف الآخر"، وأنت في حلب أو كييف. ولن يجد الصحفي في المقابل أي فائدة من الادعاءات العامة من طرف دمشق أو موسكو، التي ترى في الآخرين جميعًا "إرهابيين أو نازيين". يقول هورتادو: "نحن نرزح هنا تحت ضغط كبير، ففي المستشفيات يمنعوننا من الحديث عن أعداد القتلى والجرحى، كما لا يمكن التطرق إلى تحركات الجنود. وفي مثل هذه الظروف، ينتهي بنا الأمر في نقل ما يصدر من تصريحات على لسان المسؤولين وحسب". وفي حالات أخرى، يكون الجهل عاملًا تفسيريًا حاضرًا بقوّة.

فالعديد من المراسلين الذين توافدوا إلى سوريا بين العامين 2012 و2013 لم يكن قد سبق لهم العمل في الشرق الأوسط من قبل، ولذلك ساد بين الكثير منهم تصوّرات مغلوطة بأن التوجهات المتطرفة بين المجموعات المسلحة التي انضمت إلى القاعدة تعبّر عن "ثقافة محلية سائدة"، دون فهم الصيرورة الأوسع لتلك التحوّلات التي أدت أخيرًا إلى صعود تنظيم "داعش".

هناك مراسلون يعبرون عن موقف قاطع من الأحداث، ولا يكتبون إلا لإرضاء المتابعين، دون إبداء أي اكتراث للحقيقة على الجانب الآخر.

بيد أنّ آخرين قد سعوا أيضًا إلى الحفاظ على صورة نقيّة لأولئك الذي يرونهم على الجانب الصحيح من التاريخ. ومن الضروري مقاربة ذلك في سياق صراع أثار جدالًا أيديولوجيًا ارتدت أصداؤه على نطاق واسع خارج سوريا. فقد كان يؤخذ التطرّق إلى مسألة الجهاديين بين الثوار على أنّه يضفي مصداقية على ادعاءات نظام الأسد بأن جميع الثوار "إرهابيون". والأمر ذاته ينطبق وبشكل أوضح في سياق الصراع في فلسطين، حيث لا تزال الحروب تندلع، لكنّ حسمها لا يتقرّر في الميدان، بل في معركة الرأي العام، أي على الصفحات الأولى للصحف. فالعديد من المراسلين الأجانب، الذي يجدون أنفسهم مطوّقين بالدعاية الإسرائيلية الكاسحة، يشعرون بأن عليهم تحقيق

على الصحفي أن يتوقف عن اتباع سرديات جامدة بأحكام نهائية، بين شر وخير، وأسود وأبيض (تصوير: ألكسندر ناكيك – غيتي).

سيخفق الصحفيون في تغطية الحرب الروسية في أوكرانيا ما لم ينقلوا الحقيقة كاملة حتى لو تعارضت مع قناعاتهم (المصدر: أ ف ب).

شيء من التوازن أمام تغطية غير محايدة تنقل وجهًا واحدًا من الحقيقة وحسب لصالح إسرائيل. في هذا السياق، تشير لورا، التي أمضت سنوات عديدة في تغطية الأوضاع في فلسطين لوكالة الأنباء الإسبانية، إلى أن العديد من الزملاء حاولوا تفادي تسليط الضوء على الفساد داخل السلطة الوطنية الفلسطينية، أو الانتهاكات الحقوقية التي ترتكبها حركة حماس بحق السكان في غزة، وذلك خوفًا من احتمال إضعاف شرعية المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان.

لكنّ لورا ترى أن هذه النزعة غير صائبة، وتقول: "علينا أن نتوقف عن اتباع سرديات جامدة بأحكام نهائية، بين شر وخير، وأسود وأبيض. علينا أن نكون أكثر صدقًا إزاء ما نعاينه، وألا يكون الهدف سوى نقل الحقيقة. أما الوصول إلى أحكام وخلاصات، فهذا مكانه النقاشات العامة والمناظرات أو أعمدة الرأي. أما عند نقل الأخبار، فلا يعود ذلك أمرًا منوطًا بنا، وليس من حقنا ليّ عنق الواقع كي يتسق مع سرديّة ما نراها على صواب. فحين نتجنب الحديث عن تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا من دول أخرى، فإننا نخفق في توضيح حقيقة ما يجري هناك. وسنخفق اليوم في أوكرانيا أيضًا، حين نغض الطرف تمامًا عمّا ترتكبه الميليشيات الأوكرانية. إن مهمتنا تتمثل في الإضاءة على ما يجري على الأرض، وأن نكشف الحقيقة من مختلفة زواياها".

هل فشل الدعم الأجنبي للصحافة في اليمن؟

أصيل حسن

هل أدى التمويل الأجنبي في اليمن إلى مساعدة وسائل الإعلام المحلية على بناء نموذج اقتصادي مستدام؟ وماهي رهاناته؟ يناقش المقال كيف أن التمويل الخارجي لم يفض إلى ظهور صحافة قوية تسائل السلطة السياسية وتؤثر فيها بل إلى خدمة أجندته في الكثير من الأحيان.

في اليمن بدأت الحرب فوصلت نيرانها إلى كل شيء. لم تستثن هذه الحرب أي شيء من المعيش اليمني، ولم يكن الإعلام بعيدا عنها، وكان التأثير مباشرا: أغلقت العديد من وسائل الإعلام، وفقد الكثير من الصحفيين رواتبهم، حيث أثر ذلك بشكل كبير على مناطق سيطرة جماعة أنصار الله " الحوثيين" وهي المنطقة التي يعمل بها الجزء الأكبر من الصحفيين في اليمن.

لقد خلقت الحرب أسوأ مكان للعمل الصحفي في العالم. صنفت منظمة مراسلون بلا حدود اليمن بأنها إحدى أسوأ مناطق العمل الإعلامي في العالم. وقالت نقابة الصحفيين اليمنيين: إن الصحفيين في اليمن تعرضوا لأكثر من 40 انتهاك فقط خلال أربعة أشهر من بداية العام 2022.

وفي تقرير لها قالت لجنة دعم الصحفيين: إن أكثر من 75 مؤسسة إعلامية في اليمن تعرضت لانتهاكات إضافة إلى رصد أكثر من 41 حالة قتل طالت الصحفيين في اليمن. ويؤكد التقرير الصادر بتاريخ 27 مارس/ آذار 2021 أن الصحفيين - بعد ست سنوات من الحرب - ما يزالون يتعرضون للاستهداف المباشر من قبل جميع الأطراف للتعتيم على ما يجري (1).

خلقت الحرب عوامل كثيرة أثرت بشكل مباشر على الأداء الإعلامي في اليمن. ثريا دماج رئيس تحرير "يمن فيوتشر" تقول: إنّ البلد هو اليوم اسوأ مكان يمكن أن يعمل فيه الصحفي إضافة إلى أنه يعيش أسوأ أزمة إنسانية في العالم من صنع البشر.

تضيف دماج "إننا فقدنا أكثر من 45 من زملائنا الصحفيين بنيران المتحاربين على الأرض أو بالضربات الجوية خلال سنوات الحرب؛ ولهذه الأسباب كان صحفيو اليمن خلال الأسابيع الماضية، موضوع حملة دولية واسعة يقودها الاتحاد الدولي للصحفيين من أجل الإفراج عن أربعة من زملائهم المحكومين بالإعدام من سلطات أنصار الله " الحوثيين في صنعاء".

وترى دماج أن "هذا هو أفضل مثال لتأكيد أنّ الحرب شكلت عاملا مؤثرا على المشهد الإعلامي والصحفي، حيث هناك من ينتظر إعدامه بموجب أحكام تعسفية، دون توفر أدنى شروط المحاكمة العادلة أو حتى الظروف المحيطة بهؤلاء المحكومين والمحتجزين، بسبب منعهم من الاتصال بعائلاتهم، وعدم تلقي وسائل التطبيب الضرورية. وغالبية المحتجزين والمخفيين، هم لدى الجماعات المسلحة التي تُنازِع السلطاتِ الحكوميةَ الضعيفة في الأساس صلاحياتِها الحصرية".

أفضت الحرب الحالية إلى حالة فريدة للعمل الإعلامي في اليمن؛ ذلك أنّ تعدد أطراف النزاع وظهور أطراف أخرى غير الأطراف التقليدية المتعارف عليها منذ العام 2011 خلق إعلاما جديدا في هذا البلد. تقول دماج: إن الخطاب الإعلامي اليمني الراهن يعكس حالة الاستقطاب والتحشيد المحموم لوسائل الإعلام، في حين أن المواطن هو في أمسِّ الحاجة لتبني همومه وإسماع صوته وتمكينه من الوصول للحقيقة كحق إنساني أصيل. فقد سحق الحوثيون بالفعل إعلام الخصوم السياسيين، بينما استحوذ المجلس الانتقالي في عدن على وسائل الإعلام الحكومية، لدرجة يصعب الآن تخيل منبر مستقل في مناطق الأطراف المتحاربة.

الاستقطاب والتمويل الدولي

وفي ضوء ذلك انطلقت موجة كبيرة من محاولات استقطاب الصحفيين الذين يتوفرون على متابعين أو ممن فقدوا رواتبهم من قبل وسائل إعلام جديدة ممولة من أطراف النزاع أو الداعمين الدوليين لهم، أومن قبل المنصات المدعومة من قبل المنظمات الدولية.

أثرت حالة الاستقطاب السياسي على قيم مهنة الصحافة (تصوير: خالد عبد الله – رويترز).

يقول لطف الصرار رئيس تحرير منصة خيوط: "إنّ استقطاب الأطراف السياسية اليمنية والمنظمات الدولية للصحفيين بدأ منذ ما قبل الحرب الدائرة اليوم، لكن حدته تزايدت منذ ما يمكن تسميته بالانعطاف الكبير للحرب في 26 مارس 2015. ومع ذلك لم تحصل الأطراف التي خاضت الحرب حتى ذلك الوقت على صحفيين من ذوي الخبرة المهنية والتأثير العاليين، وإن حصلت على بعضهم فهي لم تنل ما تريده منهم تماماً؛ لذلك اشتدت حدّة الاستقطاب بالترغيب والترهيب وفرض رقابة صارمة على مواقف الصحفيين، والمثقفين عموماً في البلاد خاصة المؤثرين منهم، ولم يسلم من ذلك حتى أولئك الذين أعلنوا موقفهم الرافض للحرب وعدم مشاركتهم فيها".

ويضيف الصرار: "خلال السنوات اللاحقة هوجم كل صحفي وكاتب لم يصطف مع هذا الطرف أو ذاك، ونحن هنا نتذكر الحملة التي اشترك فيها أكثر من طرف ضد "المحايدين"، واعتبار الحياد نقيصة بحق الصحفي والكاتب، وأبعد من ذلك وضعهم في دائرة الريبة والشك واتهامهم بالنفاق، وهو ما أثر على الحياد في الإعلام اليمني وجعله أمرا مشكوكا به. وإضافة إلى عدم إدراك أطراف النزاع ضرورة بقاء الصوت المعتدل بعيدا عن الاستقطاب، فإن المستجدات اليوم تقول ذلك بوضوح، لكن هل يجعل هذا الوضوح الصوت المعتدل و"المحايد" بمنأى عن الاستقطاب؟ بالتأكيد لا. ولذلك يجدر بالصحفيين وصناع الرأي اليمنيين تهذيب الخطاب الإعلامي؛ لأنه المحرض الأكبر للحرب وتغذية استمرارها، ثم إنه ليس هناك ما يمنع الاحترام بين أعداء الحرب وخصوم السياسة، وليس هناك ما يمنعه أيضا بين المحارب ورجل السلطة من جهة، وبين الصحفي ورجل الكلمة من جهة أخرى".

"التمويل الدولي لبرامج المؤسسات الإعلامية في اليمن ركز على خلق فرص تدريب قصيرة لجيل من الصحفيين بهدف بناء قدراتهم في مجالات جديدة من الصحافة، ونادراً ما كان يتم تقديم الدعم بهدف إنتاج محتوى احترافي."

ومع بداية الحرب اتجهت المنظمات الدولية والمؤسسات التابعة لوزارات الخارجية في كثير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالإعلام اليمني وخلق العديد من المنصات والإذاعات وتنفيذ الكثير من البرامج التي اهتمت ببناء جيل إعلامي جديد في اليمن. فمنذ العام 2015 انطلقت عشرات المنصات الرقمية اليمنية ولأن أغلبها لا يُسجَّل لدى وزارة الإعلام سواء التابعة لأنصار الله "الحوثيين" أو الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا فإنه لا توجد إحصائيات دقيقة لعددها إلا أنها استطاعت خلق الكثير من فرص العمل لعدد أكبر من الصحفيين والصحفيات في اليمن من

صنفت منظمة مراسلون بلا حدود اليمن بأنها إحدى أسوأ مناطق العمل الإعلامي في العالم (تصوير: خالد عبد الله – رويترز).

بينهم طلاب الجامعات.
ومع ذلك فإنّ هذا التمويل أبرزَ عوامل جديدة أثرت على أداء الإعلام اليمني. يعتقد وجدي السالمي رئيس تحرير منصة فري ميديا: أن المؤسسات الإعلامية المستقلة في اليمن تواجه تحديات منهجية كبيرة تقوض بشدة وتقيّد قدرات قطاع الإعلام على توفير محتوى إعلامي موثوق به يدافع عن المصلحة العامة للشعب. لذلك كان التمويل الأجنبي - ونقصد الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية - هو السبيل الوحيد لبعض المؤسسات الإعلامية من أجل الاستمرار في تقديم المحتوى الصحفي في ظل استقطاب وتمويل أطراف النزاع للمؤسسات الإعلامية المحلية لإنتاج محتوى موجه على حساب قضايا المجتمع المحلي.

ويقول السالمي: "إنّ التمويل الدولي لبرامج المؤسسات الإعلامية في اليمن ركز على خلق فرص تدريب قصيرة لجيل من الصحفيين بهدف بناء قدراتهم في مجالات جديدة من الصحافة، ونادراً ما كان يتم تقديم الدعم بهدف إنتاج محتوى احترافي".

ومن الإشكاليات أيضاً التي أظهرها الدعم الأجنبي، هو أن المؤسسات الإعلامية التي حصلت على فرص تمويلية تماشت في تصميم استراتيجيتها وبرامجها مع توجهات المانحين، وليس وفق ما يحتاجه الإعلام اليمني في الواقع من تطوير؛ مما خلق فجوة بين الحاجيات المتمثلة في برامج قادرة على إحداث التغيير وبناء الوعي ومناقشة قضايا المجتمعات المحلية ودفع الجمهور للتأثير على السياسات العامة وحماية المصلحة العامة للناس، وبين البرامج التي يتم تنفيذها والتي لا يكون لها أي تأثير سوى الضجيج على وسائل التواصل الاجتماعي".

"المؤسسات الإعلامية التي حصلت على فرص تمويلية تماشت في تصميم استراتيجيتها وبرامجها مع توجهات المانحين، وليس وفق ما يحتاج الإعلام اليمني في الواقع من تطوير."

من ناحية أخرى يقول السالمي: "إنه لم تتدفق فرص التمويل الدولي لدعم الإعلام في اليمن وفق معايير واضحة تضمن المنافسة المهنية، وتساعد المؤسسات الإعلامية الجديدة على الاستقلال والاستقرار، بل كان التمويل يتدفق بحسب العلاقات الثنائية بين بعض المؤسسات الإعلامية المحلية ومنسقي المنظمات المانحة، ولم يكن هناك توزيع عادل للفرص".

ويعمل السالمي في مؤسسته على مراقبة الواقع الإعلامي في اليمن لا سيما التمويل الأجنبي لذا يقول في هذا السياق: "اتضح أن التمويل الأجنبي تجاهل تطوير ودعم المؤسسات الإعلامية الناشئة بقيادة صحفيين محترفين، وانحصر تدفق الدعم في مؤسسات معينة لها علاقات مع الممولين، الأمر الذي جعل مؤسسات ومنظمات محددة تهيمن على جميع فرص التمويل، رغم وجود مؤسسات جديدة إذا حصلت على هذه الفرص التمويلية ستحدث تغييراً حقيقياً في واقع الإعلام اليمني، كما أنّ ثمة منظمات دولية مانحة تدعم منذ سنوات عددًا لا يزيد عن 4 مؤسسات إعلامية كما لو كانوا قد تعاقدوا معها عقود مقاولة. وعلى الرغم من ذلك فشلت هذه الجهات في تقديم محتوى صحفي يعالج قضايا الناس واحتياجاتهم في ظل هذه الحرب "القذرة"، كما فشلوا في التحول من الاعتماد على الدعم الخارجي إلى بناء مصادر دعم مستدامة؛ ومن ثَمّ تَرْك الفرصة لمؤسسات ناشئة أخرى".

ولا يختلف خالد الهروجي نائب رئيس مؤسسة الثورة للصحافة والنشر - التابعة للحكومة الشرعية - مع السالمي كثيرا، يقول: "الإعلام اليمني يعيش حالة غير مستقرة - سواء كان حكوميا أو حزبيا أو أهليا - بفعل غياب التمويل الذاتي للإعلام الأهلي والحزبي، وعدم قدرة الحكومة على تمويل منصاتها، واعتمادها في الغالب على التمويلات الخارجية التي جعلت كل وسائل الإعلام خاضعة للاستقطاب والاستقطاب المضاد، وبالتالي أفقدها الفاعلية والتأثير".

حاولت جهات مختلفة استقطاب الصحفيين الذين يتوفرون على قاعدة جماهيرية كبيرة (تصوير: جانيريك هاندركسون - رويترز).

وقعت فجوة بين الحاجيات المتمثلة في برامج قادرة على إحداث التغيير وبناء الوعي ليدفع الجمهور للتأثير على السياسات العامة، وبين البرامج التي يتم تنفيذها والتي لا يكون لها أي تأثير سوى الضجيج على وسائل التواصل الاجتماعي.

الاستقلال والحياد، حيث باتت تجاري رغبات الممول وتخضع لإملاءاته، حتى وإن كانت تتعارض مع الحقائق على الأرض ومع الثوابت الوطنية والمصلحة العليا لليمن، وتضر بنسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، وهو أمر بديهي طالما تعتمد على ممول خارجي ينفق الكثير من المال ليس من أجل استمرار هذه الوسائل في العمل، ولكن من أجل دفعها لتنفيذ الأجندة التي يحملها.

وفي حين بدأت العديد من المنظمات الدولية تنسحب من اليمن تدريجيا، تواجه العديد من المنصات المدعومة من قبل تلك المنظمات خطر عدم الاستمرارية حيث إنها أُنشِئت لأن الدعم كان متوفرا، ولم تتجه نحو خلق الدعم الذاتي لنفسها، ما يعيدنا إلى صورة الإعلام الحكومي أو إعلام الأحزاب وأطراف النزاع المسيطر والموجِّه للمشهد في اليمن.

ويضيف الهروجي أن هذا التمويل ساهم في استمرار عمل العديد من وسائل الإعلام، لكنه في المقابل سلبها

المراجع:

1) https://www.journalistsupport.net/article.php?id=376731

قضية براندون.. تحقيق استقصائي ينقب في جذور العنصرية بأمريكا

جيرمي يونغ

كان يكفي خيط واحد، ليشرع الفريق الاستقصائي للجزيرة في تتبع خيوط أخرى تكشف كيف يزج برجل أسود رغم غياب أدلة دامغة في السجن. برنامج «Fault Lines» قضى سنة كاملة ينقب في الأدلة ويبحث عن المصادر ليثبت براءة براندون وإدانة «عنصرية» النظام الجنائي في لويزيانا.

في صباح يوم 11 فبراير/شباط 2022، ملأني التوتر وأنا أشاهد جلسة الاستماع من أجل إطلاق السراح المشروط لبراندون جاكسون في لويزيانا عبر "زوم". قضى براندون، الذي بلغ من العمر 50 عامًا في ديسمبر/كانون الأول، أكثر من 25 عامًا في السجن.

كانت هذه المرة الثانية الذي يمثل فيها أمام لجنة إطلاق السراح المشروط. في أواخر 2020 رفض طلبه، فأصيبت والدته المريضة السيدة مولي بيبولز بنوبة قلبية بعيد فترة وجيزة.

قالت مولي للجزيرة: "لم يكن ذلك هو السبب لكنه كان عاملًا مؤثرًا، فليس بوسع القلب احتمال الكثير". كنت قلقاً وأنا أشاهد وجهها أسفل الشاشة مما قد يحدث لها إن رفض طلبه مجدداً.

قضينا نحن في فريق برنامج "Fault Lines" على شاشة الجزيرة، معظم عام 2021 نحقق في إدانة براندون. بالشراكة مع "The Lens"، وهي غرفة أخبار غير ربحية تقع في نيو أورليانز، استكشفنا كل جوانب حياة براندون والقضية التي أدين فيها.

وخلال هذا التحقيق، تعلمنا الكثير بشأن النظام القضائي الجنائي في لويزيانا. وقد جذب عملنا كثيراً من الاهتمام الإعلامي بقضيته وبدا الأمر وكأن الأمور ستسير في صالحه هذه المرة.

الجذور العنصرية لأحكام هيئات المحلفين غير المجمع عليها

أدين براندون بحكم غير مجمع عليه من هيئة المحلفين سنة 1997 بتهمة السطو المسلح على مطعم في مدينة بوسير في لويزيانا. وقد أنكر تورطه في الجريمة. أثناء محاكمته، صوت عضوان في هيئة المحلفين الـ12 ببراءته. كانا كلاهما من السود، لكن اعتراضهما لم يشكل فارقاً.

كانت ولاية لويزيانا متمسكة بقانون فرض عام 1898 في عصر قوانين جيم كرو، التي سمحت بهيئات محلفين منقسمة. صمم القانون لإسكات أصوات المحلفين السود ولإدانة

مزيد من المتهمين السود ولاستعمالهم كأيد عاملة في برامج تأجير المدانين.

دهشنا من أن القانون الذي فرض قبل 125 عامًا ما زال يؤثر على حياة الناس حتى اليوم. رغم أن قانون هيئة المحلفين المنقسمة عد غير دستوري بقرار المحكمة عام 2020، إلا أن حكماً آخر نص على أن الولاية ليس عليها أن تعيد محاكمة الأشخاص الذين سجنوا بسببه.

إحدى أكبر العقبات التي واجهتنا كانت غياب الشفافية وإمكانية الوصول للسجون في لويزيانا. حين كنا هناك في صيف 2021 كانت الولاية تشهد ارتفاعا في حالات الإصابة بفيروس كورونا من متحوّر دلتا.

ونتيجة لذلك، لم تسمح لنا وزارة المنشآت العقابية في لويزيانا بالسفر إلى إصلاحية "ديفيد وايد" حيث كان براندون مسجوناً. لم تكن تلك العقبة الوحيدة، فقد راقب مسؤولو السجن بانتظام رسائل البريد الإلكتروني والرسائل التي تبادلناها مع براندون، وبالتالي توجب علينا الحذر في مراسلاتنا معه.

في النهاية، تمكنا عبر التفاوض من الحصول على موافقة بتصوير السجن الذي كان معتقلاً فيه من الخارج وإجراء مقابلة عبر تطبيق "زوم". كان مؤسفًا أن نصل إلى السجن الذي يقع في منطقة نائية عند حدود الولاية مع أركنساس ولا نتمكن من مقابلة براندون الذي يقبع على الجانب الآخر من السور.

أول خطوة لنا في التحقيق في إدانته كانت تمحيص محاضر جلسات محاكمته والأدلة التي قدمت فيها.

الكشف عن أدلة قديمة

أثناء تنقيبنا في الأدلة، جذب أحدها اهتمامنا فوراً. حاول محامي براندون عرض شريط فيديو خلال المحاكمة حتى إنه

التحقيق الصحفي يكشف الجذور العنصرية للقوانين ضد السود في أمريكا (المصدر: الجزيرة).

أحضر جهاز تلفزيون ومشغل أشرطة فيديو إلى قاعة المحكمة لعرضه. لكن الشريط لم يعرض على هيئة المحلفين ولم يعرف أحد محتواه. وفي قرار مثير للجدل، لم يسمح القاضي بعرضه بحجة "حق السرية بين المحامي والعميل"، وكان هذا أمراً عبثياً لأن محامي براندون لم يكن يمثل الشاهد ولم يكن هناك أي اتفاق يربط بين المتهمين. في الحقيقة، كان الأمر عكس ذلك تماماً، حيث إن هذا الشاهد هو الشخص الوحيد الذي ادعى أن براندون كان أحد منفذي عملية السطو في تلك الليلة.

طلبنا الشريط عبر طلب الحصول على السجلات العامة. كان محفوظًا في مخزن لأكثر من ربع قرن. وقد دفعنا ثمن تحويله إلى نسخة رقمية حتى نتمكن من الاطلاع على محتواه.

في البداية قمنا بتشغيله باستخدام كاميرا وشاهدناه مع كلود مايكل كومو، محامي براندون الحالي، الذي يشرف على طلبات إطلاق سراحه بناء على الطبيعة غير التوافقية للحكم الصادر ضده، إذ إنها لم تكن بالإجماع.

في الشريط، تعرفنا مباشرة على جوزيف يونغ، الشاهد الأساسي للادعاء في المحكمة. في الحقيقة كان هو الشخص الوحيد الذي ادعى أن براندون كان أحد اللصوص المسلحين في تلك الليلة. في الشريط كان يناقض مباشرة شهادته التي قدمها في المحكمة. وكانت تلك مرة من المرات التي ضبط فيها وهو يغير أقواله وروايته لما حدث.

لم يكن ذلك الشيء الوحيد المثير للشبهة في شهادة يونغ. فقد كانت الأسلحة التي ادعى أنها استخدمت في عملية السطو في حوزته مع بعض النقود كذلك. حصل على إطلاق سراح مشروط، وعلى منصة الشهادة اعترف أنه يقدم شهادته أملاً في أن ينال حكماً أخف.

ذهبنا إلى منزل يونغ لنرى إن كان سيتحدث معنا، لكنه لم يرد أبداً حين طرقنا بابه.

أثناء تنقيبنا في الأدلة، جذب أحدها اهتمامنا فوراً. حاول محامي براندون عرض شريط فيديو خلال المحاكمة حتى إنه أحضر جهاز تلفزيون ومشغل أشرطة فيديو، لكن الشريط لم يعرض على هيئة المحلفين ولم يعرف أحد محتواه.

التواصل مع المحلفين الأصليين بعروض الطعام البحري

كان أحد الجوانب الأساسية في تحقيقنا كذلك هو محاولة التواصل مع المحلفين الذين حضروا المحكمة.

امتلكنا قائمة تحوي أسماء المحلفين الـ12، لكن المحكمة عُقدت قبل وقت طويل جداً وليس جليا بالنسبة لنا إن كنا سنستطيع التواصل مع أي منهم. وفي الحقيقة وجدنا أخبار نعي لعدد من المحلفين الذين وافتهم المنية.

تمكنا من الوصول إلى عضو منهم عبر الهاتف وكانت قد صوتت ضد إدانة براندون، لكن كل محاولاتنا اللاحقة للاتصال بها انتهى بها المطاف في صندوق البريد الصوتي في هاتفها.

لذلك، ذهبنا إلى شريفبروت لمحاولة لقائها، لكن حين طرقنا بابها، لم يكن أحد في المنزل. بدت الطرق مسدودة أمامنا. عدنا لزيارتها في المساء التالي وفتحت لنا الباب.

قالت لنا وهي تغلق الباب مجدداً "أنا لست مهتمة بالمشاركة في مشروعكم". ثم وبمحض الصدفة قالت لها مراسلة برنامجنا ناتاشا ديل تورو "هل تحبين الطعام البحري؟"

بقي الباب مفتوحاً، وأخبرتها أنها إن وافقت على لقائنا لتناول العشاء قد نتمكن من شرح المزيد عن مشروعنا وأنه ليس عليها أن تلتزم بإجراء حوار معنا أمام الكاميرا.

لاحقاً في ذلك المساء، تناولنا المقبلات مع حساء القريدس في مطعم عريق في

درس التحقيق الاستقصائي هو ألا يفقد الصحفي إصراره على الوصول إلى المصادر (المصدر: الجزيرة).

شريفبورت افتتح في ثلاثينيات القرن العشرين.

شرحت لنا لاحقاً سبب ترددها. كانت تخشى من أن حديثها معنا بخصوص هذه القضية قد يؤدي إلى الإضرار بعملها. أخبرتنا قائلة: "هم يفكرون كما فكر أعضاء هيئة المحلفين في ذلك الوقت. هو مجرم، فلنبعده عن شوارعنا، أو هو رجل أسود، فلنسجنه".

حين كانت أصغر سناً، مرت هذه السيدة بتجربة مع جماعة "كو كلوكس كلان"، ويبدو أنها حُفرت عميقاً في وجدانها. وافقنا على عدم الإفصاح عن هويتها وحذف اسمها من الوثائق إن وافقت على أن تقدم لنا روايتها لما حدث في المحكمة.

أصبحت روايتها أحد أكثر أجزاء تقريرنا صدقاً وإقناعًا. أخبرتنا أنها حاولت أن تصدح برأيها في غرفة هيئة المحلفين حول نقص الأدلة المقدمة لكن لم يهتم أحد برأيها. بعد تسعة وتسعين سنة من إقرار قانون جيم كرو، كان له الأثر الذي وضع لأجله، تم تجاهل أصوات المحلفين السود المعارضة. وألقي برجل أسود آخر في السجن.

تسخير قوة الصحافة المحلية

ولد مشروعنا في ديسمبر/كانون الأول 2020 حين بدأت الحديث للمرة الأولى مع رئيس تحرير "The Lens" وهو موقع إخباري رقمي في نيو أورلينز، يتمتع بسمعة ممتازة في تقديم التقارير الإخبارية المحلية الرصينة. كانت تلك المرة الأولى التي أدخل فيها في شراكة من هذا النوع، لكنها كانت منطقية جدًا بالنسبة لي. هنا مجموعة حركية من الصحفيين الذين يتمتعون بعلاقات محلية ومعرفة واسعة حول قصة كانت جديدة بالنسبة لي. اتفقنا على أنهم سينشرون نسخة مطبوعة بالإضافة إلى تقرير رقمي مطول سننشره على موقع الجزيرة. وسننتج في المقابل فيلمًا وثائقيًا مدته 25 دقيقة ويمكننا إصدار جميع تقاريرنا في نفس الوقت.

بعد حوالي أسبوع من التصوير، اجتمع فريقنا لتناول الإفطار

في مطعم لطيف في نيو أورلينز. يقع المطعم في قبو له فناء خلفي كبير. سمحوا لنا بتصوير المكالمات الهاتفية التي كنا نجريها مع مصادر عاينا للوصول إليها.

أثناء حديث فريقنا عن خطط التصوير، أدركنا أن قصة براندون قوية بما يكفي لتكون محور فيلمنا بالكامل. سألنا كل شخص قابلناه حول القضية حتى نتمكن من استخدامها كنقطة محورية لتقريرنا.

يبين التحقيق أهمية شبكة المصادر المحلية في الوصول إلى معلومات حيوية في الصحافة الاستقصائية (المصدر: الجزيرة).

هنا مجموعة حركية من الصحفيين الذين يتمتعون بعلاقات محلية ومعرفة واسعة حول قصة كانت جديدة بالنسبة لي. اتفقنا على أنهم سينشرون نسخة مطبوعة بالإضافة إلى تقرير رقمي مطول سننشره على موقع الجزيرة.

مطاردة المدعي العام

قررنا أثناء تناول الطعام أنه لا يوجد سوى شخص واحد يملك القدرة على فعل شيء حيال حالة براندون. كان اسمه مارفن شويلر وكان يشغل منصب المدعي العام لمنطقة بوسير باريش.

إذا تمكنا من شرح جميع الأدلة التي اكتشفناها حول إدانة براندون، فربما يوافق على إلغاء الحكم. اتصلنا بمكتبه وتركنا رسائل لكننا لم نتلق أي رد منه.

كنا نتخلى بعض الأحيان عن خطة التصوير السابقة في نيو أورلينز، ونعود إلى محكمة أبرشية بوسير لمحاولة العثور عليه. يعني ذلك الاستيقاظ عند شروق الشمس والقيادة لأكثر من خمس ساعات عبر الولاية دون أن نضمن أننا نستطيع ملاقاته.
قرر الفريق أننا نحتاج هذا الجانب في تقريرنا بالتأكيد وأننا سنضحي لنعطيه فرصة. شعرت بالامتنان لقدرتي على العمل مع زملاء جادّين مستعدين لبذل مجهود جبار نحتاجه في هذا المنعطف الحاسم.

عندما وصلنا إلى المحكمة في وقت متأخر من صباح اليوم التالي كنا متحمسين لأننا رأينا سيارة تقف في ساحة انتظار مخصصة للمدعي العام المسؤول عن المنطقة. كانت خطتنا هي انتظاره خارجا تحت حرارة الشمس والاقتراب منه عندما يخرج ليتوجه إلى سيارته.

إلا أنه عندما خرجت امرأة وركبت السيارة، أدركنا أنه لم يكن هناك. أخبرتنا تلك السيدة أنه يمكننا التحقق في مكتبه الآخر في أبرشية ويبستر المجاورة. سافرنا إلى هناك إلى بلدة صغيرة تسمى ميندن وقصدنا مكاتبه، لكنه لم يكن هناك أحد أيضا. كان الملاذ الأخير لنا، هو طرق باب منزله آملين أن نجده هناك. ولم يكن هناك مرة أخرى، بيد أننا تحدثنا إلى ابنته وشرحنا لها أننا نحاول الوصول إليه.

قالت إنها ستتصل به نيابة عنا وتطلب منه الاتصال بنا. بدأنا رحلة العودة الطويلة إلى نيو أورلينز، واعتذرت للفريق. أهدرنا الكثير من الطاقة في محاولة تعقبه، ولأننا كنا متأخرين عن الجدول الزمني للإنتاج، لم يكن لدينا سوى فرصة واحدة

للتحدث معه. قال زملائي إنه لا داعي للقلق لأن ظهور شخص ما أمام الكاميرا يستغرق في بعض الأحيان أسابيع.
ولكن بعد حوالي نصف ساعة، رن هاتف ناتاشا في السيارة. نظرنا جميعًا إلى بعضنا البعض وبالطبع كان المتصل المدعي العام، مارفن شويلر.

سارع المصور السينمائي سينجيلي أجنيو إلى تشغيل الميكروفون وتشغيل الكاميرا. قامت ناتاشا بتشغيل مكبر الصوت وقمنا بتصوير المقابلة أثناء القيادة. سألته لماذا لا يوافق على النظر في قضية براندون، في ضوء كل الأدلة التي اكتشفناها؟

ادعى أنه يعرف الجذور العنصرية للقانون لكنه لم يكن على دراية بهذه القضية خاصة. وتحدّث وكأنه ابن الأمس في هذه الوظيفة، وحسب، قائلا: "لقد شغلت المنصب لمدة 20 عامًا فقط". إلا أنّه وعد بالنظر في تفاصيل القضية ومعاودة الاتصال بنا.

مر أكثر من شهر قبل أن يرسل إلينا أخيرًا خطابًا يقول فيه إنه لن ينقض أي قضية استناداً إلى طبيعة الإدانة غير الإجماعية فقط. يبدو أنه في هذا الركن المحافظ من الولاية، لن يكون لبراندون أي مخرج من السجن.

السجن طال على براندون

وهكذا نعود إلى جلسة الإفراج المشروط في 11 فبراير/شباط 2022. كان مصير براندون ومصير والدته بين يدي هيئة من ثلاثة قضاة. ركزت المحادثة في الغالب على التاريخ الجنائي لبراندون والرسالة التأديبية التي تلقاها سنة 2019. بخلاف ذلك كان سجله نظيفًا ومن الواضح أنه كان مرشحًا جيدًا للحصول على سراح مشروط.

سألني كثير من الناس منذ إطلاق سراح براندون «هل تعتقد أن براندون كان سيحصل على إطلاق السراح المشروط لولا تقريركم؟» لا يمكننا أن نعرف ذلك أبدًا. والأمر لا يهم في النهاية. المهم أنه نال حريته مرة أخرى وأمسك يد والدته كما كانا يحلمان دائماً.

عندما قال القضاة إنهم بدأوا بالتصويت على منحه سراحًا مشروطًا، غمرتني مشاعر الفرح. والمثير للدهشة أننا تلقينا أنباء في وقت لاحق من ذلك اليوم أن آمر السجن في مركز ديفيد ويد الإصلاحي أمر بإطلاق سراح براندون في نفس اليوم. هذا أمر نادر الحدوث في لويزيانا، يستغرق الأمر أسابيع أحياناً حتى يتم إطلاق سراح شخص ما بالفعل. وبحسب ما ورد قال السجان " قضى فترة كافية وراء القضبان على ما أعتقد، أريده أن يخرج من هنا بحلول الساعة الرابعة مساءً اليوم".

ذهبت والدة براندون في رحلة إلى السجن لمقابلته أثناء خروجه من البوابات. أرسلت صحيفة "Shreveport Times" مصورًا لالتقاط صور لتلك اللحظة المذهلة التي التقوا فيها.

عندما بدأنا هذا المشروع، أتذكر أنني فكرت فيما إذا كانت هناك إمكانية لإطلاق سراح براندون. في محادثاتنا، قلنا دائمًا، أنا وبراندون، إننا نأمل أن تكون نتيجة مشروعنا تسليط الضوء على هذه الممارسة العنصرية. لم نكن نطالب ببراءته. كنا نحاول إثبات خطأ وعنصرية القانون الذي أدانه. لا يزال مئات الأشخاص خلف القضبان بسبب الإدانات التي لا تحدث بالإجماع. فعلنا كل ما في وسعنا لتسليط الأضواء على هذه القضية. وقد واصلت صحيفتا "Shreveport Times" و"The Lens" تغطية القصة بعد بث فيلمنا الوثائقي. أجرينا مقابلات على محطات "إن بي أر" لمحاولة التعريف بالجذور العنصرية لقوانين جيم كرو. شعرنا أنه كلما سلطنا الضوء على القضية، ستضطر الولاية لمواجهة ماضيها العنصري. سألني كثير من الناس منذ إطلاق سراح براندون "هل تعتقد أن براندون كان سيحصل على إطلاق السراح المشروط لولا تقريركم؟"

لا يمكننا أن نعرف ذلك أبدًا. والأمر لا يهم في النهاية. المهم أن براندون نال حريته مرة أخرى وأمسك يد والدته كما كانا يحلمان دائماً.

التغطية الصحفية للبرلمان.. الجندي المجهول في جبهة الديمقراطية

يونس مسكين

تتقاطع أدوار البرلمان والصحافة في الرقابة على الجهاز التنفيذي، بوسائل مختلفة. وإذا كان البرلمان هو منبع التشريع ومساءلة سياسات الحكومة، فإن الصحافة تتحول إلى سلطة رقابة على أداء السلطتين التنفيذية والتشريعية تستلزم من الصحفي امتلاك مهارات خاصة تجمع بين التكوين القانوني والسياسي والقدرة على الاستقصاء.

يعتبر البرلمان حجر الزاوية في الحياة الديمقراطية، ومنه تنبع فكرة تمثيل الشعب في دائرة صنع القرار ومفهوم السيادة الشعبية، وعنه تصدر الشرعية التي يحتاجها القائمون على السلطة لاتخاذ القرارات الملزمة والتصرف في المال العام.

ويصل التحليل الذي يربط بين الممارسة الفعلية للديمقراطية وقواعدها وبين قوة ومهنية الإعلام، في بعض الأحيان، إلى درجة المطابقة بينهما، على اعتبار أن تدفق المعلومات والأخبار والآراء إلى أذهان المواطنين، هو ما يشكّل القناعات السياسية التي يعبرون عنها في نهاية الأمر بواسطة التصويت الذي يفرز المؤسسة البرلمانية ومن ثم الحكومة (في سياق ديمقراطي).

الميدان الذي يجمع ثلاثة لاعبين

لا يعتبر مفهوم الإعلام البرلماني طارئا على الفكر الإنساني، بل نجد أن عالم الاجتماع الفرنسي دومينيك والتون، يعرّفه بأنه الفضاء الذي يتم فيه تبادل الآراء المتعارضة من قبل ثلاثة فاعلين هم: رجال السياسة والإعلاميين والرأي العام. ويحيل هذا التعريف إلى أهمية التفاعل في أداء الإعلام البرلماني لوظيفته، على أن يتم ذلك في الفضاء العام لتتحقق منه الغاية المتمثلة في المساهمة في دعم الممارسة الديمقراطية.

في مقابل الوظائف التي تجعل من الصحافة حليفا استراتيجيا للمؤسسة البرلمانية، من قبيل وظيفة "كلب الحراسة" الذي يسهر على مراقبة احترام مراكز السلطة والنفوذ

يجب أن يكون الصحفي الذي يغطي قضايا البرلمان حريصا ألا يخضع بشكل لاواع للأجندات وللوبيات (المصدر: غيتي).

للقوانين والتنبيه المسبق على التهديدات التي يمكن أن تحدق بأسس العيش المشترك، نجد أن البرلمان في الدساتير والأنظمة السياسية الحديثة بات المحامي الأول للحقوق والحريات، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير.

نحن إذن أمام مهنة الصحافة المحتاجة إلى مؤازرة المشرعين لها باعتبارهم حماة الحرية الأوائل، وفي الوقت نفسه يحتاج البرلمان، إلى مؤازرة إعلام يقدم صورة شاملة ويجعل الرأي العام حاضرا ومواكبا لأعماله، ليتمكن المواطن، الناخب في نهاية المطاف من تقييم أداء المؤسسة البرلمانية ومن ثم يكون الإعلام البرلماني واحدا من عوامل تثبيت أركان النظام الديمقراطي وضمان سلامة قراراته (2).

خصائص ووظائف الإعلام البرلماني

يجْمِل الخبير السويسري في العمل البرلماني، كلود بومان، المبادئ التي يقوم عليها العمل البرلماني في عناوين أساسية تتمثل في كونه:

- إعلاما نشيطا واستباقيا.
- إعلاما منتظما (ليس موسميا).
- صادقا ولو تطلب الأمر الإبلاغ عن أمور مزعجة.
- واضحا ومفهوما وقابلا للاستيعاب من طرف العموم.
- موجزا وشاملا يلخص ما هو أساسي.
- دقيقا ومباشرا درءا للتأويلات والغموض.
- متوازنا وعادلا في التغطية.
- يقوم بالصياغة بلغة المتلقي.

وانطلاقا من هذه الخصائص، يمكن إجمال الأدوار والوظائف التي يقوم بها الإعلام البرلماني في العناصر الست التالية:

الاستقصاء في شؤون البرلمان يساعد الرأي العام على فهم أبعاد التشريع ومراقبة تدبير الشأن العام (تصوير: روبرت ديرييل - غيتي).

1- تعزيز الديمقراطية:

لا تنتهي علاقة المؤسسة التشريعية بالمواطن، الناخب بعد الفراغ من عملية فرز الأصوات، إنما تحتاج إلى البقاء في تواصل دائم مع المجتمع، وهو ما يمرّ أساسا عبر إعلام برلماني فاعل يخبر عن المؤسسة البرلمانية، ويعبّر عن آراء وتطلعات ومطالب المجتمع. كما يعتبر حضور الجمهور ومشاركته في مناقشة الشؤون العامة، من شروط وجود الديمقراطية.

2- ضمان حضور إعلامي فاعل:

تفرض الثورة الإعلامية والتواصلية التي يعرفها الفضاء العام، حضور ومشاركة المؤسسات العمومية في النقاشات الكبرى. فغياب مؤسسة مثل البرلمان عن النقاش العام، يعني تلقائيا إفساح المجال للغموض والإشاعة وانتشار المعلومات الخاطئة في شأن حيوي لعيش مشترك يتمثل في التشريع والتمثيل وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية وتقييم أدائها.

3- تمكين المواطن من مواكبة البرلمان:

لم تعد الوظائف الأساسية التي يقوم بها البرلمان في الديمقراطيات الحديثة حكرا على المؤسسة التشريعية، بل أصبح الرأي العام والمواطن فاعلا أساسيا سواء في التشريع أو المراقبة أو التقييم، من خلال ما بات يحوزه من إمكانات للتأثير في الأجندة الرسمية وتحديد أولوياتها وتوجيه قراراتها.

4- الدفاع عن صورة البرلمان:

جعلت الثورة التواصلية الحديثة المؤسسة البرلمانية في قلب عواصف الانتقاد والهجوم والتقليل من أحقيته في التمثيل والتشريع نيابة عن

المجتمعات. من هنا لم يعد بإمكان الصحافة الاكتفاء بدور المتفرج، ولا بإمكان البرلمان الاقتصار على دور الضحية، بل بات الطرفان يلتقيان موضوعيا في مهمة ضمان انتقال النقاشات والوظائف البرلمانية إلى النقاش العام بشكل يعزز الثقة في الممارسة الديمقراطية.

نحن إذن أمام مهنة الصحافة المحتاجة إلى مؤازرة المشرعين لها باعتبارهم حماة الحرية الأوائل، وفي الوقت نفسه يحتاج البرلمان، إلى مؤازرة إعلام يقدم صورة شاملة ويجعل الرأي العام حاضرا ومواكبا لأعماله.

5- دعم الوظيفة التمثيلية والرقابية للمؤسسة:

أصبح العمل البرلماني يشكو ضعف اهتمام المواطنين في جل التجارب الدولية، بالنظر إلى الإمكانات التي باتت متاحة للمواطن في الاطلاع على الأخبار والتحليلات والتعبير عن المواقف والآراء. من هنا تأتي أهمية تبليغ الجمهور عن الأدوار الحقيقية التي تقوم بها المؤسسة التشريعية، ونقل الجوانب التي لا تحظى بالتغطية الكافية لتمكين المواطن من تشكيل صورة موضوعية وواقعية حول المؤسسة البرلمانية.

6- مراقبة البرلمان:

ينبغي للصحفي المختص في تغطية الشأن البرلماني أن يمكن المواطن من القيام بدوره الكامل في مراقبة أداء وعمل البرلمان كمؤسسة وأعضائه كحاملين لانتداب برلماني ينبغي له أن ينتهي بتقديم الحصيلة والخضوع لتقييم الناخب في نهاية الولاية التشريعية.

الإعلام البرلماني.. تقنيات وقواعد

يمكن إجمال الخصائص المميزة للتغطية الصحفية للمؤسسات التشريعية في تجاوز تناقضات بارزة بين طبيعة العمل الصحفي وإكراهات مؤسسة دستورية مثل البرلمان، ومن تلك التناقضات:

1- السرعة في مقابل البطء:

إذا كان الصحفي يسعى إلى تحقيق السبق والحصول على المعلومات بأسرع ما يمكن، فإن طبيعة العمل البرلماني تحتم الوقوف عند القواعد المسطرية الحتمية قبل اعتماد المخرجات. وكلمة السر هنا هي الإخبار السريع والمستمر دون إغفال الجانب المسطري. أي أن الصحفي ليس مجبرا على انتظار نهاية المسار التشريعي لإخبار المواطن بما يجري داخل البرلمان، بل يمكنه القيام بوظيفته الإعلامية شريطة الإشارة الى المرحلة التي قطعها النص في المسطرة التشريعية أو الرقابية...

2- التبسيط في مقابل التعقيد:

من شروط الكتابة والنشر الصحفيين تبسيط المعلومة بالشكل الذي يجعلها في متناول المتلقي المتوسط أو المفتقد للمعرفة أو الثقافة الضروريتين لاستيعاب المحتوى. في المقابل يتسم العمل التشريعي والرقابي للبرلمان بطابعه المعقد لارتهانه لقواعد الصياغة القانونية والمحددات المعرفية الدقيقة. هنا يبرز دور الصحفي في لعب دور الوساطة ونقل المعلومة البرلمانية بالقدر المطلوب من الأمانة والدقة إلى مستوى من التبسيط يحقق لها النفاذ إلى الجمهور العام.

3- التخصيص في مقابل التعميم:

ينتظر المتلقي في غالب الأحيان من الصحفي أن ينقل إليه معلومات وآراء تهم حياته اليومية وتحمل انعكاسات معينة على حياته الشخصية، إما سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا. في المقابل، يتسم العمل البرلماني في جوانبه التشريعية والرقابية والتقييمية، بالعمومية والتجريد، وهو ما يمنح الصحفي المختص في الشأن البرلماني وظيفة البحث عن الانعكاسات المباشرة على حياة واهتمامات الفئة التي يستهدفها من الجمهور، تحقيقا للانخراط والمواكبة والوعي.

تفرض الثورة الإعلامية والتواصلية، حضور ومشاركة المؤسسات العمومية في النقاشات الكبرى. فغياب مؤسسة مثل البرلمان عن النقاش العام، يعني تلقائيا إفساح المجال للغموض والإشاعة وانتشار المعلومات الخاطئة.

الأجناس وقواعد الكتابة من داخل البرلمان

يحتاج الإعلام البرلماني إلى تطوير قواعد خاصة تحكم عمل محترفيه، ويمكن تلمّس بدايات وضع هذه القواعد من خلال التمييز بين التغطية الصحفية الإخبارية للعمل البرلماني، والتغطية التي ترمي إلى الذهاب أبعد من مجرد النقل والإخبار، وتسعى إلى التحقيق والتدقيق.

1- التغطية الإخبارية:

يعتبر الإخبار الوظيفة الأولى والأساسية للعمل الصحفي بصفة عامة، وفي مجال التغطية الإعلامية للعمل البرلماني بشكل خاص، حيث ينبغي للصحافة المختصة إطلاع المواطن بشكل دائم على أحداث ومجريات العمل البرلماني.

ويتسم الخبر البرلماني بأنه من المواد الإخبارية المركبة، أي التي تحتاج بالضرورة إلى تفسير وشرح ووضع في السياق، وتبديد أقصى ما يمكن من مساحات الغموض التي يمكن أن تحيط به أو تجعل المتلقي يلجأ إلى التخمين. ويخضع الخبر المتعلق بالمؤسسة البرلمانية للقواعد العامة للتأكد من صحة الأخبار في الصحافة، كما يتسم العمل الصحفي الخاص بالتغطية الإخبارية بمجموعة من الخصائص المميزة.

القواعد الأساسية:

- النقل الأمين والدقيق أثناء القيام بالتغطية الصحفية.
- أخذ مسافة مهنية من كل خبر منقول عن مصدر وإخضاعه لمنطق الشك والنسبية.
- نقد المصادر مهما كانت درجة الثقة بها.

لا يكتفي الصحفي المشتغل في البرلمان بنقل الأخبار، بل يسعى إلى تبسيطها وربطها باهتمامات الرأي العام (المصدر: غيتي).

- الانتباه إلى علاقة المصدر بالخبر ومدى وجود مصلحة أو انحياز في النقل.
- تقاطع المصادر (اعتماد أكثر من مصدر) قاعدة ذهبية.
- نقد الوثائق مهما كانت صحيحة ورسمية لأن الخطأ وارد.
- عدم التسرع في النشر.

الخصائص المميزة:

- الاكتفاء بنقل ما يجري ليس كافيا، بل ينتظر المتلقي من الصحفي المختص في تغطية العمل البرلماني أكثر من مجرد نقل ما يقع من أحداث. ينتظر جهدا إضافيا لجعل الخبر واضحا ودقيقا وهاما في نظر المتلقي.
- ينبغي الانطلاق في التغطية الخبرية لعمل البرلمان من مجال اهتمام وانتظار المتلقي.
- لا بد من تحرير الخبر بلغة بسيطة ومفهومة وبلغة المتلقي لا لغة المشرع أو السياسي.
- تحتاج الكتابة الخبرية حول البرلمان إلى قالب من الحيوية وتجنب الملل للحفاظ على انتباه المتلقي.
- تحتاج الكتابة الخبرية إلى قدر من الكتابة والتعبير البصريين لجعل المعلومات أوضح.
- لا بد للصحفي أن يتوقف لبرهة بعد تحريره الخبر ليسأل نفسه بضع أسئلة: هل تمكنت من قول ما أريد إيصاله؟ هل كنت دقيقا وبسيطا في التعبير؟
- الحرص على بداية قوية وجذابة للخبر مع عدم إغراقه في التفاصيل غير المهمة.

2- التغطية الاستقصائية:

تعرّف الكتابة الصحفية الاستقصائية باختصار بكونها تقارير إخبارية جيّدة، تتضمن إلى جانب العناصر الخبرية الأولية معطيات إضافية جرى التأكد من صحتها وتسمح بوضع الأخبار في سياقها الحقيقي والشامل.

ويتطلّب الوصول إلى تقارير استقصائية جيدة في التغطية البرلمانية الوعي بفلسفتها والإلمام بتقنياتها الأساسية وأهدافها.

فلسفتها:

- الوعي بوظيفة "كلب الحراسة" ومهمة المراقبة المنوطة بالإعلام في ممارسة الديمقراطية.
- التركيز على مبدأ مساءلة ومحاسبة أصحاب القرار من أفراد ومؤسسات.
- الإيمان بدور "صحافة الغضب" (Journalism of outrage) المنوط بصحافة التحقيق في مقابل الصحافة الصفراء.

تقنياتها:

- البحث المعمق والطويل الذي يتجاوز العناصر الخبرية الأولية.
- تشكيل فرضية استقصائية تحدد وجهة البحث والتقصي لإثبات أو نفي أمر ما.
- القيام بمقابلات متعددة ومتنوعة مع أطراف برلمانية وسياسية وخبراء وذوي مصلحة... إلخ
- القيام بملاحظات شخصية مباشرة تسمح بجمع عناصر "قصة".
- اللجوء إلى تقنيات التحقيق المعتادة من بحث عن تقارير سرية وفك شفرات معطيات غامضة... إلخ.
- البحث عما يسعى آخرون إلى إخفائه ولم يتم كشفه بعد.

أهدافها:

- رفع الوعي بأهمية وأدوار البرلمان.
- كشف حقائق حول كيفية صرف المال العام والتعامل معه.
- المساهمة في جعل البرلمان في قلب اللعبة السياسية ومحور رهاناتها.
- التحفيز على المشاركة في إحداث التغيير وتعزيز الأمل في إمكانية حدوث ذلك.

يفصل الصحفي المهني بين ما يحمله من قناعات شخصية وبين تغطيته لأشغال البرلمان، فينقل الأخبار والآراء بتجرد وحياد، خاصة عندما يكون بصدد الإخبار، بينما يبقى تعبيره عن آرائه عبر أجناس الرأي من عمود حقا مشروعا.

أخلاقيات التغطية الصحفية للبرلمان

كما هو الحال مع كل نشاط صحفي، تخضع التغطية الإعلامية الخاصة بعمل المؤسسة البرلمانية، لمنظومة المواثيق الأخلاقية التي تتعلق

بالمجال الصحفي عموما، لكنه يستدعي بعض تلك القواعد بشكل أكبر، بالنظر إلى خصوصياته المهنية:

- الفصل بين الخبر والرأي: مهمة الصحفي أن يعمل على استخراج عناصر الخبر التي ترد في تصريحات وتعليقات السياسيين لتقديمها كعناصر خبرية، وتمييزها بشكل واضح عن الآراء والمواقف مع الحرص على النسبية والتوازن والحياد في نقل الآراء.

الاكتفاء بنقل ما يجري بالبرلمان ليس كافيا، بل ينتظر المتلقي من الصحفي المختص في تغطية العمل البرلماني أكثر من مجرد نقل ما يقع من أحداث. ينتظر جهدا إضافيا لجعل الخبر واضحا ودقيقا وهاما في نظر المتلقي.

- الفصل بين القناعات الشخصية وبين تغطية البرلمان: يفصل الصحفي المهني بين ما يحمله من قناعات شخصية وبين تغطيته لأشغال البرلمان، فينقل الأخبار والآراء بتجرد وحياد، خاصة عندما يكون بصدد الإخبار، بينما يبقى تعبيره عن آرائه عبر أجناس الرأي من عمود وافتتاحية وغيرهما، حقا مشروعا.

- الحياد والتوزان في تغطية الأخبار والآراء: تتطلب تغطية الأحداث والوقائع البرلمانية

الانجراف نحو الشعبوية من المحاذير الأخلاقية والمهنية التي تواجه الصحفيين في أروقة البرلمان (المصدر: غيتي).

أكبر قدر من الدقة في الوصف والنقل والاستشهاد، مع الحرص على التقليل من التصرف في التصريحات والاستشهادات، لأن الأمر يتعلّق بتشكيل الرأي العام حول قضايا كبرى ومصيرية.

- احترام الحياة الخاصة: تمتد التغطية الصحفية في بعض الأحيان خارج الجلسات والاجتماعات الرسمية، ما يتطلب المزاوجة بين جلسات العمل وجلسات الاستراحة أو تناول وجبات الغذاء، وهنا على الصحفي المختص أن يميّز بين دائرتي الحياة العامة والحياة الخاصة.

- الغاية لا تبرر الوسيلة: الحصول على المعطيات والآراء والمواقف ينبغي أن يتم وفقا للضوابط المهنية دون استدراج أو تلصص أو تحريف، مع احترام كامل لحق الصحفي في حماية مصادره وعدم الكشف عنها.

- الحرص على الاستقلالية: على الصحفي وهو يحاول الحصول على المعلومات والآراء والمواقف أن يتجنب الوقوع تحت تأثير أي طرف من خلال تجنب الحصول على أية منافع مادية أو معنوية منهم.

- اليقظة تجاه الأجندات والمصالح الخاصة: يفترض في الصحفي المختص في تغطية العمل البرلماني أن يكون واعيا بخلفيات وأبعاد ورهانات الأحداث والوقائع والمشاريع التي يصادفها بمناسبة ممارسته لمهامه، وبالتالي عليه أن يكون يقظا تجاه ما يمكن أن يوقعه فيه تعاطيه التلقائي مع العمل البرلماني من خدمة غير واعية لأجندات خاصة.

- احترام قرينة البراءة وأخذ مسافة من الاتهامات: وظيفة الصحفي المتخصص في الشأن البرلماني ليست انتهاز فرصة السجالات القوية لتحقيق الإثارة وجذب الجمهور، بل الدور البناء للإعلام البرلماني هو التدقيق والتحري ووضع الاتهامات في سياقها السياسي وأخذ مسافة معها مع محاولة التأكد من صحتها بشكل مستقل عن الأجندات السياسية.

- تقليص البعد التجاري إلى أقصى الحدود: ينبغي لتغطية العمل البرلماني أن تحتكم إلى مفهوم الخدمة العامة التي يجب على الإعلام تقديمها، باعتبارها ترتبط بالحياة السياسية والمؤسساتية الضامنة للعيش المشترك والتعايش السلمي. الأولوية تظل للمهنية والتوازن والحياد، ولا يمكن للتغطية البرلمانية أن تكون "سلعة".

- اعتبار تغطية البرلمان مساهمة في ترسيخ الديمقراطية: الصحافة مطالبة بدعم وتعزيز الثقافة الديمقراطية والمؤسساتية، والقيام بوظيفتها النقدية دون ابتذال أو سقوط في تبخيس المؤسسات أو اعتبارها زائدة وغير ضرورية. فعندما يتعلق الأمر بالممارسة الديمقراطية لا يمكن لأي طرف ادعاء الحياد.

المراجع:

1-https://drive.google.com/file/d/1a-aETj-49yP3GTliB0JFy5uXDEADhm5z/view?usp=drivesdk

2- بسام عبد الرحمان المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2011

أن تكون صحفيا فلسطينيا في وسيلة إعلام غربية

ليلى عودة

يواجه الصحفيون المشتغلون في وسائل إعلام غربية تحديات كبيرة ترتبط بتوظيف المصطلحات ومساحة التغطية الصحفية. ليلى عودة، مراسلة فرانس 24 بفلسطين تسرد تجربة عملها الميداني، وهي تحاول إيصال الرواية الفلسطينية إلى العالم باستثارة العقل لا العواطف.

قد تكون القضية الوحيدة في العالم التي لا بد أن تجد لها مكانا على الأجندة الإعلامية في غرف الأخبار. تجدها تزاحم وبشكل مفاجئ أهم الأحداث والتطورات الدولية وتنجح في تحويل عدسات الكاميرا وتخصيص ساعات من البث المباشر لتطورات ملفها الشائك منذ عشرات السنين. القضية الفلسطينية وإن كان ثمة سعيٌ لطمسها وحجبها عن الواجهة الإعلامية العالمية وحتى العربية فإن تطورات ما يحدث في شوارع مدينة فلسطينية أو أزقة مخيم للاجئين أو في ساحات المسجد الأقصى المبارك ما تلبث أن تعيدها وأحياناً بقوة إلى الواجهة الإعلامية، تخفت أحياناً لكنها لا تندثر.

ما بين الاستهداف السياسي والعسكري للقضية الفلسطينية برز مؤخراً استهدافٌ لا يقل خطورة عما سبق ذكره ألا وهو الاستهداف الإعلامي لكل ما هو فلسطيني الذي لم يقتصر على الإسرائيلي منه بل امتد للساحة الدولية وحتى العربية، لمحاولة إفراغ القضية من مضمونها القائم على أن فلسطين شعب محتل.

الزخم في القضية الفلسطينية في خضم الأحداث الدولية

كثيرة هي العوامل والمسببات التي أثرت في حجم الزخم الإعلامي في للقضية الفلسطينية، حيث شهد تراجعاً في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة منها الداخلي والخارجي وأيضاً الإسرائيلي. على الصعيد الداخلي تمثلت في الانقسام الفلسطيني الذي

وجه طعنة قوية لوحدة الرواية الفلسطينية ومتانة طرحها دولياً وعربياً. أما إسرائيلياً، فإن التعامل مع تصدر القضية الفلسطينية للواجهة الإعلامية الدولية والعربية كان بمثابة سلاح قوي بيد الفلسطينيين سعت إسرائيل إلى مصادرته ومحاصرته بكل الوسائل لأنه يقوض روايتها دولياً، فقد أصبحت وسائل الإعلام تعنى بملفات دولية احتلت صدارة شاشاتها كما حدث مؤخراً في أوكرانيا.

ليس ثمة تباين بين الصحفيين الفلسطينيين حول أهمية أبعاد احتفاظ القضية الفلسطينية بزخمها حتى تضمن حضورها في الإعلام العالمي، وهو ما تعبر عنه شيرين أبو عاقلة مراسلة الجزيرة في فلسطين: "القضية الفلسطينية من الصعب أن يتم إغفالها لفترة طويلة حتى في ظل أهم الأحداث الدولية وآخرها الحرب على أوكرانيا التي لم تنته بعد، ولا زال الزخم الإعلامي بشأنها واضحاً لكن ذلك لم يحل دون عودة القضية الفلسطينية مؤخراً إلى الواجهة الإعلامية".

في القصة الموجهة للمشاهد الغربي على الصحفي أن يتبع سياسة الإقناع أكثر من العاطفة.

نحو تجاوز الرتابة في التغطية الإعلامية

في العمل الصحفي تُعد الرتابة عدو المضمون. وحتى إن كانت القضية الفلسطينية تظل حية لدى الناس بسبب عدالة مقاومة الاحتلال، إلا أن التجديد في آلية طرح الملفات التي تعنى بها والتنوع في القصص وابتكار أساليب جديدة بعيدة عن الطرح الاستهلاكي المتكرر يساهم في إبقاء المشاهد العربي لا بل الدولي مرتبطا بها.

لتجنب تحول الرتابة في الطرح الفلسطيني إلى مقبرة

فضح الانتهاكات التي يقوم بها المحتل يجب أن تراعي السياق القانوني الدولي وأنت تغطي لوسيلة إعلام غربية (تصوير: احمد غربلي - أ ف ب).

بات الصحفيون الفلسطينيون العاملون في الميدان معرضين للملاحقة بقرار رسمي من الاحتلال (تصوير: برنات أرمونغ - أب).

لملفات هامة تشكل العمود الفقري للقضية الفلسطينية كالأسرى واللاجئين والحدود والقدس والاستيطان يتوجب على الصحفيين البحث المستمر عن قصص متفردة وتقديمها للمشاهد بأساليب تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

أن تكون صحفيا فلسطينيا في وسيلة إعلام غربية

بكل اللغات تبقى القضايا العادلة عادلة، لا تحتاج إلى مجهود صحفي كبير للتعبير عنها، لكن العمل لدى وسيلة إعلام غربية ينطوي على تحديات قد تفوق العربية منها، لا تكمن في مسمى المؤسسة أو لغتها، بل في آلية إيصال القضية أو الحدث.

رؤيتي للأحداث هي نفس رؤية شيرين أبو عاقلة، ذلك أن الحدث على الأرض هو ذاته وليس بالإمكان تجميله لأنك تعمل لدى الجزيرة أو فرنسا 24: هناك أمر واقع سواء كان اجتياحا أو اغتيالا أو هدم منازل أو استهداف الوجود الفلسطيني في القدس، هناك احتلال يقر به القانون الدولي ولا تستطيع وسائل الإعلام حتى الغربية تجاهله.

> **ملاحقة وسائل الإعلام الغربية للصحفي الفلسطيني تنبع من الملاحقة الإسرائيلية لها.**

من تحديات العمل لدى وسيلة إعلام غربية ليس الخبر بحد ذاته ولكن استخدام المصطلح الذي يعبر عنه. هذه المؤسسات تتبع سياسة الابتعاد عن "خصوصية" المصطلح. مثال على ذلك كلمة شهيد التي لا تستخدم في القنوات الأجنبية، لأن هذا التوظيف يحتاج إلى شرح كبير، وبالتالي نلجأ إلى كلمات: اغتيال، قتيل، والقتل من مسافة صفر.

إيصال القضية الفلسطينية للمشاهد الغربي يعد تحديا بحد ذاته بسبب طبيعة المشاهد الذي تختلف نظرته لزوايا القضية. في القصة الموجهة للمشاهد الغربي على الصحفي أن يتبع سياسة الإقناع أكثر من العاطفة، فقناعته بالقضية تدفعه للتعاطف معها، وربما قد تؤدي لتقديم

الدعم لها، فالمشاعر الإنسانية التي تتولد عن قناعة قد تتغير حتى لو كانت من قبل شخص لغته وتصوراته مختلفة.

القاموس القانوني والرواية الفلسطينية

ليس بمقدور الصحفي توظيف القانون، لكن بإمكانه الاستناد إليه في سياق المساحة المتوفرة له، حيث بمقدوره استخدام مصطلحات كالقدس المحتلة، والاستيطان غير الشرعي بكل أشكاله؛ العشوائي منه والمقام على مساحاتٍ شاسعة في الضفة الغربية وهو ما يقر به القانون الدولي. بذلك يعطي الصحفي الدعم والحماية عند استخدامها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الملاحقة الإسرائيلية الحثيثة لكل ما يعد ويكتب ويبث عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. السؤال المطروح هنا: هل بالإمكان توظيف هذه القضية في الإعلام؟ الجواب نعم، ولكن من خلال السياسيين والمسؤولين والمؤسسات الدولية التي تعضد القصة الصحفية.

بسبب الملاحقات باتت وسائل إعلام غربية تخشى من ارتدادات عكسية على عملها على الأرض، ما أثر سلباً على عمل بعض صحفييها من الفلسطينيين عبر تقييد حريتهم وممارسة الرقابة الذاتية.

تحديات الميدان

أصبح الصحفيون والنشطاء الفلسطينيون مطاردين في مدن الضفة الغربية ومخيماتها، حيث أصبحت مطاردة الكلمة كمطاردة الأشخاص الذين يمثلون القضية. ملاحقة وسائل الإعلام الغربية للصحفي الفلسطيني تنبع من الملاحقة الإسرائيلية لها. وهكذا وتحت غطاء معاداة السامية، يطارد الصحفيون والنشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي، ويتهمون بضرب مبادئ الصحافة متى واجهوا السردية الفلسطينية.

ولتجسيد هذه الملاحقة على الأرض أصدر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي تعليماته بملاحقة وسائل التواصل الاجتماعي ومتابعة ما ينشر عبرها، لأنها في تقديره تحرض على الإرهاب. مثل هذه التدخلات انعكست سلبا على الكثير من مؤسسات الإعلام الغربية التي باتت تخشى من ارتدادات عكسية على عملها على الأرض، ما أثر سلباً على عمل بعض صحفييها من الفلسطينيين بتقييد حريتهم ووضع المؤسسة ذاتها تحت مجهر الرقابة الذاتية.

ما بين الزخم والتراجع، القناعة والعاطفة، تبقى القضية الفلسطينية أسيرة المعادلة السياسية الدولية التي تحتكم للكثير من المعايير، الأمر الذي يجعل قضية شعب بأكمله أسيرة تجاذبات تضعها يوماً في واجهة الاهتمام والإعلام، وتغيبها يوماً آخر. كثيرة هي التحديات التي تقف عقبة في وجه الصحفي الفلسطيني الساعي لتحقيق معادلة المهنية والموضوعية في تناول قضية تعبر عنه في كثير من تفاصيل حياته اليومية، يعيشها ويعايشها كأحد أبطال تقاريره الصحفية التي قد تعبر عن مأساة لجوء يعيشها أو معاناة عزيز فارقه شهيداً أو أسيراً.

الزميلة شيرين أبو عاقلة، الصحفية بقناة الجزيرة، كانت شاهدة خلال سنوات على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي. (المصدر: الجزيرة)

عن أسباب تعثر الصحافة الاستقصائية في العالم العربي

مصعب شوابكة

بعد الانفتاح النسبي الذي حرره الربيع الديمقراطي، استعادت السلطة قوتها بأدوات أكثر شراسة. في هذا الجو المطبوع بتعاظم الاستبداد، تظهر أهمية الصحافة الاستقصائية أكثر من أي وقت مضى، لكن الصحفيين في العالم العربي يشتغلون في بيئة سياسية مغلقة تحاصر المادة الحيوية للاستقصاء: الولوج للمعلومات.

كان الصحفي الاستقصائي سيمور هيرش، مفجر فضيحة عار أمريكا في فيتنام "مذبحة ماي لاي" التي كشفت عن ارتكاب أفراد من الجيش الأمريكي جرائم ضد المدنيين الفيتناميين، يتساءل لماذا لم تَنشر الصحافة الأمريكية مثل تلك القصص والتقارير في أوقات حدوثها؟ ويقول: "لو تم ذلك لأصبح بالإمكان إنقاذ حياة آلاف الفيتناميين" (1).

السؤال ذاته إضافة إلى أسئلة أخرى في بلادنا العربية؛ لماذا تُنشر العديد من المواد الصحفية عن رجال السياسة والاقتصاد والأمن عندما يغادرون مناصبهم، أو تنهار مؤسساتهم؟ ولماذا تنشر القصص والتقارير "الاستقصائية" عن دولة ما من وسيلة إعلامية خارج حدودها، في المقابل تتحاشى وسيلة الإعلام "الشجاعة خارجيًا" ممارسة ذات الدور في مسقط رأسها؟ ولماذا يبقى الرؤساء والزعماء والقادة محط التشريف والتبجيل في وسائل الإعلام؟ ولماذا الجيش والمخابرات وأجهزة الأمن خطوط حمراء لا تُمسّ في الصحافة العربية، مع أن ممارساتها على تماس مباشر مع الناس؟

أينما يولِّي الصحفي العربي وجهه فثمة قضية مهمة للناس تستحق الكشف والتقصي، وفضح المتسببين فيها والمسؤولين عنها ومحاسبتهم بهدف تحقيق العدالة والإنصاف للضحايا والناجين، وتكريس سيادة القانون والشفافية والحكم الرشيد. أفكار التحقيقات الاستقصائية على قارعة الطريق في البلاد العربية، لكنها تبقى في الأغلب بعيدة عن الإنتاج والنشر والنثر في الفضاء العام، رغم كثرة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية إلا إنّ هناك القليل من الصحافة المعيارية الجادة، وشُحّا مزمنا

في التحقيقات الاستقصائية ذات الكشف الجديد والمتفرد، والبحث المعمق والتوثيق الدقيق، والأهمية والقيمة المضافة، ففي دراسة أكاديمية يعتقد 63,5٪ من الصحفيين العراقيين المستطلعة آراؤهم أن الصحافة الاستقصائية ضعيفة في بيئتهم، فيما يرى 18٪ أنها غير موجودة مطلقا (2) وهذه النسب متقاربة في دراسات عربية أخرى.

عند الحديث عن التحقيقات الاستقصائية في المنطقة العربية، لا نقصد تحقيقات استقصائية غيرت سياسات دولها كليا، أو أطاحت بالزعماء مثل ووترغيت، إنما المقصود تحقيقات تكشف انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة، وسوء الإدارة، وتجاوزات القانون، والفساد المالي والإداري المتوسط والصغير، والقضايا

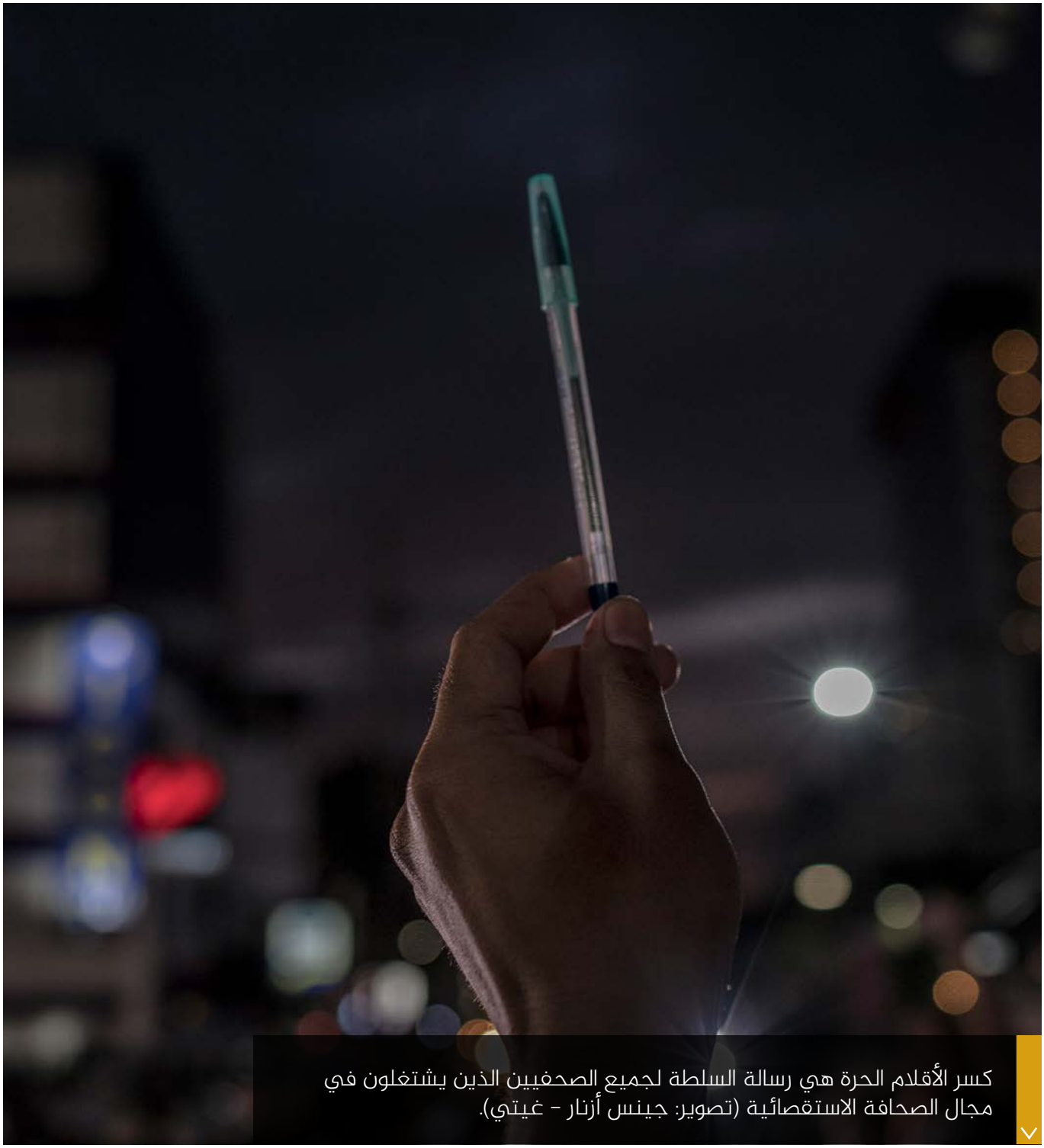

كسر الأقلام الحرة هي رسالة السلطة لجميع الصحفيين الذين يشتغلون في مجال الصحافة الاستقصائية (تصوير: جينس أزنار – غيتي).

المحلية التي تمس المواطن بشكل يومي، كضعف الخدمات العامة والبنى التحتية في الصحة والتعليم والنقل، والكهرباء وحماية المستهلك... حيث الفئة الأولى على شاكلة ووترغيت أقرب إلى العنقاء في المرحلة الراهنة، لأسباب ذاتية وموضوعية.

سنناقش مشاكل الصحافة الاستقصائية عربيًا في أربع مستويات، أولًا: البيئة السياسية والقانونية، ثانيًا: بنية المؤسسات الصحفية وثقافتها المؤسساتية ومكانتها الاقتصادية، ثالثًا: الصحفي الاستقصائي العربي المكانة والإمكانية، رابعًا: الصحافة الاستقصائية والمجتمع المدني والناس. في هذه المقالة نناقش المناخ السياسي والبيئة القانونية المؤثرة على الصحافة الاستقصائية العربية.

يعتقد 63,5٪ من الصحفيين العراقيين المستطلعة آراؤهم أن الصحافة الاستقصائية ضعيفة في بيئتهم، فيما يرى 18٪ أنها غير موجودة مطلقا، وهذه النسب متقاربة في دراسات عربية أخرى.

لا صحافة استقصائية في ظل حكم مستبد

إن الوعاء الحيوي لتطور الصحافة الحرة واستمرارها وتأدية رسالتها الحقيقية، كسلطة رابعة هو المناخ السياسي الحر، والصحافة الاستقصائية على وجه الخصوص تحتاج هذا الوعاء، وإلا تموت في الرحم قبل المخاض، والمناخ السياسي الحر يرتبط ارتباطًا عضويًا بطبيعة النظام السياسي، وفي بلاد العرب تقبع 17 دولة عربية من أصل 23 في مستنقع الدول الاستبدادية على مؤشر الديمقراطية لعام 2022، في حين لم تدرج أربعة منها على المؤشر، فيما صُنِّفت دولتان فقط في خانة الديمقراطية الهشة.

الاستبداد السياسي والحرية لا يلتقيان، والصحافة الحرة والمستقلة، والاستقصائية منها أبرز شهداء الأنظمة الديكتاتورية المستبدة. عام 2021 كان العام السادس عشر الأسوأ على التوالي في انخفاض الحرية العالمية، وفقا لتقرير فريدوم هاوس، وجميع الدول العربية غير حرة، وتقبع في أدنى سلم الحريات، عدا أربعة دولة عربية صنفت حرة جزئيا. أما في تصنيف مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة العام المنصرم، فقد ذُيّلت القائمة بجميع الدول العربية، لأن الصحافة فيها غير حرة، عدا ثلاثة دول وصفت فيها الحرية الصحفية بالهشة، والمهددة بانتظام.

بعد وأد الربيع العربي في مهده، وفشل مسار التحول أو الانتقال الديمقراطي بفعل الثورة المضادة، والصراع السياسي على السلطة والثروة، والحروب الأهلية والاحتراب الداخلي، والعوامل الخارجية التي تفاعلت مع الظروف الداخلية، عادت الأنظمة عبر بوابة الدولة العميقة إلى عادتها القديمة في تجريف الحياة العامة. وكانت الصحافة والإعلام مطلوبي الرأس في أعلى القائمة، للعودة بها إلى بيت الطاعة ترغيبًا وترهيبًا، ورغم اختلاف حدة الإجراءات بين بلد عربي وآخر إلا إن ثمة روابط مشتركة ساهمت في إسكات الصحفيين، وعسرت نشر تحقيقات استقصائية تكشف المستور، وتظهر الخلل والانتهاك.

تفاوتت الإجراءات بدرجة القمع وحدوده بين بلد وآخر، في استخدام القضاء وتسيسه في قضايا الصحافة والحريات، وتوقيف الصحفيين احتياطيًا أو إداريًا دون محاكمات أو سجنهم في المعتقلات والسجون بأحكام عالية بين المؤبد والأشغال الشاقة، والتعذيب بين منهجي وغيره، والتجسس الرقمي بين بيغاسوس وتقليدي، واختراق الخصوصية والتهديد والابتزاز، والضغط الاجتماعي والاقتصادي، وإغلاق وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بحجة الأمن القومي أو المصلحة الوطنية، وحجب المواقع الإلكترونية بالجملة والمُفرق، وشراء المؤسسات الإعلامية، أو تمويلها، أو إنشاء أخرى جديدة بألوان زاهية، ومضامين باهتة.. وأصبح الخوف سيد الموقف، وعنوان المرحلة، والحياد السلبي هو خَيار

لا تثني التحديات التي يواجهها الصحفيون في العالم العربي من كشف موضوعات تفلت دائما من هامش مقص الرقيب (المصدر: شترستوك).

الصحفيين، أو الانضمام إلى جوقة "كُتّاب التدخل السريع" الذين يقلبون الحق باطلًا والباطل حقًا، ويعزفون على سيمفونية الرئيس والقائد الرمز والعسكر وجهاز الأمن ورجال المال والأعمال.

إن الصحافة الاستقصائية لا تنشأ إلا في ظل حكم ديمقراطي رشيد، يوفر الحماية للصحافة والصحفيين (3) وإن حرية الصحافة مبدأ أساسي للديمقراطية، وهي العنصر الأكثر أهمية فيها، وإن النقاش الحر في البرلمان والشارع أو في الصحافة، هو بمثابة دم الديمقراطية (4)، ويرى الفيلسوف الفرنسي أوكتاف ميربو أن حرية الصحافة يجب ألا تُمسّ ولا يصح الحد منها؛ لأنه لا يمكن التمتع بالحريات الأخرى دونها، إن مستقبل الصحافة الاستقصائية في المنطقة العربية مرهون بنجاح نظام ديمقراطي حقيقي، يُشيع مناخ الحريات والحقوق.

"الاستبداد السياسي والحرية لا يلتقيان، والصحافة الحرة والمستقلة، والاستقصائية منها أبرز شهداء الأنظمة الديكتاتورية المستبدة."

إن الفساد هو الابن المدلل للاستبداد، والفساد عدو شرس للحريات الصحفية والصحافة الاستقصائية، وقد تسبب الفساد بإزهاق أرواح العديد من الصحفيين الاستقصائيين حول العالم، فالعديد من الأنظمة السياسية الفاسدة ترتبط بعصابات الجريمة المنظمة، وتتعاون معها في كسر القوانين الدولية وتساعدها في التهرب من مسؤولياتها عن الجرائم وبحسب منظمة الشفافية الدولية فإن الفساد في الدول العربية ممنهج، ويضرب جذورا عميقة في المؤسسات والحياة اليومية، وبلغ معدله الإجمالي في المنطقة العام الفائت 39 درجة من أصل 100 للعام الرابع على التوالي، ولقد سمح سوء السلوك السياسي الممنهج، وطغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة للفساد بتدمير منطقة مدمرة أصلا بسبب مختلف الصراعات، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان (5).

التشريعات أداة المستبد في وجه صحافة الاستقصاء

تنص أغلب دساتير الدول العربية على احترام وصون حرية الرأي والتعبير والصحافة، لكن هذه المواد الدستورية لا تحترمها الدولة ومؤسساتها، والسلطويات العربية سابقة على الدستور نفسه وأسمى منه، وهي وليدة الشرعية التاريخية أو الدينية، أو الثورية أو الحزبية، كما يراها الخبير الدستوري حسن طارق، وهي تريد الدستور كما القانون خادمًا طيعًا لأهدافها السياسية، لذا فإنها تلتف على الدستور وتتحايل عليه بإصدار القوانين التي تفرغه من مضمونه وجوهره (6) فمثلا شكلت قوانين الجرائم الإلكترونية في المنطقة العربية تشوهات بنيوية، وقيودًا قانونية مخالفة لبنود الدساتير والمعاهدات الدولية، ومنعت نشر معلومات تمس المصلحة العامة (7).

إن ترسانة التشريعات الناظمة

للعملية الصحفية، تكرس مصلحة السلطة، وتضعها فوق مصلحة المجتمع، وهي أداة سياسية وليست تنظيمية لدول الاستبداد العربي، غايتها ضبط إيقاع الصحافة، وعدم شق عصا الطاعة، أو الخروج عن وصاية السلطة، وغدت هذه التشريعات عقبة بارزة أمام تطور صحافة استقصائية عربية جادة، وفي الوقت الذي "تُظهر فيه الدراسات الغربية ضعف العامل القانوني على المحاكم، أو جلسات التحقيق، أو في المعتقلات والسجون، ومراكز التوقيف، بتهم أغلبها كيدية أو ملفقة، وفضفاضة من قبيل التعرض للنظام العام، وإهانة الشعور القومي، وتعكير السلام العام، ونشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، ونشر ما يتعارض مع قيم الأمة العربية والإسلامية، وتعكير صفو العلاقات مع دولة أجنبية، وذم هيئة رسمية، وإطالة اللسان والصحفيين عبر تُهم قانونية فضفاضة، يحكم بها القضاء المسيّس بفرض العقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية والتعويضات الباهظة، رغم أن الأصل أن تساعد أغلب هذه القوانين في تنظيم المهنة، وترسيخها وتوفير الحماية للصحفيين ومصادرهم والمبلغين عن الفساد، والمسربين عنه، وفتح الباب الواسع أمام تدفق المعلومات طوعًا.

لقطة من برنامج «يسقط حكم الفاسد» وهو برنامج استقصائي يعرض على قناة الجديد اللبنانية (المصدر: فيسبوك).

مسار الصحافة الاستقصائية تحت ضغط متغيرات سياسية واقتصادية ومجتمعية بعد عام 2001 (8) إلا إن العامل القانوني في المنطقة العربية يزداد قوة وخشونة وضغطًا على الصحافة الاستقصائية بعد عام 2013، وعلو كعب الثورة المضادة، وسن وتعديل التشريعات واستخدامها. إذ أصبح الكثير من الصحفيين الاستقصائيين يقضي أوقاتًا في أروقة على مقامات عليا، وتعطيل سير القضاء... إلخ.

إن هذه التشريعات على غرار قوانين العقوبات، والمطبوعات والنشر، والجرائم الإلكترونية، ومنع الإرهاب، والاتصالات، وحماية وثائق وأسرار الدولة، وغيرها، تتشابه في المضمون وإن اختلفت في التسمية بين بلد عربي وآخر، فهي تجرم المؤسسات الإعلامية وفي هذا المقام تعتبر المجالس البرلمانية التي شرعت تلك القوانين السالبة للحريات الصحفية، ملحقًا "ديكوريًا" في هيكل السلطة، فقد ساهمت هندسة القوانين الانتخابية والمحاصصة والجهوية وشراء الأصوات، والتزوير الصريح لنتائج الانتخابات في إنتاج مجالس نيابية لا تعبر عن الشعوب وآمالها وأحلامها. لذا نجد أن الثقة بالمؤسسات

البرلمانية العربية تتراوح بين 9٪ في ليبيا و32٪ في اليمن بحسب البارومیتر العربي في دورته الخامسة عام 2019 (9) وعليه فإن مصلحة البرلمانات العربية تتقاطع مع مصلحة حكوماتها في الحؤول دون وجود صحافة استقصائية جادة تراقب أعمالها، وتكشف تضارب مصالحها، ومحاباتها للحكومات، وتسترها على أخطاء الحكم، فإن الصحافة الاستقصائية الجادة والقوية تشكل كابوسًا يحول دون استمرارها، لذا تشرعن تلك المجالس رغبتها ورغبة الحكم في خنق الصحافة والحريات.

لا صحافة استقصائية دون تدفق سلس للمعلومات العامة

إن المفهوم الأساسي خلف حق الحصول على المعلومات، وهو أن الجهات الرسمية لا تحتفظ بالمعلومات لنفسها فقط، بل إنها تحتفظ بها نيابة عن الشعب ككل، الذي فوضها بهذا العمل (في الدول الديمقراطية على الأقل (10) وبالتالي فإن للجميع حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات والهيئات العامة، ويشكل الحق في الحصول على المعلومات إكسير الصحافة الاستقصائية، وسبيل تطويرها، لما يساعدها في تحقيق أهدافها في مساءلة الحكومات وأجهزة الدولة، وتقييم عملها، ومحاربة الفساد، وكشف انتهاكات حقوق الإنسان، والمحافظة على كرامته الإنسانية، ومساعدته في اتخاذ القرارات الشخصية.

> **الصحافة الاستقصائية لا تنشأ إلا في ظل حكم ديمقراطي رشيد، يوفر الحماية للصحافة والصحفيين.**

رغم وجود نصوص دستورية في أربع دول عربية (المغرب وتونس ومصر والجزائر) تنصّ على ضمان تدفق المعلومات، إضافة إلى ثماني دول لديها قوانين ناظمة للحصول على المعلومات وهي الأردن، واليمن وتونس ولبنان والسودان والمغرب، وفي عام 2020 أصدرت السعودية اللائحة المؤقتة لحرية المعلومات، كما أصدر الكويت في العام ذاته قانون الحق في المعلومات. ورغم إيجابية وجود القوانين، إلا إن أغلبها ضعيفة وهشة، ولا تمكن من تدفق المعلومات بسلاسة، وبعضها يشرعن حجب المعلومات لا كشفها، وتتراوح جودة القوانين العربية بحسب التصنيف العالمي لحق الحصول على المعلومات بين (54 من 150) في الكويت وهو القانون الأضعف و(120 من 150) في تونس وهو القانون الأفضل عربيًا، يليه القانون اليمني (103 من 105) وباقي القوانين العربية ضعيفة وهشة، وحصلت على أقل من 70.

تشكل جودة قوانين الولوج إلى المعلومات عاملًا حاسمًا في مسار تطور الصحافة الاستقصائية، لكن وجود ستة قوانين هشة وضعيفة من أصل ثمانية، عقبة أمام كشف المعلومات للصحفيين الاستقصائيين والعامة، ولا ننسى أن الواقع يلعب دورًا في تدفق المعلومات وليس جودة القانون فقط؛ ففي اليمن قانون جيد، لكن هناك صراع عسكري وسياسي، وانقسام عطل عمل القانون، وفي البلدان الأخرى الأكثر استقرارًا، كان التطبيق سيئًا؛ إذ إن أجهزة الدولة تربت وترعرعت على ثقافة السرية وأن المعلومات ملك لها وليس للمجتمع، فهي تسيطر عليها ولا تسمح بتدفقها إلا بما يتطابق مع مصلحتها، عبر تمريرها لصالح صحف داعمة لتوجهات الحكومة وسياساتها، فيما تحجبها عن المؤسسات الأخرى التي تتسم بالحياد والتوازن والاستقلالية. وفي مناخ كهذا تنعدم قيمة وأهمية القوانين المفروضة، وتتشابه الممارسة الميدانية للدول العربية التي فيها قوانين لحق المعلومات مع أغلب الدول العربية التي تفتقر لهذه القوانين.

لا صحافة استقصائية دون قضاء مستقل

القضاء المستقل ضمانة أساسية لحريات المواطنين وحقوقهم، دونه تغدو حريات

الناس وحقوقهم هيكلًا بلا معنى، والقضاء المستقل يوقف أي سلطة في الدولة تعتدي على هذه الحريات والحقوق، والصحافة الاستقصائية تزدهر طالما كان القضاء عادلًا مستقلًا، وتتراجع بتراجعه (11).

ترسانة التشريعات الناظمة للعملية الصحفية، تكرس مصلحة السلطة، وتضعها فوق مصلحة المجتمع، وهي أداة سياسية وليست تنظيمية لدول الاستبداد العربي، غايتها ضبط إيقاع الصحافة.

فإذا طغت السلطة التنفيذية على حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر عبر قراراتها اليومية أو تنفيذها للقوانين، أو عن طريق التدابير الاستثنائية في الظروف الطارئة، كما حصل في جائحة كورونا عندما استغلتها الكثير من الدول العربية سياسيًا، وضيقت على الصحافة والصحفيين تحت يافطة الصحة العامة، وفي هذه الحالة لا يوجد إلا القضاء المستقل لكبح جماح التعسف وانحراف السلطة عن جادة الصواب، وبهذا تصان الحريات وتحمى حقوق الناس في صحافة حرة مستقلة (12). القضاء المستقل يتصدّى لتوقيف الصحفيين الاستقصائيين دون محاكمات، ويجرم تفتيش منازلهم دون إذن قضائي، ويمنع استمرار توقيفهم دون مذكرة قضائية، ويحمي حقهم في حماية مصادر معلوماتهم، وينصفهم إذا سحبت تصاريح مزاولة المهنة، أو أغلقت مؤسساتهم، أو حجبت مواقعهم الإخبارية عن شبكة الإنترنت، أو تجسس العسس على هواتفهم الشخصية، أو امتنعت السلطة عن تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.

القضاء المستقل ضمانة لعدم طغيان السلطة التشريعية، في سن قوانين تزهق روح الدستور، أو تقيد الحريات والحقوق أو تنقص منها، أو تعطل حق الصحافة في الوصول إلى المعلومات، أو ترفع الحماية عن مصادر المعلومات، والمبلغين عن الفساد. القضاء المستقل يفرض رقابته على جميع القوانين والأنظمة بحيث لا يشوبها عيب عدم الدستورية.

وتتراوح الثقة بالقضاء وعدالته في البلدان العربية بين 25٪ في لبنان، و79٪ في مصر بحسب الباروميتر العربي لعام 2019 (13) لكن هذه الثقة المرتفعة في بعض البلدان لا تعكس بالضرورة الواقع، كون القضاء يعتبر من ملحقات السلطة في العديد من السلطويات العربية، ونقده والتقليل من شأنه يعرض الشخص للمساءلة والعقاب، فما زالت في معظم التشريعات العربية عقوبات مغلظة على ازدراء القضاء، والتطاول على هيبته، إذا لا يسمح بالتعليق على قرارات المحاكم إلا للمحامي المترافع في الدعوى.

إن عدم استقلال القضاء يعني الويل والثبور للصحافة الاستقصائية، والصحفيين المستقلين، وللقضاء العام، يعني مزيدًا من العقبات والمشاكل والغرامات والسجون... ويعني عدم وجود رقابة على قرارات ممارسات الحكومة وأجهزة الأمن والعسكر، وعدم

الكثير من الدول العربية سنت تشريعات متقدمة لحماية حق الصحفيين في الحصول على المعلومات لكن ممارسات السلطة أقوى من الوثائق (المصدر: شترستوك).

وجود رقابة على القوانين والتشريعات الصادرة عن البرلمان، ما يعني أنه لا قيمة للحقوق والحريات، ولا مستقبل للصحافة الحرة والمستقلة بما فيها صحافة الاستقصاء.

يقول الفقيه القانوني الراحل، فاروق الكيلاني: "النصوص المكتوبة وحدها لا تكفي لحراسة حقوق المواطنين وحرياتهم، فهذه النصوص تتهاوى أمام قوى البطش والإرهاب التي يمكنها أن تطأها بأقدامها عندما تتعارض مع مصالحها".

خلاصة القول إن هذا الواقع السياسي القاتم المحيط بالصحافة الاستقصائية العربية يجب أن يكون حافزًا للإنجاز رغم الصعاب والتحديات، وهذا المقال ليس دعوة إلى الانكفاء على الذات، والهروب من الميدان، والتسليم لسوط وصوت السلطة، بل هو إضاءة على المستوى السياسي المحيط بنا، وتأكيد على أن وظيفة الصحافة الاستقصائية هي "تصعيب مهمة من يحكمون عن طريق الحذر من كيفية ممارستهم للسلطة التي يقبضون عليها باسم الشعب" كما قال الصحفي البريطاني الراحل جريمي ريد.

المراجع:

(1) هرش، سيمور، مذكرات صحفي استقصائي، ترجمة محمد الأزرقي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 2019، ص218.

(2) حسن، هادي، الصحافة الاستقصائية في العراق محافظات (ذي قار، البصرة، المثنى، ميسان) أنموذجا، مجلة آداب ذي قار، العدد 8، مجلد (2)، 2012، ص 336.

(3) أبو حسن، صلاح، اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو ممارسات الصحافة الاستقصائية، كلية الآداب جامعة الخليل، ص 29، نقلا عن أبو الحمام 2014.

(4) منير، حماد، حرية الطباعة والنشر، الجامعة السورية، 1954، ص16.

(5) تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2021.

(6) طارق، حسن، دستورية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص11.

(7) هيلات، خالد، وآخرون، إدراك القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية الإلكترونية الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية وعلاقته بالممارسة المهنية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، 2019، ص 428.

(8) شيم عبد الحميد قطب، رؤية القائم بالاتصال للعوامل المؤثرة على الصحافة الاستقصائية فى مصر بالتطبيق على موضوع موتى السجون، المجلة المصرية للبحوث، العدد 1، جامعة القاهرة، 2015، ص 220.

(9) https://:2u.pw/DLFfM

(10) مندل، توبي، برنامج تدريبي لمسؤولي المعلومات الأردنيين حول حق الحصول على المعلومات، اليونسكو، ص6.

(11) الكيلاني، فاروق، استقلال القضاء، دار النهضة العربية، ط 1977، ص 7.

(12) المرجع السابق.

(13) https://:2u.pw/DLFfM

جنوب السودان.. أكثر من خاسر في معركة حرية الصحافة

ملوال دينق

كانت أحلام الثورة عالية قبل أن تصطدم بتحديات الدولة الفتية. غداة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، يواجه الصحفيون في جنوب السودان الاعتقالات والاختطافات، مع إفلات الجناة من العقاب والمساءلة.

في الثالث من شهر مايو/ أيّار 2022، تنضم جمهورية جنوب السودان إلى بقية دول العالم لإحياء مناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، التي درج الصحفيون والمؤسسات الإعلامية على الاحتفال بها سنويًا منذ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 1993، بناءً على توصية المؤتمر العام لليونيسكو. وتهدف المناسبة لتذكير "الحكومات بضرورة الوفاء بتعهداتها تجاه حرية الصحافة، وتتيح للعاملين في وسائل الإعلام فرصة التوقف عند قضايا حرية الصحافة والأخلاقيات المهنية"، كما تعد "فرصة للوقوف إلى جانب وسائل الإعلام المحرومة من حقها في ممارسة حرية الصحافة ومساندتها" وأيضا فرصة لإحياء ذكرى أولئك الصحفيين الذين قدّموا أرواحهم فداءً لرسالة المهنة(1).

ومع انقضاء العقد الأول على استقلال جنوب السودان من دولة السودان الأم (2011-2021)، وبداية العشرية الثانية، ما زالت أوضاع الصحافة في البلاد تواجه جملة من التحديات الجِسام التي تُعيق نموها الطبيعي وتطورها وازدهارها. ويأتي في مقدمتها ضعف الإمكانيات المالية للصحافة واختلال نموذجها الاقتصادي مما أدى إلى توقّف الكثير من الصحف عن الصدور على مدار الأعوام العشرة الماضية، كما انعكس ذلك على جودة المحتوى المقدم للجمهور، والذي شهد تراجعا أيضًا في السنوات الأخيرة مقارنة بالمرحلة الأولى لنشاط الصحافة.

ويشكل غياب التدريب والتأهيل المستمر للكوادر الصحفية، ومراكز التكوين الصحفي - باستثناء معهد التدريب الإعلامي (MDI) الذي يركز على تدريب الطلاب - تحديًا آخر على صعيد صقل وتطوير قدرات الصحفيين، وافتقاد الكوادر العاملة للمهارات والأدوات التي تتيح لهم القدرة على الابتكار والإبداع في تنويع أساليب إعداد المحتوى الصحفي ومخاطبة القضايا الملحة في

لا يمكن أن تبرر حداثة الدولة في جنوب السودان الانتهاكات التي تطال الصحفيين (المصدر: شبكة الصحفيات بجنوب السودان).

المجتمع واهتمامات الجمهور. ثم - وهذا صلب المشكلة - تأتي أزمة الحريات الصحفية؛ فقد استمرت خلال السنوات الماضية الانتهاكات تجاه حرية الصحافة والصحفيين، وتنوعت أشكالها لتشمل إغلاق دور الصحافة، وإزالة المحتوى وحجب المقالات، وتهديد واختطاف الصحفيين.

يشكل غياب التدريب والتأهيل المستمر للكوادر الصحفية، ومراكز التكوين الصحفي تحديًا آخر على صعيد صقل وتطوير قدرات الصحفيين.

في مطلع مارس/آذار المنصرم، اختطف الصحفي بإذاعة اي راديو واجا إيمانويل واني، من قبل مسلحين بالعاصمة جوبا على بعد كيلومترات قليلة من مقر الإذاعة التي يعمل بها، ثم أُجبر على شرب مادة مُسكِرة واقتيد إلى مكان مجهول، ولا تزال أسباب الاختطاف غير معروفة، قبل أن يتمكن من الهروب لاحقًا من مختطفيه، وظل يعدو ليلاً في منطقة نائية بمحلية الرجاف وقطع مسافة طويلة حتى وجد نفسه في نقطة للشرطة بمنطقة ضواحي العاصمة. أدّت الحادثة إلى ترك الصحفي لعمله في الإذاعة بسبب شعوره بالإحباط.

وقال واجا إيمانويل وفقًا لإذاعة تمازج:"قررت ترك وظيفتي بسبب الإحباط. إنّ أهم شيء يدور في ذهني حاليًا هو أنني ما زلت على قيد الحياة، وبقية المعلومات ستظهر من تلقاء نفسها بعد فترة من الزمن."
وفي منتصف مارس/آذار 2022، أصدر اتحاد الصحفيين بجنوب السودان بيانا صحفيا أدان فيه إزالة المقالات من الصحف، ومنع الصحفيين بولاية الوحدة من تغطية انتخابات اتحاد الشباب الولائي، ووصفت الخطوة بانتهاكٍ لحق الجمهور في الحصول على المعلومة، وطالبت السلطات بمراقبة الانتهاكات والسماح للصحفيين بالقيام بعملهم بحرية في إعلام وتثقيف الجمهور.

شمل التضييق على الحريات إغلاق دور الصحافة، وإزالة المحتوى وحجب المقالات، وتهديد واختطاف الصحفيين (المصدر: شبكة الصحفيات بجنوب السودان).

في كل هذه الحوادث لم تُجرَ أيّ تحقيقات لمعرفة الملابسات ومحاسبة المتسببين بل تمّ طيّ ملفها، رغم مطالبات الصحفيين بضرورة فتح التحقيقات وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

ما زالت أشكال مضايقة الصحفيين مستمرة، حيث سجلت البلاد حتى الآن ما يقارب تسع حالات اغتيال أو قتل لصحفيين منذ الاستقلال في ظروف غامضة.

يقول الصحفي أتيم سايمون لـ "مجلة الصحافة" إنه: "بالنسبة للتدابير المطلوبة لإنهاء حالة الإفلات من العقاب، هناك ضرورة لأن تقوم المؤسسات الإعلامية، وخاصة المنظمات النقابية بتكوين لجان خاصة بحماية الصحفيين وضمان سلامتهم، مَهمّتها توعيتهم بسبل الحماية الذاتية ومعرفة الجانب القانوني الخاص بالتعامل مع أي تجاوز أو انتهاك، ومن ثَّم تأسيس هيئة مشتركة من الصحفيين والناشطين المدنيين لرصد ومتابعة القضايا الخاصة بتلك الانتهاكات وضمان تقديم الأشخاص المتورطين للمحاكمة والمساءلة العادلة".

وقد وجد المكتب الجديد لاتحاد الصحفيين نفسه في وضع حرج لا يحسد عليه؛ ففي ظل افتقاده لآليات الضغط على الجهات الحكومية المختصة وعلى رأسها "سلطة الإعلام" لوضع حد للانتهاكات المستمرة ضد الصحافة والصحفيين، وصون الحقوق القانونية لهم، فإنّه يكتفي بإصدار بيانات إدانة مع كل حادثة. وبالرغم من أهمية ذلك باعتباره تثبيتا للموقف المدافع عن حرية الصحافة والصحفيين، إلا أنه ثبت عدم تأثيره حتى الآن؛ إذ لا زالت الانتهاكات والإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين مستمرة.

ويرى نائب رئيس تحرير صحيفة الموقف الناطقة باللغة العربية، أنطوني جوزيف في تصريح لـ "مجلة الصحافة": "منذ استقلال جنوب السودان لا تزال قضية الحريات الصحفية وسلامة الصحفيين من القضايا التي تؤرق العاملين في الحقل الصحفي، وما زالت أشكال مضايقة الصحفيين مستمرة، وسجلت البلاد حتى الآن ما يقارب تسع حالات اغتيال أو قتل لصحفيين منذ الاستقلال في ظروف غامضة، كما ظلت قضايا حالات التعذيب التي تعرض لها عدد من الصحفيين مهملة دون التحقيق فيها أو ملاحقة الجناة. ورغم وجود قوانين للصحافة تمنع وتجرّم تعرض الصحفيين لأي نوع من هذه الانتهاكات السافرة، تظل هذه القوانين محفوظة في الأدراج قابلة للانتهاك من وقت

لم يستطع اتحاد الصحفيين بجنوب السودان أن يدفع السلطة لمساءلة المتورطين في اختطاف وانتهاك حقوق الصحفيين (المصدر: اتحاد الصحفيين بجنوب السودان).

لآخر، من جهات رسمية وغير رسمية".

اختطف الصحفي إيمانويل واني، من قبل مسلحين بالعاصمة جوبا على بعد كيلومترات قليلة من مقر الإذاعة التي يعمل بها، ثم أجبر على شرب مادة مُسكِرة واقتيد إلى مكان مجهول.

والحال أنّ الصحفيين انتظروا أن تتصدر حرية التعبير أجندة الحكومة الانتقالية الحالية التي تكونت نتيجة لتسوية سياسية بين الائتلاف الحاكم وحركات المعارضة المسلحة وبعض الأحزاب السياسية الأخرى، لاسيما أنها تعد من المسائل المهمة التي تأتي في قلب عملية الممارسة السياسية الديمقراطية في ظل أجواء السلام، بيد أن جميع الأطراف لم تأخذ المسألة على محمل الجد أثناء مباحثات السلام في أديس أبابا وحتى بعد تكوين الحكومة الانتقالية، و"لم يُجرَ أي نقاش حولها بشكل منفصل أثناء المفاوضات بين الأطراف، في ظل عدم مشاركة ممثلين فعليين عن قطاع الصحافة؛ إذ انحصرت المباحثات حول القضايا الجوهرية المتعلقة بالأزمة السياسية، وقد جاءت حرية الصحافة فقط في سياق مطالبة المجتمع المدني بحرية التعبير وتعديل قانون الأمن الوطني الذي يتضمن مواد مقيدة لها، ولاحقًا ورد في الاتفاقية بندُ مراجعة القوانين، كما يُلاحظ أنّ الاتفاقية لم تعطِ ضمانات كافية لحرية الصحافة والتعبير مكتفية بالإشارة إليها بشكل عرضيّ، رغم أن الاتفاقية نفسها تحث الصحافة على التعاون مع الوكالات الحكومية المختصة في الكشف عن الفساد ومحاربته" (2).

وما إن حطّت المعارضة رحالها في العاصمة جوبا إيذانًا ببدء تنفيذ اتفاقية السلام، حتى اصطدموا بحقيقة أوضاع الحريات في البلاد، وكانوا أول من اكتووا بنار التضييق الممارَس ضد حرية الرأي والتعبير؛ حيث وجدوا أنّ الحريات المدنية مفقودة، وأنّ عقد اجتماعات أو تنظيم ندوات سياسية يحتاج إلى تصاريح مسبقة من قبل السلطات الأمنية، كما تمّ منع عدد من نواب المجلس التشريعي القومي من إقامة مؤتمر صحفي في ساحة البرلمان... وهكذا بدا أن الصحافة والصحفيين ليسوا وحدهم المتضررين من الحجر على حرية الرأي والتعبير، بل يوجد أكثر من خاسر.

المراجع:

اليوم العالمي لحرية الصحافة 3 مايو/أيّار 2021م رسالة المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو"، الرابط:
https://ar.unesco.org/commemorations/worldpressfreedomday

2) ملوال دينق "بنية الصحافة العربية بجنوب السودان: وظائفها وتحدياتها"، مجلة لباب، (مركز الجزيرة للدراسات، قطر، العدد 9، 2021، ص 183-210).